المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في الجزائر

-مقاربة قانونية مؤسساتية-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة

إعداد:

بثينة شاعة

تحت إشراف الدكتور:

لطفي خياري

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د.عبد الحميد قرفي	م.و.ع للعلوم السياسية	رئيسا
د.لطفي خياري	م.و.ع للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د.برحو فافا سهيلة	م.و.ع للعلوم السياسية	ممتحنا

السنة الجامعية:2022-2023م/1443-1444هـ

إهداء:

إلى من جعلني على ما أنا عليه اليوم "أبي الغالي أطال الله في عمره "

إلى العظيمة سيدة كل النّساء في حياتي، "أمي الحبيبة"

إلى أصحاب القلوب الطّاهرة، رياحين حياتي: أخواي وأختاي من كان لهم بالغ الأثر في عديد من محطات حياتي

إلى أطفال البيت مصابيح الغد

إلى كل من شاركني متعة وتعب السنوات الاخيرة

أصدقائي، وصديقاتي الغاليات كل باسمه ومقامه

وزملائي من دفعة "2018"

إلى عائلتي الثانية عائلة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

من أساتذة وإداريين وعمّال

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان:

الشّكر والحمد أيّما شكرٍ وحمدٍ لله عزوجل على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، فالحمد لله الذي وفقنا لهذا وأنار عقولنا وما كنا لولاه سبحانه بموفّقين

الشّكر الجزيل للأستاذ المشرف "**لطفي خياري**" الذي كان خير عون لي في هذا المشوار

شكرا لأعضاء اللّجنة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع

الشّكر كلّ الشّكر للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بأساتذتها وإداريها، وأخص بالذكر:

السيد مدير المدرسة: **"عبد النورزيام"**

الأساتذة الكرام: "**عبد الحليم خالدي**"، "**ناصر عامر**"

الشّكر موصول كذلك لإطارات وموظّفي وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة

السيد "**يونس صابر الشريف**" والسيّدة "**نسيمة أرحاب**"، والسيد **"رابح مريمي"**

شكرا لكل من كان ذا أثر طيب في نفوسنا طيلة حياتنا

الملخص

الملخص:

حاولت الدراسة تسليط الضَّوء على وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في الجزائر، دورها وبرنامج عملها في إطار السياسة العامة للحكومة الجزائرية. حيث تعكس هذه الأخيرة الرغبة الحقيقية للدولة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية وتطوير اقتصاد المعرفة، باعتباره مرحلة اقتصادية جديدة في العالم، تكون فيها المعرفة والمعلومة والتكنولوجيا المتطورة مصادر ربح حقيقية، تهدف هذه الاستراتيجية كذلك إلى تبنّي قطاع المؤسسات الناشئة كمبادرة لفتح باب جديد على التنويع الاقتصادي، ووضع خطة مدروسة الجوانب للنهوض مجددا بقطاع المؤسسات المصغرة كمساعد لهذه الانطلاقة.

يأتي هذا الربط بناء على التأثير والتأثر الإيجابي، والعلاقة المتداخلة والمترابطة بين المتغيرات الثلاثة " اقتصاد المعرفة، المؤسسات الناشئة والمصغرة"، وتهدف الوزارة إلى وضع آليات دعم وتمويل فعّالة لإنجاح هذا التوجه، ومنه تنفيذ ما جاء في مخططي عمل الحكومة 2020-2021، وهو ما سيعكس بالضرورة فاعليتها في الميدان.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، المؤسسات الناشئة، المؤسسات المصغرة، الحكومة الجزائرية.

Abstract:

The study attempted to shed light on the Ministry of Knowledge Economy, Startups, and micro-entreprises in Algeria, its role, and its work program within the framework of the Algerian government's public policy. This reflects the government's genuine desire to implement the national strategy for promoting and developing the knowledge economy, considering it a new economic phase in the world where knowledge, information, and advanced technology are real sources of profit. This strategy also aims to adopt the startup sector as an initiative to open a new door for economic diversification and develop a well-planned plan to revive micro-entreprises sector as an aid to this launch.

This connection is based on the positive impact and interplay between the three variables of "knowledge economy, startups, and micro-enterprises." The ministry aims to establish effective support and funding mechanisms to ensure the success of this direction and implement the government's 2020-2021 work plans, which will necessarily reflect its effectiveness in the field.

Keywords: Knowledge Economy, Startups, micro-enterprise, Algerian government’s.

مقدمة

تمهيد:

لطالما كان الرّيع العمود الفقري لاقتصاديات العديد من الدول، فانكماش وانتعاش أنظمتها الاقتصادية شديد الارتباط به، لكن بعد كل الأزمات التي عصفت به وببنية الدول المعتمدة عليه، ومع اختلاف شدة هذه الأزمات ومسبباتها متدافعة بين رهان نفاذه باعتباره طاقة غير متجددة وعدم ثبات أسعاره في السوق العالمية مرتبطة بمعطيات البيئة الدولية، الأمر الذي أدّى في كثير من الأحيان إلى بناء اقتصاد هش أو حدوث انهيار اقتصادي، وهو ما تشهده أغلب دول العالم حاليا، أصبح من الضروري التفكير في التخلي عنه والاعتماد على مورد أكثر فاعلية.

ساهم هذا في التفكير في بناء اقتصاد جديد قائم على مورد لا ينضب ألا وهو المعرفة، بدمجها مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وظهور ما يعرف باقتصاد المعرفة وتشكل بذلك نموذج جديد للتنمية الاقتصادية المستدامة، وظهرت بعده مؤسسات جديدة قائمة على الإبداع الفكري والمرونة والتقنية العالية والابتكار هدفها خلق قيمة مضافة، ولعل ما يُقصد هنا هو المؤسسات الناشئة، والتي تلعب دورا هاما في النهوض باقتصاديات الدول وضمان استقرارها وأبرز مثال ما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية.

اليوم وقد أدرك صنّاع القرار في أغلب الدول صواب التوجه نحو الاندماج التدريجي في اقتصاد المعرفة، تأثرت الجزائر بهذا الطرح باعتبارها بلد ريعي أوصلها في عديد من الأحيان إلى حافة الانهيار، وبعد اتخاذها عدة سياسات اقتصادية منذ الاستقلال إلى اليوم إلا أن أغلبها باءت بالفشل، جعلت تفكّر مليًّا في تبنّي نمط اقتصادي جديد هدفه وجود بديل خلاّق للقيمة المضافة وفرص العمل ومولّد للثروة.

وكأحد آليات التّنويع الجديدة التي اعتمدتها الجزائر مؤخرا لتفعيل هذا التوجه هي المقاولاتية، بالأخذ بالمؤسسات الناشئة عمود ارتكاز والدفع بالمؤسسات المصغرة كمساعد بروح جديدة واستراتيجية فعالة لتدارك أخطاء الماضي، غير بعيد عن وعاء اقتصاد المعرفة لمواكبة العصر الاقتصادي الحالي.

ولتفعيل هذا الإجراء خصصت الحكومة الجزائرية وزارة كاملة سميت باسم وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة كأول مؤسسة رسمية مسؤولة عن هذا، وسطرت عدة قوانين وبرامج ومخططات لعل أهمها مخططي عمل الحكومة 2021 و2020 الذي صب خططه في صلب الموضوع.

وتسعى الوزارة لتحقيق ما جاء فيه بالتعاون مع عدة مؤسسات وقطاعات من شأنها دعم هذا المجال لتشجيع المحتوى المحلي والعمل وفق منطق استثماري يفتح آفاقا جديدة ومتعددة تسمح بمواكبة المعطيات العالمية والأهم من ذلك دعم الشباب الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

1. ابراز مفهوم اقتصاد المعرفة وأهميته كاقتصاد جديد ودوره الفعال في تحقيق تنمية مستدامة بالاعتماد على التكنولوجيا والتقنيات العالية.
2. التعريف بالمؤسسات الناشئة والدور الفعال الذي تلعبه في اقتصاديات الدول المتطورة وإمكانية استلهام الجزائر من تجارب ناجحة تمكنها من الاستعانة بها في تحقيق تنويع اقتصادي بعيد عن النفط والغاز؛
3. الاطلاع على مختلف السياسات والآليات الداعمة للمؤسسات المصغرة كركيزة امتصاص للبطالة
4. معرفة زلات واخطاء الماضي وقياس مدى إمكانية تداركها؛
5. مدى مساهمة الوزارة في استحداث إطار قانوني ومؤسساتي مرن داعم للمتغيرات الثلاث اقتصاد المعرفة المؤسسات الناشئة والمصغرة مساهم في تفعيلهم في الواقع الجزائري.

مبررات اختيار الموضوع:

عادة ما تتأرجح مبررات اختيار الموضوع بين الموضوعية والذاتية، **أما الذاتية** فتمثلت في:

1.الاهتمام الشخصي باقتصاد المعرفة كموضوع مقترن بالمؤسسات الناشئة والمصغرة خاصة بعد استحداث الوزارة؛ باعتباره موضوعا جديدا يتطلب الاطلاع عليه وهو ما يستدعيه البحث العلمي؛

2.الرغبة في الإطلاع على السياسات الجزائرية بين الواقع والمأمول بخصوص هذا المجال، لبناء تصور عن مستقبل اقتصاد هذه البلاد بعيدا عن الريع.

أما عن الموضوعية: فتمثلت في:

1.إثراء المكتبات والكتابات في مجال السياسات العامة لندرة تناول الموضوع والربط بين المتغيرات الثلاثة كان سابقة من نوعها اعتبارا من اسم الوزارة؛

2.استخدام الأكاديمين العمل كمرجع شامل لكل ما يهمهم في مجال المؤسسات الناشئة والمصغرة واقتصاد المعرفة ومعرفة كل الأطر القانونية والمؤسساتية التي استحدثتها الجزائر مؤخرا في دليل واحد.

الإشكالية:

يمكن القول أن اقتصاد المعرفة كنمط تكنو-اقتصادي جديد، أدمج المعرفة كعامل من عوامل الانتاج، مشروط بالاستخدام واسع النطاق لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتعتبر المؤسسات الناشئة إحدى أهم آليات تطبيقه لاعتمادها على التقنية العالية بمساعدة المؤسسات المصغرة، وتعتبر الجزائر من الدول المهتمة حديثا بهذا المجال إذ استحدثت وزارة كامله لذلك لها عدة أدوار وأهداف، من خلال هذا نطرح التساؤل التالي: **ما هو دور وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في الجزائر ضمن المقاربة القانونية المؤسساتية؟**

يندرج ضمن هذا التساؤل مجموعة أسئلة فرعية:

1. ما العلاقة بين اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة؟
2. كيف تعاملت الجزائر مع المؤسسات الناشئة كخطة جديدة لبناء اقتصادها؟
3. ما مدى فاعلية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في تحقيق أهداف الحكومة في مجال التنويع الاقتصادي؟

الفرضيات:

1. كلما زادت قدرة الدولة على توفير المتطلبات اللازمة لاندماجها في اقتصاد المعرفة، كلما زادت فرص دعم ونجاح هذا التوجه؛
2. كلما كانت هناك مرونة قانونية ومؤسساتية في تفعيل التوجه نحو المؤسسات الناشئة والمصغرة، كلما زاد ضمان نجاحها؛
3. كلما تراجع الاعتماد على النفط والريع كمورد وحيد في الجزائر كلما اتجهنا نحو اقتصاد متنوع؛
4. كلما زادت نشاطات وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، كلما أثبتت جدارتها وأحقيتها بنيل اهتمام صاحب القرار السياسي.

مجالات الدراسة:

المجال الزماني: تتناول هذه الدراسة معطيات الفترة 2020-2023 أي منذ استحداث وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة كوزارة منتدبة إلى غاية إلحاق الوزارة المنتدبة للمؤسسات المصغرة بها، ومختلف الإجراءات والنشاطات التي قامت بها في المجال؛

المجال المكاني: الدراسة خاصة بالحكومة الجزائرية وبالضبط وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وكل المؤسسات المرتبطة بها وتسليط الضوء على مختلف جوانبها.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة عدة مناهج و اقترابات وأدوات تمثلت في:

أولا: المناهج:

1. **منهج دراسة الحالة:** بحيث يعتمد على التحليل المعمق لحالة واحدة جاءت في شكل مؤسسة رسمية وهي وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في الجزائر، بحيث تم تقديم وصف وتشخيص متكامل للوزارة من الهيكل إلى الأدوار إلى الإنجازات وغيرها، وصولا إلى استخلاص كفاءتها وقدرتها وفاعلية سياستها المطبقة لتنفيذ مخططي عمل الحكومة 2020-2021؛

2. **المنهج المقارن:** إن كثيرا من المعارف يكتسبها الانسان من المقارنة، خاصة إذا تعلق الأمر بالوصف وقد تم استخدام المنهج المقارن في هذه الدراسة لإدراج مقارنة ضمنية هدفها المعرفة والاطلاع على نماذج تصنيفية عالمية في مجالي المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بين الجزائر وبعض الدول؛

3. **تحليل المضمون:** يعرفه بيزلي أحد أساليب الإفادة من المعلومة المتاحة عن طريق تحويلها إلى مادة قابلة للتلخيص والمقارنة باستخدام التطبيق الموضوعي والمنهجي المنتظم لقواعد التصنيف، كما يعرفة لاسويل بأنه أسلوب بحث يهدف إلى وصف المحتوى الظاهر للاتصال وصفا موضوعيا ومنهجيا وكميا ينقسم إلى كمي وكيفي[1]. وتم استخدامه عند الاطلاع على مخطط عمل الحكومة ومختلف القوانين المشرعة في مجال المؤسسات المصغرة والناشئة واقتصاد المعرفة.

[1] مصطفى حميد كاظم الطائي، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط2، 2020)، ص ص. 127-128.

ثانيا: الاقترابات:

وتم توظيف اقترابين في السياسة العامة أتيا متوافقين وموضوع الدراسة محددين في العنوان سلفا هما المقاربة القانونية والمؤسساتية، ورغم وجود فروق بينهما، إلا أن هناك نقاط مشتركة بينهما من حيث المواضيع وطرق معالجتها:

الاقتراب المؤسساتي: وهو الاقتراب الذي يتناول بالشرح والتفصيل الوصفي مؤسسة معينة من مختلف جوانبها، تمثلت هذه المؤسسة في هذه الدراسة في وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، بداية من هدف تكوينها إلى غاية تنظيمها الداخلي وتنظيم علاقاتها وهياكلها ومهام أعضائها وغير ذلك، تفاعلها مع بيئتها والآثار التي تتركها في مخرجات الدولة؛

الاقتراب القانوني: يأتي للتركيز في دراسته على الجوانب القانونية ومدى التزام المؤسسة بالضوابط المتفق عليها أي تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو تملصه منها وبالتالي قياس مدى شرعية المؤسسة وبالتالي فهو اقتراب وصفي بوصفه المؤسسات السياسية الرسمية للدولة.

ثالثا: أدوات الدراسة:

تم استخدام أداتين عادة ما تتبعان بعضهما هما:

المقابلة: يعرفها ماكوبي Maccoby بأنها :"تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف أو مواجهة حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة ان يستشير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى المبحوث والتي تدور حول آرائه أو معتقداته"[1]، كما أنها عملية استطلاعية استكشافية تهدف إلى زيادة درجة تعرف الباحث بالمشكلة المبحوث عنها وجوانبها الجديدة. احتوت مقابلات الدراسة على مجموعة من الأسئلة المقننة التي تم تدوين اجاباتها باليد، والتي كانت مع عدة أطراف وإطارات عاملة بالوزارة، وكذلك تم إجراء مقابلة مع أطراف من المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لمحاولة إثراء الجانب التطبيقي خاصة ما تعلق بالتطوير والابتكار؛

الملاحظة: تعبر الملاحظة على ذلك الانتباه المسير باتجاه سلوك أو ظاهرة ما سعيا لمتابعة التغيرات ورصدها حتى يصل الباحث لإمكانية وصف السلوك وتحليله، وهي من أكثر الأدوات استخداما،

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر 97، ص 249.

وتعتبر من الأساليب الجوهرية لجمع المعلومات في العلوم الاجتماعية عامة، والسياسية بشكل خاص، كونها

تمثل مرحلة التعرف الميداني على خارطة المجتمع موضع الدراسة. وجاءت في هذه الدراسة كملاحظة بسيطة غير مقصودة وغير مخطط لها عن تردد المواطنين وعددهم لمقر الوزارة للاستفسارات وعرض مختلف الانشغالات[1].

تحديد المفاهيم:

المقاولاتية ENTREPREUNERSHIP:

يعرفها كريزنر KRIZNERبأنها:" إدراك فرص الربح والشروع في إجراءات لملء متطلبات السوق الغير مرضية وتنفيذها بشكل أكثر كفاءة"[2]، كما عرفها ألان فايول Alain Fayollبأنها:" ظاهرة اقتصادية واجتماعية خاصة يتم من خلالها خلق ثروات، هذه الظاهرة لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي وجود مخاطرة، والتي يدخل فيها افراد يجب أن يتصفوا بسلوكيات أساسية متميزة يتقبل التغيير وتحمل المخاطر المشتركة والاخذ بالمبادرة والتداخل الفردي"[3]. من أهم رواد الفكر المقاولاتي: جوزيف شومبيتر Joseph Shumpeterوجون باتيست ساي Jhon Batiste say .

الإبداع والابتكار:CREATIVITY AND INNOVATION

يستخدم بعض الكتاب لفظ الابتكار والإبداع كمترادفين للدلالة على معنى واحد، لكن هناك اختلاف بين المصطلحين، إذ أن الإبداع هو الجزء المرتبط بالفكر في حين أن الابتكار هو ذلك الجزء الملموس المرتبط بالتنفيذ أو بالتحويل من فكرة إلى منتج. بمعنى أن الإبداع يتعلق باكتشاف فكرة جديدة مميزة أما الابتكار فيتعلق بوضع تلك الفكرة موضع التنفيذ[4].

التنمية المستدامة:sustainable development

التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد

[1] نورالدين حتحوت، **منهجية البحث في العلوم السياسية**، (الجزائر: دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع ط 2018)، ص 162-163.

[2] D Sikalieh, SO Mokaya, M Namusonge,"The concept of entrepreneurship; in pursuit of a universally acceptable definition, "**International Journal of Arts and Commerce**", Vol.1, No.6 (November2012) p.132.

[3] Alain Fayoll, **Le métier de créateur d'entreprise Motivations - parcours - facteurs clés de succès** (Paris : édition d'organisation,2003), p.17.

[4] يوسف نعام، محمود بوحنيك، **دور المقاولاتية في تحقيق أداء المنظمة دراسة حالة: مؤسسة صناعة الغرف الصحراوية بتقرت**، مذكرة ماجستير) جامعة الشهيد حمه لخظر الوادي: كلية العلوم السياسية، 2019/2018)، ص.47.

في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية، حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته، ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد، (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة)، ودون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية على كوكبنا[1].

صعوبات الدراسة:

تمثلت في صعوبة الوصول إلى المعطيات والإحصائيات الأخيرة خاصة ما تعلق باقتصاد المعرفة، إذ أن أغلب الإحصائيات تعتبر قديمة مقارنة بموضوع الدراسة باعتباره تعلق بوزارة مستحدثة مؤخرا في الحكومة الجزائرية.

هيكلة الدراسة:

الفصل الأول: تناولت الدراسة في المبحث الأول منه الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة أولا اعتبارا من اسم الوزارة، حيث تم التطرق إلى أبرز المفاهيم المتعلقة باقتصاد المعرفة مع إشارة لتاريخه وركائزه والمقومات اللازمة لإقامته، وكذلك المؤشرات المعتمدة عالميا لقياس مدى نجاح الدول في تطبيقه، أما المبحث الثاني فقد جاء بثلاث مطالب، الأول منه خُصص للتعريف بالمؤسسات الناشئة والمصغرة بشكل عام، نشأتهما وإبراز الفرق بينهما، ومحاولة ربطهما باقتصاد المعرفة ودورهم في خلق قيمة مضافة وتعزيز تنافسية المؤسسات فيما بينها.

الفصل الثاني: درس بمبحثين الواقع الجزائري فيما تعلق باقتصاد المعرفة وأبرز مؤشراته وكذلك المعيقات التي حالت وتحول دون نجاحه في البيئة الجزائرية، ثم تمت دراسة توجه الدولة الجزائرية نحو المؤسسات الناشئة والمصغرة وأبرز القوانين المفعلة في هذا الإطار منذ استحداث الوزارة وحتى قبلها، ومؤسسات الدعم المعتمد عليها في إنجاح مختلف الإجراءات المساهمة في تفعل هذا التوجه.

الفصل الثالث: ركّز هذا الفصل على وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في الجزائر في شكل دراسة وصفية تحليلية، بداية بدراسة هيكلها التنظيمي أبرز أدوارها ومصالح الوزير، ثم قراءة مخططي عمل الحكومة 2020-2021، واستنتاج مدى فاعلية الوزارة في إنجاح ما جاء فيهما من خلال عرض ما جاء في بيان السياسة العامة "نوفمبر 2022"، بالاعتماد على ما تم تحصيله كذلك خلال التربص الميداني، وعرض أبرز نشاطات هذه الأخيرة والأرقام التي حققتها والإجراءات والقوانين المساهمة في تفعيلها في محاولة للربط بين الفصل الثالث والثاني.

[1] https://www.mewa.gov.sa/ar/Ministry/initiatives/SustainableDevelopment/Pages/default.aspx (2023/05/04)، على الساعة 12:00.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة: (اقتصاد المعرفة، المؤسسات الناشئة والمصغرة)

تمهيد:

أقبل العالم على عصر اقتصادي جديد، عصر رقمي معرفي تكون المعرفة فيه والتكنولوجيا والابتكار المحرك الرئيسي، بعيدا عن الاقتصاد المادي والملموسات، حيث تجد كل دول العالم نفسها مضطرة للتأقلم مع هذا التحول، ولعل من بين أهم الخيارات السائدة لرسم هذه الطريق هو تهيئة مناخ اقتصادي ملائم لنشأة المؤسسات الناشئة والمصغرة المعتمدة على التقنية والابتكار والتطوير في سيرها نحو النمو.

وعليه يعالج الفصل الأول من الموضوع الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، وبالتالي قد تم التطرق إلى ماهية اقتصاد المعرفة ومختلف مفاهيمه ومحدداته ومؤشراته، وكذلك نشأة المؤسسات الناشئة والمصغرة ومعرفة مدى أهميتهم في الاقتصاد العالمي، وصولا إلى الربط بين الثلاث متغيرات: اقتصاد المعرفة، المؤسسات الناشئة والمصغرة.

المبحث الأول: ماهية اقتصاد المعرفة

يعتبر اقتصاد المعرفة أو ما يعرف باسم الاقتصاد الجديد المرحلة الثالثة من الحياة الاقتصادية للعالم، جاء كنتيجة لاكتشافات وابتكارات ومهارات بشرية ومعرفية وإدارية، حيث أصبح طريقا آمنا للتنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة

يشكل اقتصاد المعرفة ثورة تكنولوجية وعلمية جديدة في مختلف الجوانب بين دول العالم الأول المالكة والمنتجة والمحتكرة للمعرفة والدول النامية المستهلكة لها فقط، وهو الأمر الذي أدى الى خلق فجوة رقمية [*] بينهما، وحافظت الدول المتقدمة على تقدمها بفضل الإبداع والابتكار واللذان يعتبران أهم ركائز اقتصاد المعرفة. إذ يُقال عنه أنه الاقتصاد الجديد المعتمد على نشر المعلومات والتكنولوجيا والاستثمار فيها والعمل على توليدها، مبني على الاستخدام المكثف للمعرفة كمحرك رئيسي للنمو المستديم، ومنه خلق قيمة مضافة [*] دافعة مشجعة لعملية التطور الاقتصادي[1].

[*] **الفجوة الرقمية:** هي درجة التفاوت في مستوى التقدم سواء بالاستخدام او الإنتاج في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين بلد وآخر، او تكتل وآخر، او مناطق البلد الواحد. ارجع إلى:" عبد الوهاب رميدي،" اقتصاد المعرفة، الفجوة الرقمية ...تحدي المنطقة العربية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، ع (43_ 44) (صيف خريف 2008)، السنة 15، ص .56."

[*] **القيمة المضافة:** هي القيمة التي تضيفها المؤسسة الى قيمة ما تم استخدامه من مستلزمات وسيطة للإنتاج داخل العملية الإنتاجية / هي الزيادة التي تطرأ على قيمة السلعة عند انتقالها من مرحلة الى أخرى حتى تصبح نهائية. ارجع إلى " **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية**، هايل عبد المولى طشطوش، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع)، صز 207."

[1] عبد الوهاب،" اقتصاد المعرفة، الفجوة الرقمية ...تحدي المنطقة العربية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، **المرجع نفسه**، ص .48.

وللوصول إلى تعريف شامل ووافي لاقتصاد المعرفة لابد من التطرق إلى أهم المصطلحات المرتبطة به أولها:

المعرفة:

تدل المعرفة على الفهم والوعي وحسن الاطلاع المتحصل عليه من خلال التراكمات، قائمة على أساس الخبرة والمهارة والقدرة الذاتية، ويمكن النظر إليها كسلسلة متكاملة ومترابطة من المراحل تبدأ من البيانات ثم المعلومات ثم التحقق ثم التأمل والتفكر وصولا إلى الحكمة.

في حين هناك من ينظر إليها على أنها مجموعة من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار، كما تعبر عن الحقائق والمصطلحات الفنية والتصنيفات والتقنيات المحدودة، والقوانين والنظريات والحسابات والإحصائيات [1].

لكن هنا لابد من التفرقة بين مصطلحي المعرفة والبيانات والمعلومات، فالمعرفة تختلف عن البيانات والمعلومات، لأنّ العامل الإنساني يشكل فيها عنصرا أساسيا، إذ أن الكتب تحتوي على مجموعة من المعلومات التي تصبح معرفة عندما يستوعبها الفرد ويضعها في الاستخدام. وبالإضافات التي قدمها الفلاسفة والعلماء على مصطلح المعرفة، أصبحت في العصر الحديث موضوعا حيويا، ما جعلها تتساوى مع الأصول المادية الملموسة [2]، ومنه يميز كل من نوناكا و كونو Konno et Nonaka اقتصاديا بين نوعين من المعرفة هما:

المعرفة المعلنة: أو التصريحية وتشمل كل ما يمكن التعبير عنه باللغة، وأشكال التعبير الرياضية كالمعادلات والأدلة والكتابات المختلفة، وهذا النوع قابل للانتقال بسهولة بين الأفراد بشكل معلن، أي أنها تطبيقية.

المعرفة الذاتية: أو كما يعرف عنها الكامنة أو الضمنية، وهي المعتقدات والاتجاهات والمدركات والقيم الذاتية النابعة من التجارب الشخصية للإنسان، والتي تمثل جميع مفاهيمه وتجاربه وخبراته المختزنة، ويصعب التعبير عنها لغويا أو تناقلها بين الأفراد بشكل معلن أو رسمي. وهو ما يشكل بعديها التقني والضمني.

[1] أبو شعشع السيد، **الاقتصاد الرقمي**، (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط.1، 2018)، ص ص. 288-289.

[2] قوي بوحنية، **إدارة مؤسسات التعليم العالي في ظل الاقتصاد المعرفي مقاربات معاصرة**، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1، 2009) ص. 117.

وبين هذين النوعين أي المعرفة الذاتية والمعلنة علاقة وعملية مستمرة تؤدي إلى تكوين المعرفة التنظيمية، ولأنّ أساسها الإبداع والابتكار فهي تؤدي حتما إلى خلق ميزة تنافسية للمؤسسات خاصة، انطلاقا من إنجاح عملية التواصل وتسهيل التعبير بين أفرادها [1].

تجدر الإشارة أنَّ هناك عدة تصنيفات للمعرفة باختلاف العلماء والدارسين واختلاف الرؤى حولها.

وبالتطور الحاصل وتوسع هذا المفهوم أصبحت المعرفة المورد الأكثر أهمية والمصدر الأساسي في الشركات والمؤسسات الحديثة ومحور أنشطتها، مساهمة في اتخاذ القرارات الذكية والتنبؤ والتصميم والتخطيط والتشخيص وغير ذلك. وهنا ظهر مصطلح "إدارة المعرفة".

إدارة المعرفة:

هي مجموعة النشاطات والعمليات المنظمة التي من شأنها مساعدة المنظمة في توليد المعرفة، واختبارها، وتصنيفها ونشرها والعمل على تحويلها إلى منتجات (سلع وخدمات). كما تعرف بأنها الجهد المنظم الواعي الهادف للإلمام بكافة أنواع المعرفة ذات العلاقة بنشاط المؤسسة، وجمعها وتصنيفها، وتنظيمها وخزنها وجعلها جاهزة للتداول والمشاركة بين الأفراد العاملين لرفع مستوى كفاءة اتخاذ القرارات والأداء التنظيمي للمؤسسة ككل، حيث يتم اعتبار رأس المال الفكري نواة هذه العملية[2].

[1] Ikujiro Nonaka, Noboru Konno, "the concept of “Ba”: Building a foundation for knowledge creation", **California management review**, vol. 40, No. 3,(spring . 1998). P. 42.

[2] موسوعة إدارة شاملة لمصطلحات الإدارة العامة وإدارة الأعمال **معجم الإدارة**، ابراهيم بدر شهاب الخالدي، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع الاردن عمان، 2010) "مادة الإدارة"، ص ص، 54،55.

لقد تزايد الاهتمام بإدارة المعرفة بصفتها مصدرا رئيسيا للميزة التنافسية في المؤسسات، حيث أكدت الدراسات والبحوث أن المؤسسات يمكن أن تحقق هذه الميزة إذا عرفت كيف تستثمر معرفتها التنظيمية داخليا، وتطبيقها في النشاطات المختلفة وحمايتها من التسرب والسرقة.

رأس المال الفكري:

يقول توماس ستيوارت Thomas STEWART " رأس المال الفكري هو المواهب والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات والخبرات التي يمكن أن تستخدم لخلق الثروة "، وقد بدأ الاهتمام بهذا النوع من الأصول منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، حيث أشار الكثير من الباحثين من بينهم Sevibyسيفيبي، وBowen باوون إلى أن الأصول الرئيسية للعديد من المؤسسات في ميدان إنتاج التكنولوجيا العالية لا تتمثل في الأصول المادية فقط، ولكن في مهارات أفرادها وفي التراكم الفكري والمعرفي الذي تملكه المؤسسة. ويتكون هذا الأخير من: الأصول البشرية، الأصول الفكرية، الأصول الهيكلية، رأس مال العلاقات. ويشير رأس المال الفكري إلى المعرفة التي يمكن تحويلها إلى أرباح، ولكي تتم الاستفادة القصوى منه فإنه لا بد من إدارته بفعالية، ما يشكل الوجه الجديد للاقتصاد وبالتالي خلق مجتمع المعرفة الذي يتطور في كنف عصر التكنولوجيا والمعرفة[1].

مجتمع المعرفة:

يُقال عنه أنه المجتمع المعلوماتي أو مجتمع المعلومات والحواسيب، وهو المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في كل مجالات النشاط المجتمعي وصولا إلى ترقية الحياة الإنسانية باستمرار[2]. يعرف كذلك بمجتمع ما بعد الصناعة، وهو ذلك المجتمع الذي يستعمل المعرفة بصورة لائقة من أجل التحكم في أموره واتخاذ القرارات السليمة والرشيدة. وينتج المعرفة قصد فهم خلفيات وأبعاد الأمور باختلاف أنواعها على كل المستويات وبالتالي فهو من بين الركائز الأساسية

[1] مراد علة، **جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة -دراسة نظرية تحليلية-**، المؤتمر الدولي في الاقتصاد والتمويل الاسلامي، إسطنبول: تركيا، 9-10 سبتمبر 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجلفة الجزائر، ص. 10.

[2] بوحنية، **المرجع نفسه**، ص. 118.

والمقومات التي تسمح للدول خاصة الدول السائرة في طريق النمو بالاندماج في الاقتصاد الرقمي ومنه في اقتصاد المعرفة[1].

بعد عرض هذه المصطلحات يمكن الرجوع لاقتصاد المعرفة كمفهوم، حيث أن اهتمام المفكرين والاقتصاديين به ليس بجديد، فقد أشار إليه كل من آدم سميث Adam Smith وكارل ماركس Karl Marxفي وقت مضى عند تأكيدهم على الدور الهام للمعرفة الإنسانية معبرين عنها بأهمية دور عوامل التكوين والمهارات والتجارب وخبرات العمال وإسهامهم في الرفع من إنتاجية المؤسسة أي مع بداية القرن التاسع عشر.

لكن اقتصاد المعرفة كمصطلح لم يشهد الظهور والتداول إلا في ستينيات القرن الماضي على يد المنظرين أمثال بيتر دراكرPeter Drucker،أُستعمل المفهوم آنذاك ليدل على أهمية الرأسمال المتمثل في الكفاءات والتنظيم المعلوماتي وأنشطة البحث والتطوير، وقد عرف انتشارا واسعا في المرحلة الأخيرة التي أسماها المفكر ألفان طوفلر Alvin Tofler بالموجة الثالثة من الرأسمالية التي حلت فيها الثورة التكنولوجية محل الثورة الصناعية، حيث تم اعتباره مرحلة جديدة متقدمة من الرأسمالية التي سادت فيها العولمة والتيار النيو ليبرالي[2].

وتبعا لذلك فاقتصاد المعرفة وباعتباره التحول الثالث، ما هو إلا نتيجة تاريخية حتمية لجملة التحولات التطورية التي شهدها المجتمع عبر عقود طويلة من الزمن أدت إلى تحوله من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري مبني على المعرفة والفكر البشري، وعلى هذا الأساس، ومن ناحية التأريخ الاقتصادي فإنَّ تطور المجتمع البشري مرَّ بثلاث مراحل أساسية شكلها انفجار ثلاث ثورات رئيسية، فمن ثورة الزراعة" نحو "ثورة الصناعة" ومن ثم المعرفة باعتبارها أساس "الثورة المعرفية" أو ما يعرف بالتحول الثالث[3].

عموما يمكن القول أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، باستخدام

[1] غالي بغداد باي، **دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة -دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، (جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2016-2017) ص. 27-28.

[2] عبد الرحمان نزيه، دور البحث العلمي الجامعي في الولوج الى اقتصاد المعرفة في الجامعات المغربية: دراسة حالة الجامعة محمد الخامس السويسي،2016، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، م. 9، ع.24(2016) ص. 98 ،99.

[3] علة، **مرجع سابق**، ص 3.

العقل البشري رأسا للمال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه، ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي[1].

وإذا كان الاقتصاد بمفهومه التقليدي هو علم الندرة، أي ندرة الموارد في مقابل التطُّور اللامحدود لحاجات الناس ومتطلباتهم، فإن اقتصاد المعرفة، في أبرز خصائصه، هو اقتصاد الوفرة، بحيث يصبح مبدأ الوفرة هو سمته الأبرز[2].

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2003 اقتصاد المعرفة بأنه: "**نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الانسانية بإطراد، أي إقامة التنمية الانسانية**"

كما يمكن تعريف اقتصاد المعرفة على أنه: اقتصاد قائم على خلق وتقييم وتداول المعرفة، في مجالات الانتاج والخدمات مما يساهم في تسارع وتيرة التقدم التكنولوجي والعلمي وتشمل المكونات الرئيسية لاقتصاد المعرفة زيادة الاعتماد على القدرات الفكرية بدل التركيز على المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية، وزيادة الجهود المبذولة لإدماج التحسينات في كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج من مختبر البحث والتطوير إلى أرض المصنع والمواجهة مع العملاء[3].

ويعرّفه دومينيك فوراي Dominique Foray بأنه:" **تخصص فرعي من علم الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة من جهة ومن جهة أخرى يعاير ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية**"[4].

تجدر الاشارة إلى أن هناك فرق بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد المبني على المعرفة والذي جاء نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المستمرة، فالاقتصاد المعرفي يهتم بإنتاج وصناعة المعرفة وبالبحث والتطوير وعدد براءات الاختراع. في حين أن الاقتصاد المبني على المعرفة ينبع من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الانتاجية، فهو يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد

[1] رميدي، **مرجع سابق**، ص 52.

[2] عامر ناصر، استثمار الحكومات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورة في انتاج اقتصاد المعرفة، **مجلة الناقد للدراسات الأساسية**، م. 06، ع.01 (2022)، ص. 30.

[3] سحنين الميلود، داني لكبير أمعاشو، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**، ع. 09 (جانفي 2017)، ص. 120.

[4] Dominique Foray, **L'économie de la connaissance(Alger :** Casbah édition, 2004), P.18

المعرفي، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن أن نطلق عليه المجتمع المعلوماتي[1].

ويمكن أن نعرض في الجدول التالي خصائص عصر المعرفة مقارنة بما سبقه:

جدول 1: يوضح خصائص عصر المعرفة مقارنة بالعصور السابقة

العصر	الزراعة	الصناعة	المعرفة
الفترة الزمنية	ما قبل 1800	1800-1957	1957 الى اليوم
طبيعة العمال	فلاحين	العاملون في المصنع	العاملون في المعرفة
الشراكة	أفراد / أرض	أفراد/ آلة	أفراد/ أفراد

المصدر: مراد علة، مرجع سابق، ص. 3.

ونظرا لاختلاف رؤى ومدارس المفكرين الاقتصاديين تعددت المفاهيم حول اقتصاد المعرفة وتنوعت المصطلحات المرادفة له ويحاول الشكل التالي حصر هذه المرادفات:

رسم توضيحي 1: يمثل أهم المصطلحات المرتبطة باقتصاد المعرفة

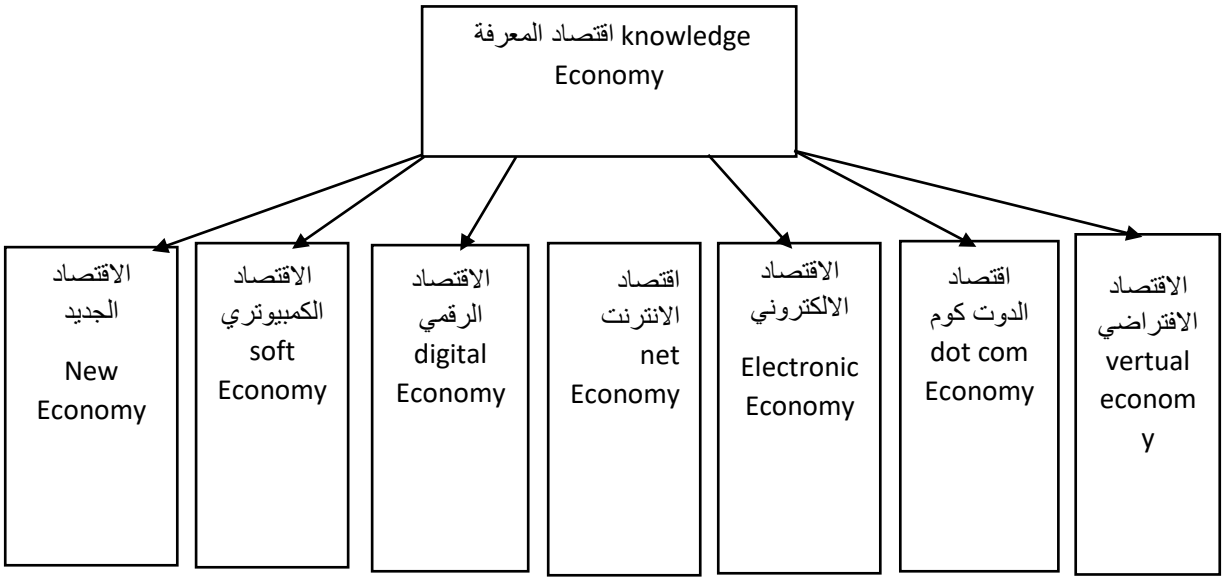

المصدر: جمال سالمي، الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة: من كينز إلى فوراي 150 سؤال، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع)، ص.87.

[1] رقية شوشان، **دورتكنولوجيا المعلومات والاتصال في بناء اقتصاد المعرفة**، مذكرة مقدمة في إطار استكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص شؤون اقتصادية ودولية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، 2014/2013)، ص. 10.

وكتعريف إجرائي لاقتصاد المعرفة يمكن استخلاصه بعد هذا العرض أنه ذلك الاقتصاد المبني على المزج بين تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمعرفة بمختلف أنواعها، لتحقيق قيمة مضافة دائمة في اقتصاديات الدول بنظام ثابت وقوي، هدفه الأول الوصول للتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مقومات اقتصاد المعرفة

تعددت آراء الاقتصاديين والعلماء في جمع وعرض الخصائص الأساسية ومقومات وسمات اقتصاد المعرفة، وعموما تعتبر المعرفة أهم خاصية باعتبارها نواة تحريكه واستدامته، ومن أهم مميزات الاقتصاد الجديد نجد:

- **الابتكار:** نظام فعال من الروابط بين المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات لضمان مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، ويقتضي كذلك التشجيع على البحث والتطوير المستمر؛
- **التعليم أساس للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية:** وجب توفير اليد الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري، باعتبار الأفراد المؤهلين هم القوة الدافعة للتحول لاقتصاد المعرفة ولأنهم أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، فالتعليم يوفر لنا أفراد متعلمين حسب الاختصاص، متمكنين في مختلف الأنشطة الاقتصادية ومنه وجود دافع مساهم في تبني هذا الاقتصاد؛

- **البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** والتي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف، وتكييفها مع كافة المتطلبات؛
- **حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية:** تستطيع توفير كل الأطر القانونية والمؤسساتية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الانتاجية والنمو؛
- **المعرفة:** باعتبارها سلعة لا تنضب وطريق للتنمية المستدامة، ولها أهمية متصلة بتقانات أو تقنيات الإنتاج وظروف السوق وتوافر الموارد، ومنه بناء مجتمع المعرفة [1]؛
- **الاعتماد على الرقميات:** كون أن المعلومات والاتصالات الحديثة (شبكية الانترنت) من أهم خصائصه.

أما بالنسبة لـ: "كالبريت" Galbirth فيرى أن خصائص اقتصاد المعرفة تتمثل فيما يلي:

- العولمة؛
- التكيف الموسع لموافقة رغبات الزبائن؛
- نقص الكوادر والمهارات؛
- التركيز على خدمة المستهلك؛
- خدمة الخدمة الذاتية؛
- التجارة الإلكترونية؛
- الحاجة للتعلم مدى الحياة؛
- وهناك من يضيف ميزة المؤسسة في واحد: أي أن العاملين سيعملون بشكل مستقل ويتعاونون مع العاملين الآخرين في تخصصات متنوعة، وبمعنى أدق الاعتماد على العمل عن بعد، حيث تجرب بعض الشركات فكرة العاملين من منازلهم، من خلال الاتصال إلكترونيا بمكتب الرئيس [2].

ويذهب "روبرت جرانت Grant Robert "إلى تحديد الخصائص الأساسية لاقتصاد المعرفة، إذ تتمثل في:

[1] علة، **مرجع سابق**، ص. 14،15.

[2] علي بن ضميان العنزي، **مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة**، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال: الاعلام والاقتصاد تكامل الأدوار في خدمة التنمية، جامعة الملك سعود قسم الاعلام، ص. 4.

- **اللاملموسات بدل الملموسات:** وهذا يعني من حيث المخرجات هيمنة الخدمات على السلع، ومن حيث المدخلات فإن الأصول الرئيسية هي اللاملموسات كالأفكار والعلامات التجارية بدلا من الأرض، الآلات، المخزونات، والأصول المالية؛
- **شبكي:** فالتشبيك البيني غير المسبوق حقيقة واقعة من خلال تطور وسائل الاتصالات الجديدة: الهواتف الخلوية، الاتصالات المباشرة عبر الأقمار الصناعية، الإنترنت، والتلفاز التفاعلي؛
- **رقمي:** فرقمنة المعلومات له تأثير عظيم على سعة نقل وخزن ومعالجة المعلومات؛
- **افتراضي:** أي التحول من العمل المادي - الحقيقي - إلى الافتراضي، الذي أصبح ممكنا مع الرقمنة والشبكات، وتلاشي الحدود بين العالم الحقيقي والخيالي إلى الحد الذي جعل عالم المستقبليات ويكر W. Wacker يرى أننا دخلنا عصرا يمكن لكل شيء نحلم به أن نقوم به؛
- **التكنولوجيا الجديدة:** فالإنترنت أحدثت ثورة في كل الأعمال تقريبا، فقيود الزمان والمكان تضاءلت بشكل حاد، وتكلفة بناء أنشطة الأعمال انخفضت بشكل كبير؛
- **الأسواق الجديدة:** أصبحت هناك أماكن رقمية جديدة للتجارة بظهور التجارة الالكترونية؛
- **المنظورات الجديدة:** التدفق الحر للمعلومات والمعرفة عبر الشبكة العالمية، أكبر بالقضايا الأخلاقية المجتمعية لدى الأفراد والشركات[1].

والجدول التالي يوضح الفرق بين خصائص الاقتصاد القديم مقارنة بالاقتصاد الجديد أو ما يعرف باقتصاد المعرفة:

جدول 2: الفرق بين الاقتصاد الجديد والاقتصاد التقليدي

الخصائص	الاقتصاد الجديد	الاقتصاد التقليدي
الظاهرة الاقتصادية	لا بعاني من الندرة، هناك وفرة وتنوع في الموارد	يعرف بأنه اقتصاد الندرة
نطاق المنافسة	عالمية	محلية
أساس الثروة	المعرفة الفنية، الابداع، الذكاء، المعلومات وراس المال الفكري	الأرض العمالة راس المال المادي
مقياس الكفاءة الاقتصادية	مدى ملكية المؤسسة للمعرفة	إنتاجية عوامل الإنتاج

[1] سمير عماري، الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة "رؤية تشخيصية"، **مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية**، ع. 2 (2017)، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة الجزائر، ص.17.

	امتلاكها لراس المال البشري، السرعة في الابتكار	
القوى المحركة للنمو	الابتكار، المعرفة	رأس المال العمالة
الاهتمام الأساسي للمشروعات	اشباع رغبات المستهلك المتطورة من خلال التطوير المستمر للمنتجات والتركيز على الجودة	تحقيق اعلى مستوى ممكن من الأرباح من خلال التحكم في مستويات الأسعار دون التركيز على المستهلك
أهمية البحث والابتكار	عالية	منخفضة /متوسطة
طبيعة العلاقة مع المشروعات الأخرى	تحالفات واندماجيات	علاقات تنافسية وتعاون محدود
التعليم المطلوب والمهارات اللازمة	مهارات مرتفعة وتعليم متواصل مدى الحياة	مهارات محددة وحسب طبيعة العمل

المصدر: أم هاني بوخاري، اقتصاد المعرفة في الجزائر: دراسة للمؤشرات على ضوء مجموعة من متغيرات منهجية تقييم المعرفة KMA، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، م.4،ع.3، ص. 259،260.

تتجدد المصادر المعرفية وتتراكم مجالاتها بمرور الزمن وتعدد الاستخدام، وبعد عرضنا لسمات ومقومات وخصائص اقتصاد المعرفة يمكننا تقديم وجه مقارنة آخر بين الاقتصاد الجديد والتقليدي في الجدول التالي:

جدول 3: يوضح الفرق بين سمات اقتصاد المعرفة والاقتصاد المادي

الاقتصاد التقليدي	**الاقتصاد الجديد**
الاستثمار في رأس المال المادي	الاستثمار في رأس المال المعرفي
الاعتماد على الجهد العضلي	الاعتماد على الجهد الفكري
استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها غالبا البيروقراطية السلطوية	ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة
الميكنة هي المحرك الأساسي في الاقتصاد الصناعي	الرقمية هي المحرك الأساسي
التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل	يضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر
اقتصاد ندرة حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام	اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده بكثرة الاستخدام

خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقض العوائد (تزايد التكاليف) والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف مع الاستمرار في الاستخدام)	خاضع لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام
العلاقة بين الإدارة والقوى العاملة تتسم بالاستقرار	العلاقة بين الإدارة والقوى العاملة تتسم بعدم الاستقرار اذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة
العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة غير متكافئة، اذ تفرض الدولة سيطرتها وتصدر أوامرها طبقا لمتطلبات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية	العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة في الاقتصاد المعرفة قائمة على التحالف والتعاون
مقيد بزمان ومكان	ليس مقيدا بزمان او مكان

المصدر: محمد عبد الله شاهين محمد، الاقتصاد المعرفي و أثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، (القاهرة، دار حميثرا للنشر والتوزيع، ط.1، 2018)، ص. 83.

المطلب الثالث: مؤشرات اقتصاد المعرفة

يتطلب التحول إلى اقتصاد المعرفة استراتيجيات طويلة الأجل تركز على تطوير ركائز ومقومات هذا الاقتصاد، وضرورة فهم البلدان الراغبة في هذا التحول لنقاط قوتها وضعفها ومن ثم العمل عليها لتطوير السياسات والاستثمارات المناسبة لتحديد طموحاتهم وآلياتهم، لتمكين صانعي السياسات والقادة من متابعة التقدم ورسم مجموعة من الأهداف، و لتسهيل عملية الانتقال هذه توجد عدة طرق ومؤشرات لقياس مدى اندماج الدول في اقتصاد المعرفة منها مؤشر المعرفة العالمي وكذلك العربي، وفي هذا الصدد وباعتبار أن عملية قياس التحول هذا صعبة جدا فإن مؤسسة المعرفة من أجل التنمية K4D التابعة للبنك الدولي طورت برنامج منهجي لتقييم استعداد البلدان للتحول لاقتصاد المعرفة، و هو تشخيص تفاعلي سهل الاستخدام متكون من مجموعة من المعايير والمؤشرات يساعد الدول على فهم وضعيتها مقارنة بالدول المجاورة أو الأكثر تطورا الراغبة في محاكاتها.

لذلك فإن منهجية تقييم المعرفة (KAM:knowledge assessment Methodologie)* مفيدة لتحديد المشكلات والفرص التي قد تواجهها الدول، وتكمن قوتها الفريدة في مقاربتها القطاعية التي تتيح رؤية شاملة للطيف الواسع للعوامل ذات الصلة باقتصاد المعرفة، بحيث يتم إجراء مقارنات في KAM على أساس 80 متغيرًا هيكليًا ونوعيًا، ونظرًا لسهولة الاستخدام والشفافية وإمكانية الوصول عبر الإنترنت، فقد تم استخدام KAM على نطاق واسع من قِبل المسؤولين الحكوميين وصانعي السياسات والباحثين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما تم استخدامها من قبل وكالات الإغاثة متعددة الأطراف والثنائية ومؤسسات الأبحاث والمستشارين وغيرهم.

تتكون هذه المنهجية من ثلاثة وسائط أولها بطاقة الأداء الأساسية والتي تقدم لمحة عامة عن أداء بلد ما من حيث جمع الركاز الأساسية لاقتصاد المعرفة، وبطاقات الأداء المخصصة حيث يعمل كل بلد على تقييم نفسه وفقا للمؤشرات والمتغيرات الموضوعة، ومؤشرات اقتصاد المعرفة التي تقيس تنمية بلد أو منطقة ما في ظل التحول الى اقتصاد المعرفة[1] وهو ما يهمنا في هذا المبحث.

ويتم حساب مؤشر اقتصاد المعرفة رياضيا من خلال دالة العناصر الأربعة على النحو التالي :

مام =ب ب+ت ت =ع ع+ح ح، حيث ب، ت َ، ع، ح، هي الأوزان النسبية للعناصر الأربعة الأساسية على التوالي وهي تأخذ القيم من الصفر إلى الواحد الصحيح (0-1)، و من الأهمية الإشارة إلى أن العناصر الأربعة الرئيسية تضم أكثر من عنصر فرعي في كل عنصر الرئيسي، و بما لا يتجاوز القيمة المحددة لعنصر، أو بمعنى آخر، فإن قيمة العنصر المعيارية هي حاصل جمع العناصر الفرعية المكونة له.

ب ب: البحث والتطوير؛

ت ت : التعليم والتدريب ؛

ع ع: تكنولوجيا المعلومات؛

ح ح: البنية الأساسية للحواسيب؛

---

* بحيث KAM:KI+KEM :
KI: مؤشرات المعرفة knowledge indicators
KEM : مؤشرات اقتصاد المعرفة knowledge economy indicators

[1] Derek H.C.Chen, Carl J. Dahlmlan, **THE KNOWLEDGE ECONOMY, THE KAM METHODOLOGY AND WORLD BANK OPERATIONS** , The international Bank for reconstruction and development,World Bank Institute Washington, D.C, , pppp, 9,10,11,12.

مام: مؤشرات اقتصاد المعرفة [1].

1. مؤشر البحث والتطوير:

يمثل البحث والتطوير مجموعة النشاطات التقنية التي تسبق إنتاج سلع وخدمات جديدة، رغم أن مجالات تطبيقها يبقى مختلفا اختلاقا بينا، وهو مقياس لمستوى البحث والتطوير التقني الذي يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق التقنيات الجديدة، ومن أهم مؤشراته عدد براءات الاختراع والبحوث العلمية، كما يعتبر مؤشرا أساسيا ينتج من خلال الجمع بين مؤشرين فرعيين هما النفقات المخصصة للبحث والتطوير وفريق العمل المستخدم لهذه الأبحاث من خلال عملية جمع منظمة للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية؛

2. مؤشر التعليم والتدريب:

يعد المدخل الأساسي لاقتصاد المعرفة، وهو يركز على الموارد البشرية خاصة في النشاطات الاقتصادية تجدر الإشارة إلى أنّ المؤشرات المعروفة لدراسة هذا البعد في اقصاد المعرفة قليلة جدا لصعوبة قياس كفاءة الافراد مباشرة، لكن هناك مصدران رئيسيان على قدر كبير من الأهمية وهما البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب والبيانات المتعلقة بالكفاءات والمهن، حيث تسمح بتقييم رأس المال البشري وتقييم المخزون والاستثمار فيه، لهذا المؤشر أهمية كبيرة لما له من تأثير مباشر على ثورة التكنولوجيا من حيث زيادة عدد المتخصصين في هذا المجال ومنه زيادة الإنتاجية؛

3. مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية كبيرة في اقتصاد المعرفة نظرا للدور الذي تلعبه في هذا الاقتصاد، فهي تسمح بتحقيق أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة و التخزين وتبادل المعلومات، كما وتعزز ظهور وازدهار نشاطات جديدة أبرزها اليوم التجارة الالكترونية، وتحث على اعتماد نماذج تنظيمية أصلية، بهدف استخدام افضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات، وقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في اجتماعها الـ36، الذي انعقد في نيويورك خلال الفترة 1-4 مارس 2005 لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجموعة من المؤشرات الفرعية استنادا لمجموعة من المعايير تقيس قدرة الدولة على الاعتماد على ICT: Information and communication technology مما يسمح لصانعي القرار استنباط سياسة ملائمة ومناسبة لوضع استراتيجيات واضحة وسليمة، من بين

[1] علة، مرجع سابق، ص. 20.

هذه المؤشرات عدد نسبة خطوط الهاتف المحمول، عدد خطوط التليفون الأرضي، نسبة تغطية خدمات الاتصالات لعدد السكان وغيرها؛

4. مؤشر البنية الأساسية للحواسيب:

يعتبر كأداة لتقويم القاعدة المعلوماتية يعكس هذا المؤشر مدى توافر أجهزة الحاسوب ومستخدمي الشبكة العنكبوتية ويعتمد هذا المؤشر على عدة عناصر من أجل تفعيل دوره منها:

-نسبة المشاركات الدولية في أجهزة الكمبيوتر؛

-أعداد أجهزة الحاسب لكل ألف من السكان؛

-طاقة الكمبيوتر لكل فرد[1].

وهناك من يضع في مكان البنية الأساسية للحواسيب **مؤشر الحافز الاقتصادي والمؤسسي** بحيث أنه إذا توفرت بيئة ملائمة ونظام اقتصادي ومأسسة مشجعة داعمة لوجود وتنامي المؤشرات السابقة، مما يسمح بزيادة الاستثمارات في المجالات الرقمية والتكنولوجية كان التوجه والاندماج في اقتصاد المعرفة أسهل. وتبقى تصنيفات المؤشرات تختلف بين الدارسين لكنها تصب في قالب واحد.

ويمكن تلخيص حزمة هذه المؤشرات في الجدول التالي:

جدول 4 : يوضح مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة

المؤشر الرئيسي	المؤشرات الفرعية
البحث والتطوير Research and Development	• تصدير التقنية العالية كنسبة من التصدير الصناعي • عدد العلماء والباحثين والعاملين في مجال البحث والتطوير • اجمالي العاملين بالنسبة لعدد السكان • اجمالي الانفاق على البحث والتطوير مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي • المتوسط السنوي لعدد براءات الاختراع الممنوحة
التعليم والتدريب Education and training	• اجمالي الانفاق على التعليم بالنسبة لكل فرد • معدل معرفة القراءة والكتابة • عدد المتمدرسين في كل المراحل • التسجيل في المرحلة الثانوية والجامعة

[1] شاهين محمد، مرجع سابق، ص ص. 83،84.

البنية المعلوماتية IT infrastructure	• مقدار الاستثمار في وسائل الاتصال • الهواتف العاملة المستخدمة لكل ألف ساكن • اشتراكات الهاتف المحمول لكل ألف ساكن • التلفزيون والراديو لكل ألف ساكن • أجهزة الفاكس لكل ألف ساكن • تكلفة المكالمة الدولية • الدوريات والصحف اليومية لكل ألف ساكن
البنية الأساسية للحاسوب Computer infrastructure	• نسبة المشاركة الدولية في الحاسوب • اعداد أجهزة الحاسوب لكل ألف ساكن • نسبة المشاركة الدولية في البنية الأساسية للحاسوب بالثانية • طاقة الحاسوب لكل فرد • اعداد مستخدمي الانترنت لكل ألف نسمة من السكان • مواقع الانترنت لكل عشرة الاف نسمة من السكان

المصدر: شاهين محمد، مرجع سابق، ص. 85.

وبناء على المؤشرات السابقة نستنتج أن هناك أربع مستويات لاقتصاد المعرفة، على النحو التالي :

المستوى العالميClass World : ويضم الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والسويد على قمة السلسلة، وهي دول رائدة تقنيا واقتصاديا؛

المستوى المتقدم Class Advanced :ويضم غالبية الدول الأوروبية وكندا، وبعض النمور الآسيوية، مثل كوريا الجنوبية، وسنغافورة؛

المستوى البازغ:Class Emerging : ويضم باقي الدول الأوروبية (خارج الإتحاد الأوروبي)، وبعض الدول الآسيوية (ماليزيا - الصين)؛

المستوى البدائي Class Rudimentary: ويضم دول العالم الثالث، وتندرج مجموعة الدول العربية في إطار المستوى البدائي في سلسلة مؤشر اقتصاد المعرفة، وبنقاط معيارية دون 400نقطة، وهو ما يؤكد وجود فجوة واسعة بين مجموعة الدول العربية وهذه الدول في مختلف المجالات المرتبطة باقتصاد المعرفة[1].

[1] علة، **مرجع سابق**، ص. 20،21.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الناشئة والمصغرة

تعتبر المؤسسة النواة الأساسية لمختلف الأنشطة في مختلف الأنظمة البيئية، مما جعلها تشغل حيزا معتبرا في كتابات الاقتصاديين والسياسيين والدارسين بمختلف اتجاهاتهم الأيديولوجية وتخصصاتهم، وتصنف المؤسسات حسب معايير مختلفة، ومن بين أحدث التصنيفات التي عرفها العالم نجد المؤسسات الناشئة والمصغرة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة

احتوى هذا المطلب على أهم النقاط المتعلقة بالمؤسسات بشكل عام قبل التطرق إلى المؤسسات الناشئة بشكل من التفصيل.

يمكن تعريف المؤسسة على أنّها منظمة أو تجمع بشري مختلفة النوع والحجم والهدف، تتكون من وسائل مادية وبشرية ومالية من أجل إنتاج إما سلع أو خدمات وبيعها وتوزيعها بفعالية تضمن تحقيق

الفائدة، خاضعة لقانون معين، قادرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها، على أن تكون قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل وعمالة كافيين وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة، بإمكانها مص جزء من البطالة بتوفير مناصب شغل للمواطنين.

تصنيفات المؤسسة:

تأخذ المؤسسات أشكالا مختلفة ومتعددة، وهذه الأشكال تصعب دراستها بصفة إجمالية وخاصة عند محاولة المقارنة بين مؤسسة وأخرى خاصة من ناحية الإنتاج ومردودية النشاط، وترتيبها او تصنيفها وفق مقاييس محددة فهناك من يعتمد في تصنيفه على معيار حجم النشاط (المعيار الاقتصادي) فنجد[1] مؤسسات فلاحية، مؤسسات صناعية، مؤسسات تجارية، مؤسسات مالية، مؤسسات خدمية

أما التصنيف على حسب المعيار القانوني نجد فيه: مؤسسات خاصة (الفردية، الشركات بأنواعها)، ومؤسسات عمومية والتي نجد فيها كذلك مؤسسات نصف عمومية.

وبخصوص معيار الحجم فيعتبر من المعايير الأساسية في التصنيف، إلا أنّ هذا الحجم يقاس بعدة مؤشرات وسوف نذكر بعضها:

- حجم الأرض او المحل المادي؛
- رأس المال (القانوني، الدائم، التقني)؛
- العمل والذي يقاس بالقيمة النقدية؛
- رقم الاعمال والقيمة المضافة؛
- نسبة رأس المال التقني او الجانب التكنولوجي (يقيس راس مال المتغير).

ووفقا لهذه المؤشرات يتحدد حجم المؤسسة إذ نجد: المؤسسات الصغيرة والتي تحتوي على المؤسسات المصغرة، المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الكبيرة [2].

وهناك المؤسسات الناشئة ذات الطبيعة الخاصة والتركيبة الفريدة، والتي سنتطرق إليها بشكل من التفصيل في هذا المبحث:

[1] نصيرة وبعون يحياوي، "جباية المؤسسة دروس تمارين دراسة حالات، "**مجلة التسيير**" pages blues، (البليدة: متيجة للطباعة،2011)، ص. 16.

[2] نصيرة وبعون يحياوي، **المرجع نفسه**، ص، 18-17.

يقسم قاموس لاروسLA ROUSSE كلمة STARTUP الشركة الناشئة إلى كلمتين: STARTوتعني البدء up وتعني النمو القوي، وهي المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيا[1].

وبدأ استخدام هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر capital risqueليشيع استخدامه بعد ذلك إذ أشار كوكاين Cockayne إلى الارتباط الوثيق بين المصطلحين، لكن يشكك الدارسين في ذلك لعدم وجود ما يثبت استعمال هذا المصطلح في ذلك الوقت.

وتعود أولى استخدامات مصطلحstartup في الكتابات إلى عام 1976 في مقال بعنوان "The unfashionable business of investing in startups data processing field"نشر في مجلة فوربس Forbes الأمريكية، ليعاد استخدامه عام 1977 في مقال اخر بعنوان An Incubator for Startup Companies, Especially in the fast growth, High technology Field" "في المجلة الامريكيةWeek Business ، بعدها بحوالي سنتين عاود بالظهور مجددا من قبل بيرش دافيد Birch Davidفي مقال له بعنوان" The job generation process" يشير فيه إلى أهمية المشاريع الصغيرة في خلق وتوليد مناصب عمل جديدة في خضم التغيرات التي مست هيكل الصناعة الأمريكية في تلك الفترة، والتي أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتزايد التيارات المنادية بضرورة توجيه الاقتصاد الأمريكي نحو الاهتمام بالمؤسسات والمشاريع الصغيرة.

وفي عام 1984 استخدم كل من ايفريت روجرز Everett Rogersو Judith Larsen لارسن المصطلح في كتاب لهما بعنوان " Silicon Valley Fever: Growth of High-Technology culture" في إشارة منهما إلى تلك المؤسسات التي لديها ارتباط وثيق بالتكنولوجيا المتقدمة وبرأس المال المخاطر، والتي كانت الصبغة الغالبة على شركات وادي السليكون" Valley Silicon" في ظل تنامي ثقافة التكنولوجيا المتقدمة آنذاك في الإقليم الغربي للو.م.أ. وقد أشيع استخدام المصطلح على هذا النحو بعد ذلك [2].وتجدر الإشارة إلى أن بنك السيليكون فالي في الو.م.أ SVB يعيش أزمة اليوم -مارس 2023- جراء انهياره، وقد تؤثر هذه الأخيرة على الدولار وأسعار الفائدة لتمتد تداعياتها إلى الأسواق العالمية حسب ما صرح به الخبراء.

[1] **Le petit la Rousse 2010**, Edition Anniversaire de la Semeuse 1890-2010, p 963.

[2] محمد الأمين نوي، محمد دهان، "نحو تنظير ادق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة"، **Revue des Reforms Economies et Integration End Economies Mondiale**, Vol. 14, No. 03, (Année 2020)، ص. 3.

الشكل05: خريطة توضيحية لوادي السيليكون غرب الولايات المتحدة الأمريكية

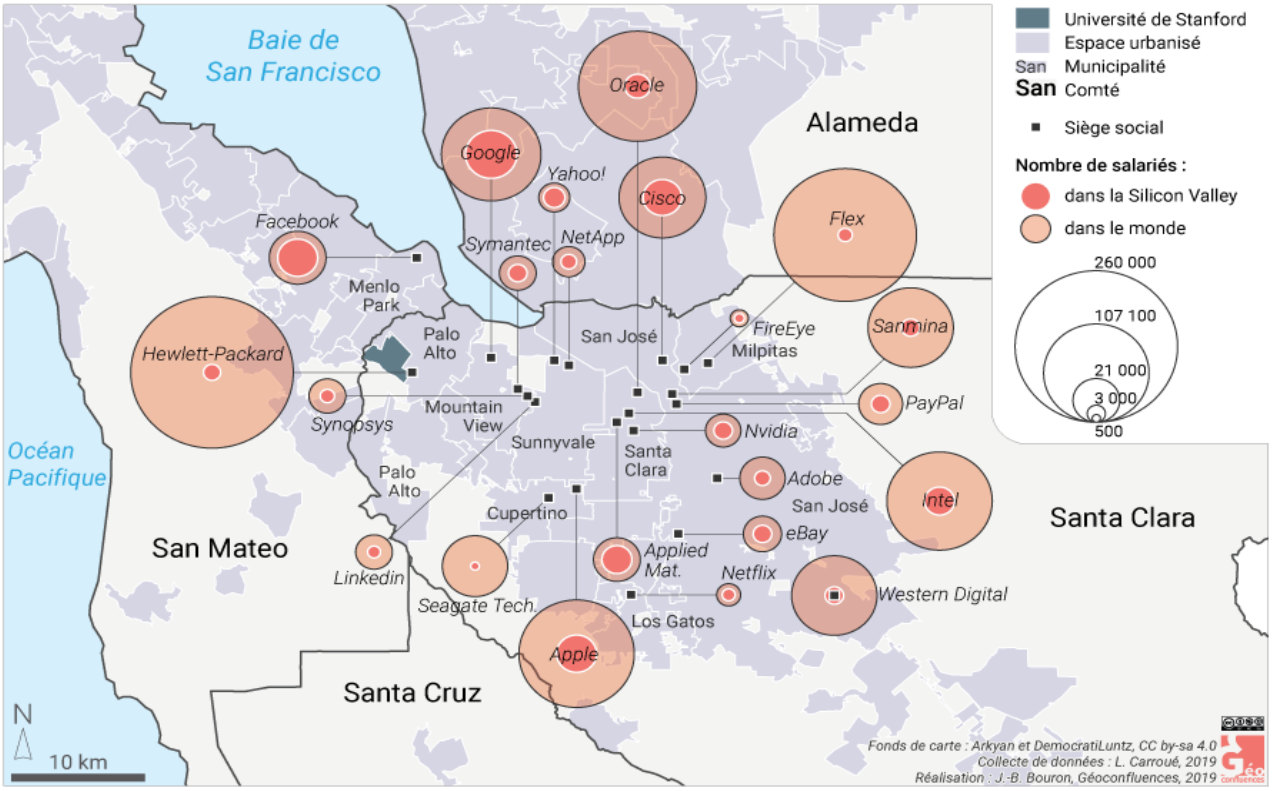

المصدر: Laurent Carroué, La Silicon Valley un territoire productif au cœur de l'innovation mondiale et un levier de la puissance étatsunienne, https://cutt.us/Mk5Xa، (25 /04/ 2023) ، على الساعة 22:00.

كما أن رواد الأعمال الأمريكيون أمثال ستيف جوبز stev jobs و فريد سميث Farid Smith كانت لهم محاولات جيدة في فهم هذا النوع من المؤسسات، ويظهر نموذج الأعمال Model businessكأحد أهم المداخل التي اعتمدوها في تعريف المؤسسات الناشئة، وذلك على يد رائد الأعمال الشهير وأسطورة وادي السيليكونSteve Blank ستيف بلانك الذي اعتبر بأن أهم وظيفة تقوم بها المؤسسات هي البحث عن نموذج أعمال قابل للتكرار والتطوير، وجاء بعده Dave MacClure دايف ماكلور أحد أشهر رواد الأعمال والمستثمرين الأمريكان، ومؤسس حاضنة الأعمال الشهرية " Startup 500 "الذي تشابه مع الطرح الذي قدمه[1].

[1] محمد الأمين نوي، محمد دهان، المرجع نفسه، ص. 3.

ويعرفها بول غراهام Paul graham مؤسس أول حاضنة مشاريع* في العالم Y COMBINATORE بأنها تلك الشركة المصممة من أجل أن تنمو بسرعة، ويضيف: "إن بدء شركة ناشئة ناجحة يشبه إنجاب الأطفال، إنه مثل زر تضغط عليه ويغير حياتك بشكل لا رجعة فيه " .

إن الطريقة للحصول على فكرة مؤسسة ناشئة هي عدم محاولة التفكير في الفكرة في حد ذاتها، بل هو البحث عن مشاكل تؤرق مجتمع وهناك تكون نقطة الانطلاق أي من وجود مشكلة فيتم اختراع منتجات وخدمات جديدة لمواجهتها، بحيث يكون الابتكار هو القوة الدافعة وراء ذلك، وهو عمل شاق مع نتائج لا يمكن التنبؤ بها. بدأت كل من Microsoft و Apple و Yahooو Googleو Facebook "ميتا حاليا" بهذه الطريقة[1].

ووفقًا لسام ألتمان Altman Sam، فإنّ الشيئين اللذين تحتاجهما لتحقيق أقصى قدر من النجاح في مجال المؤسسات الناشئة هما فكرة جديدة ومنتج مبتكر، مؤكدا على الجدول الزمني الذي تستغرقه الشركة وحماس الفريق العامل، والنظر إلى حجم السوق ومن الأفضل أن يكون سوق صغير لكي يتطور بسرعة.

تجدر الإشارة إلى أن مسار كل شركة ناشئة في بدايته، لابد أن تعترضه مجموعة من التحديات والتساؤلات والتي يمكن إجمالها في:

- كيف يمكنك اختبار مزايا فكرتك التجارية؟؛
- كيف تبني الفريق المناسب لمساعدتك؟؛
- كيف تجمع التمويل لتزويد المحرك للانطلاق؟؛
- ما هي الأساسيات القانونية التي تحتاج إلى معرفتها؟؛
- كيف تجذب انتباه السوق؟؛
- ما هي أفضل طريقة لبناء المنتجات وشحنها؟؛

---

* **حاضنة مشاريع/أعمال Business incubators:** مؤسسات مختصة ذات صفات قانونية تمتلك الخبرة الإدارية والفنية التي تمكنها من احتضان وتنمية المشاريع الجديدة والمبتكرة الناشئة في مراحلها الأولى التي قد تعاني من نقص في التمويل والرعاية والإرشاد، فتعمل على تزويدها لتمكنها من الاعتماد على نفسها والتغلب على مشاكل الإنتاج والتسويق والتمويل، غرضها تنشيط الاقتصاد الوطني وتوظيف الموارد المحلية ومنه تخفيف الأعباء التي تقع على عاتق الرياديين الصغار / ارجع إلى: "موسوعة إدارة شاملة لمصطلحات الإدارة العامة وإدارة الأعمال، إبراهيم الخالدي، **مرجع سابق**، ص. 197."

[1] Paul Graham, "**the growth** " https://cutt.us/lx3sp ،(2023/02/19,21:23 على الساعة .

- كيف تنتقل من المراحل المبكرة إلى تحقيق العمل الكامل؟[1].

كل هذا سيتم طرحه قبل انطلاق الشركة أو في التخطيط لانطلاقها.

يتم الاعتماد على أربعة أبعاد لقياس نجاح المؤسسة الناشئة متمثلة في البوصلة التي يعتمد عليها رواد الأعمال يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- البعد الاقتصادي: يستند إلى نمو الشركة الناشئة (رقم الأعمال، عدد الوظائف التي تم إنشاؤها، وما إلى ذلك)، وبشأن تمويلها (جمع الأموال، والقروض المصرفية، وقدرة التمويل الذاتي، وما إلى ذلك) وكذلك أرباحها (التوقعات أو مستوى الربحية)؛
- البعد الاجتماعي: يجمع التأثير الإيجابي على بيئة منتجات المؤسسة أو خدماتها، تأثيرها الاجتماعي وإعادة توزيع عادل للقيمة مع شركائها؛
- الابتكار: ويتعلق بالمنتجات أو الخدمات التي تقدمها الشركة الناشئة، ووصول نموذجها الاقتصادي وإلى السوق؛
- الحوكمة المسؤولة: تجمع بين إجراءات الشركة الناشئة من حيث التوظيف وخبرة الموظفين والحوكمة أو أنماط التحكم والتسيير البصمة البيئية والاجتماعية ذات الصلة، أنشطتها وعملياتها الداخلية.

تؤكد الشركات الناشئة التي تمت دراستها أن هذه المعايير مهمة جدا بالنسبة لهم. ومع ذلك، لا يزال أصحاب المشاريع يدركون أن الربحية الاقتصادية وحدها ضرورة لاستمرار المؤسسة[2] .

يمكن تلخيص مؤشرات هذه الابعاد الأربعة في الشكل التالي:

[1] Joint book preview of: "**How to Start a Startup: The Silicon Valley Playbook for Entrepreneurs**, (San Francisco: Published by PlatoWorks Inc ,First Edition, Paperback, 2015), p p p. 1,2-4.

[2]Klara Peyre (LA Boussole), Lionel Aré (BCG), et ,al .,**Qu'est-ce qu'une startup à succès ?** La réussite des startups, au-delà de la valorisation financière (MAI 2021), p p .12-14.

رسم توضيحي3 : يمثل معاييرومؤشرات قياس نجاح المؤسسات الناشئة

المصدر:Klara PEYRE (LA Boussole) ,Lionel Aré (BCG).ibid , P.15 .

<u>دورة حياة المؤسسة الناشئة:</u>

إنّ ما يميز المؤسسات الناشئة Startup هو النمو المستمر والسريع، إلا أنها في الواقع كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة،

- <u>المرحلة الأولى:</u> وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية جديدة بطريقة مبتكرة وخلال هذه المرحلة يتم التعمق في

البحث ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من امكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل. والبحث عن مصادر تمويل؛

- المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم إطلاق الدفعة الأولى من السلعة أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة وهنا تطرح صعوبة تجسيد الفكرة والحصول على التمويل، إذ تكون درجة المخاطرة عالية وتكون الخدمة هنا بحاجة الى كثير من الترويج والإشهارات؛
- المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الاقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة بعد انتشار العرض ويكون هناك حماس مرتفع، وبعدها يبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد المعارضُين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى يمكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع؛
- المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي، وبالرغم من استمرار تمويل المغامرين الا انه يستمر في التراجع حتى يصل الى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن او وادي الموت، وهو ما يؤدي الى خروج السلعة من السوق في حالة عدم تدارك الوضع خاصة وان معدلات النمو في هذه المرحلة تكون منخفضة؛
- المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر، يستمر المقاول في هذه المرحلة بالمحاولة وإدخال التعديلات اللازمة على منتجه وإطلاق اصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة ثم يتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره وتسويقه على نطاق أوسع؛
- المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع، فيها يتم إصدار المنتج في شكله النهائي والخروج من مرحلة التجربة والاختبار وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو والمنحنى في الارتفاع لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة[1].

رسم توضيحي4 : يمثل دورة حياة المؤسسات الناشئة

[1] منى بسويح، ياسين ميموني، سفيان بوقطاية، "واقع وافاق المؤسسات الناشئة في الجزائر The reality and prospects of "émergent entreprises in Algeria، **حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية**، م.7، ع.3، (2020)، ص 409.

المصدر: طيبي بومدين، لعمري خديجة، إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها: التمويل برأس مال المخاطر كنموذج (دراسة حالة شركة ASICOM&SOFINANCE)، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، م. 07، ع. 03، (2020)، ص 505.

خمس ممارسات تساهم في إنجاح المؤسسة الناشئة:

- للاستمرار يجب أن تملك الشركة الناشئة الوسائل اللازمة لدفع أجور مورديها، وتمويل مشاريعها وطموحاتها؛
- يجب أن يكون مشروع الشركة الناشئة أيضًا مدفوع برؤية ريادة الأعمال، ومتماشي مع تطلعاتها وقناعاتها وقيمها والتوقعات الجماعية، وأن يتوافق بالطبع مع الحاجة الحقيقية؛
- يجب أن تكون الشركة الناشئة قادرة أيضًا على تقديم مشروع بسرعة لعالم حقيقي، لاختبار المنتج أو الخدمة، بعد فهم وضع السوق الصحيح، وإيجاد زبائنه الأوائل، وما إلى ذلك والاحتفاظ بالدعم اللازم للتكيف أو التناوب بين فريق متماسك ومتكامل الملامح، كما أن جودة العلاقة بين الشركاء أساسية لاستدامة الشركة؛
- يجب أن تكون قادرة على توفير العناصر الأساسية لتنميتها، واعطائها المصداقية العلمية (مثل التكنولوجيا والمعرفة المكثفة)، والوصول إلى السوق أو العملاء بسرعة؛
- أخيرًا، يجب أن تحيط المؤسسة الناشئة نفسها بشبكة علمية معتمد عليها، مجلس خبراء مثلا، ولا سيما أصحاب المشاريع أو رواد الأعمال السابقين، وخبراء تسيير[1]...

واقع المؤسسات الناشئة حاليا في العالم وحسب موقع startupranking.com الخاص بإحصاء عدد المؤسسات الناشئة في العالم، تأتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الترتيب ب 77 ألف 393 مؤسسة ناشئة تليها مباشرة الهند ب17,215 مؤسسة ناشئة لسنة 2022، وهو ما توضحه الخريطة التالية:

الشكل 06: خريطة توضيحية لانتشار المؤسسات الناشئة في مختلف دول العالم

[1] Klara Peyre (LA Boussole), Lionel Aré (BCG). **op.cit.,** P.26.

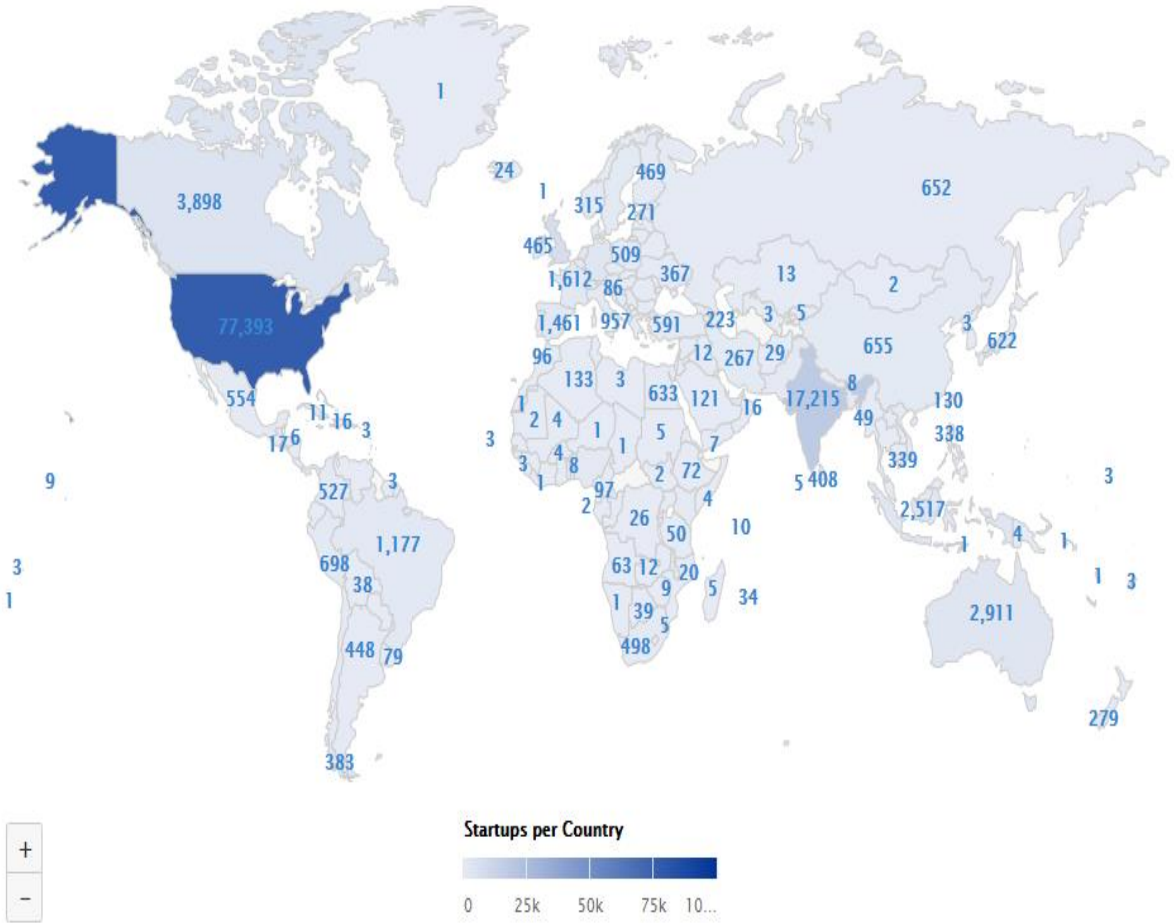

المصدر:https://www.startupranking.com/، (2023/04/ 26)، على الساعة 15:14.

نلاحظ من خلال الخريطة أنه وكالمعتاد سيطرة دول العالم المتقدم على مجال المؤسسات الناشئة باعتبارها كانت مهدا لتطورها منذ السنوات الأولى، في حين تصل دول العالم الثالث خاصة الافريقية منها إلى نتيجة صفر مؤسسة ناشئة وهذا راجع لضعف اقتصادياتها وتدهور الأوضاع الداخلية بالبلاد أبرز مثال دولة: افريقيا الوسطى والتشاد... وعدم كفاءتها في مجال التكنولوجيا وضعف مؤشرات المؤسسات الناشئة فيها.

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات المصغرة:

احتل موضوع المنشآت المصغرة كأداة للنمو والتشغيل حيزا كبيرا في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية وقد برر الاقتصاديون وجود المنشآت المصغرة في حالة السلع ذات الطلب المنخفض والانشاء الشخصي كالصناعات والحرف اليدوية أو بالنسبة للخدمات التي تتطلب القرب من الزبون.

وقد ظهرت هذه الأخيرة في سبعينيات القرن الماضي بعد الارتفاع الكبير في عدد المنشآت المصغرة في الدول المتقدمة عموما والولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص مما قلص من هيمنة كبرى المنشآت، ويعود انتشار المؤسسات المصغرة الى ارتفاع الشباب الطالبين للعمل والتطور التقني الذي ساهم في انتشار وسائل انتاج صغيرة الحجم وأقل تكلفة، إذ تم وضع حد لهيمنة التيلورية*.

وعزز هذا التوجه اشتداد المنافسة الدولية التي حتمت على كبرى الشركات اتخاذ أساليب أكثر مرونة بالتعاقد مع منشآت مصغرة داخليا وخارجيا لإنتاج بعض المكونات للتقليل من التكاليف وبالتالي فقد قامت بدور إنتاج الصناعات المغذية لصناعات أكبر، وقد زادت مساهمات المنشآت المصغرة مؤخرا في القيمة المضافة والعمالة والنمو[1]، ولصعوبة وضع وتحديد تعريف موحد للمؤسسات المصغرة تم وضع مجموعتين من المعايير:

المجموعة 1: تحتوي على معايير كمية بمجموعة من المؤشرات التقنية والاقتصادية وهي:

حجم العمالة: يتم تحديده بالاعتماد على عدد العمال المعتمد عليهم في المؤسسة، يتم الاخذ به في الدول المتقدمة بشكل أكبر من الدول النامية؛

حجم راس المال المستثمر: على أساس انخفاض تكلفة انشاء المؤسسة يتم تحديد حجمها؛

المعيار المزدوج: ويسمى كذلك المعيار الثنائي يجمع بين حجم العمالة وحجم رأس مال المستثمر، فنجد فيه معيار كثيف رأس المال، ومعيار كثيف العمالة وتستخدمه الدول التي تعاني من البطالة بشكل خاص؛

---

* **التيلورية:** مدرسة الإدارة العلمية، تحلل وتركب سير العمل، هدفها الرئيسي تحسين الكفاءة الاقتصادية وخاصة إنتاجية العمل، تعرف دلالة على اسم مؤسسها فريديريك وينسلو تايلور، ،طورت خلال تسعينات وثمانينيات القرن 20، تعتبر أولى المحاولات لتطبيق علم هندسة العمليات على الإدارة. ارجع إلى:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9، (24 /2023/03) ، على الساعة :15:45.

[1] محمد قرينات، صبرين طوش، "المؤسسات المصغرة كأداة لتحقيق التنمية المحلية Micro-entreprises as a Tool for local développement"، مجلة **المستقبل الاقتصادي مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات**، ع. 6، ص .114.

معيار المستوى التقني المستخدم: مدى استخدام التكنولوجيا والمعرفة المكثفة في العمليات الإنتاجية التي تقوم بها المؤسسة، وعادة التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسات المصغرة غير معقدة وبسيطة مقارنة بالمستخدمة في المؤسسات الكبيرة.

المجموعة2: وتحتوي على معايير كيفية (نوعية) مكونة من مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن خصائص معينة، متى توفرت بعضها أو كلها، يتم الحكم على حجم المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة تأثيرها في السوق، شكل إدارتها أو ملكيتها، وعليه فالمؤسسة المصغرة هي التي توفرت فيها خاصيتين على الأقل مما يأتي:

- رأس مال تعود ملكيته لشخص واحد، أو مجموعة صغيرة من الأشخاص؛
- استقلال الإدارة بصفة عامة بحيث يكون مالك المشروع هو المدير؛
- نطاق النشاط محلي، لكن التسويق لا يشترط ذلك؛
- صغر حجم المشروع مقارنة بغيره في ذات المجال[1].

وبناء على ما سبق يمكن الرجوع إلى تعريف المؤسسات المصغرة، وبداية بتعريف البنك الدولي استنادا إلى معيار عدد العمال، بحيث يصنف المؤسسات المصغرة على: "**أنها تلك التي تشغل أقل من 10عمال، والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل فيها ما بين 10 إلى 50 عامل، أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة**"

في حين استندت هيئة الأمم المتحدة في تعريفها للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى:

- المؤسسة المصغرة: تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة؛
- المؤسسات الصغيرة: توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها 5ملايين أورو سنويا؛
- المؤسسة المتوسطة: توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها 27ملايين أورو سنويا.

[1] مصطفى برنان، "حاضنات الاعمال بين الدعم والتأهيل للمؤسسات المصغرة"، الكلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الاغواط، **دراسات العدد الاقتصادي**، م. 5، ع. 2، (جوان 2014)، ص.161،162.

تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:" المؤسسات المصغرة تشغل من 1 إلى 14عامل، أما الصغيرة فمن 15 إلى 19عامل، والمتوسطة من 20 إلى 99عامل، وتبقى الكبيرة فهي تشغل أكثر من 100عامل بالاعتماد على معيار العمالة"[1] .

أهداف المؤسسات المصغرة: إن لها قدرات وطاقات هائلة في تطوير التشغيل وتحقيق الاستثمارات، وتتأقلم مع كل الظروف المحلية ومن أولوياتها :

- ترقية فكرة المؤسسة وفقا لمتطلبات سياسة الاقتصاد؛
- إبراز القدرات المحلية والجهوية من خلال إنتاج السلع والخدمات؛
- إنشاء مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، مع تقييم العمل غير الرسمي عن طريق عمليات الدمج ومنح قروض بنكية بنسب منخفضة وبعض الامتيازات الجبائية والمواد الأولية (محلات، قطع أراضي، سلع...)؛
- توفير الخبرات والخدمات اللازمة للمجتمع، والعمل على السير الحسن لعمليات الإنتاج؛
- العمل على بعث ديناميكية لتحسين الكم والنوع والأسعار بفضل المنافسة النزيهة؛
- تكوين المقاول وإجباره على إدراج نسبة المخاطرة كعنصر التسيير، والمحافظة على الاستثمار الذي يبقى المسؤول الوحيد عليه؛
- تطوير التضامن الموحد بين أفراد المجتمع المتعلق بأهداف التنمية المحلية، بتدعيم المشاريع ذات الفائدة الاجتماعية عن طريق التقليص من مقتضياتها وتكاليفها؛
- كما أن أسمى هدف لها هو إشباع الحاجات الجماعية وكذا النشاطات ذات المنفعة العمومية.

أهمية المؤسسات المصغرة :أنها نمط جديد لتنظيم اقتصادي مميز من خلال:

- إمكانية استمرارها وتطورها رغم اختفاء العديد منها سنويا وظهور أخرى، فهذا عكس المؤسسات الكبرى التي تواجه صعوبة في التأقلم مع التحولات التكنولوجيا السريعة؛
- لها القدرة على رد الاعتبار للعديد من المهن الحرفية والخدماتية التي هي في طريق الزوال؛

[1] محمد ع الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة، دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، (جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة 2008-2011) ص6،7.

- عدم تعرضها لأخطار في السوق كالمؤسسات الكبيرة خاصة، عند إدخال منتوج أو تكنولوجيا جديدة؛
- تلبية احتياجات المنطقة محليا، فالإنتاج الصغير يلعب دورا كبيرا في اقتصاد البلدان، فهو يؤمن العمل للأشخاص، وهو في نفس الوقت يؤمن السلع للسكان التي لا تنتجها المصانع الكبيرة أو تنتجها بكميات غير كافية[1].

انطلاقا مما سبق يمكن استنتاج الفرق الجوهري بين المؤسسات الناشئة والمصغرة، بحيث أنّ وجه التشابه الوحيد بينهما هو صغر حجمهما. إذ أنّ المؤسسة المصغرة عدد عمالها لا يتجاوز العشرة، لديها منتوج معين موجه لسوق معين تعتمد على عوامل تسيير تقنية لمحاولة عرض هذا المنتوج، أمّا المؤسسة الناشئة لديها خاصية النمو السريع والمتسارع تبدأ بوجود مشكلة في المجتمع او السوق وتحاول حلها، انطلاق من مرحلة نضج اولي لهذا الحل، فلسفتها انها تلبي حاجيات هذا السوق بهدف ان تشمل العالمة أجمع، فكون مرحلة الولوج الى السوق سريعة وبالتالي تكون هناك إجابة لإشكالية تخص العالم بأسره[2].

[1] لعموري وهيبة، **المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لونساج فرع ولاية البويرة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، (جامعة الجزائر: تخصص علم الاجتماع التغير الاجتماعي، قسم علم الاجتماع دائرة ما بعد التدرج، السنة 2008-2009) ص. 87،88.

[2] مقابلة مع السيدة ن.أ، مكلفة بالدراسات والتلخيص على مستوى وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، 02/16/ 2023، على الساعة 15:00، بمقر الوزارة.

المطلب الثالث: العلاقة بين اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة:

بما أنّ الإنتاج في هذا العصر أصبح يشهد اعتمادا كبيرا على المعرفة وذلك بشكل متزايد حيث تعد أحد المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي، ونقطة قوة لجميع المؤسسات في مختلف القطاعات، بحيث أصبح الاقتصاد مبني على المعرفة والذكاء واستخلاص المعلومات وأصبح رأس المال البشري والاجتماعي أهم من رأس المال المادي. فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تدعم الشركات والاقتصاديات لمعظم الدول التي أدمجت أو الراغبة في ادماج صناعاتها في المعرفة، حيث خلقت فرصا جديدة في السوق وأصبح النشاط القائم على المعرفة هو القوة الدافعة الكامنة وراء ظهور اقتصاد ريادي، وبما أن التكنولوجيا والثورة المعرفية هي عصب الاقتصاد المعرفي والقلب النابض للمؤسسات الناشئة على حد تعبير بول غراهام وأصبحت عنصراً أساسياً في كل مشروع حتى وإن كان مؤسسة مصغرة ما يعطي له مزيداً من الفاعلية ويجعله أكثر توافقاً مع احتياجات الناس والمجتمع فلابد من وجود علاقة بينهم[1].

إن العلاقة بين اقتصاد المعرفة والمؤسسات الاقتصادية بشكل عام، والمؤسسات الناشئة والمصغرة على وجه الخصوص هي علاقة متداخلة مترابطة مبنية على التأثير والتأثر الايجابيين، فاقتصاد المعرفة يؤثر من خلال محدداته وسماته ومؤشراته في أداء المؤسسة وكفاءة وفعالية عملياتها الداخلية، وهذه الأخيرة تؤثر فيه باعتبارها أحد آليات تطبيقه لاعتمادها على التقانة المتطورة، وعليه فاقتصاد المعرفة يترجم تأثيره من خلال:

المحافظة على الميزة التنافسية [*] كمفهوم إستراتيجي ديناميكي يعكس الوضع التنافسي لمؤسسة ما إزاء منافسيها، في عالم معولم يعتمد على التعاون على المستوى المحلي بين شركات التصنيع المتنافسة وعندما يتحقق هذا التعاون تبرز مجموعات أقوى مع زيادة الإنتاجية الإقليمية، ويتم ابتكار وانشاء

---

[1] سعد قديري، سالم أحمد، عياشي عبد الله، **دور اقتصاد المعرفة في نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة The rôle of the knowledge economy in the growth of SMEs**، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 02،03 ديسمبر2019، ص. 301.

[*] **الميزة التنافسية : competitiveness Advantages** مفهوم اقتصادي ظهر في منتصف السبعينات، واخذ يحل محل الميزة النسبية في تحديد مسار التجارة الدولية ومجالات التخصص وتقسيم العمل بالنسبة للدول والمنشآت، ويعتمد على مستوى المهارات البشرية العالية المتوفرة في بلد ما والقاعدة العلمية والبحثية المتطورة القادرة من خلال مراكز البحوث المتطورة من خلال مراكز البحوث المتخصصة على التجديد والابتكار، إضافة الى وجود الصناعات المغذية والمساندة للصناعات الرئيسية، وارتفاع جودة المنتجات وقدرتها على مزاحمة السلع الأجنبية، واتساع المنافسة المحلية لما لها من أهمية في التطوير والابتكار ومنه غربلة المنشآت والإبقاء فقط على الأكثر استعدادا للدخول في المنافسة، ارجع إلى:" **الموسوعة الاقتصادية**، الجزء الثاني، سميح مسعود عبد الفتاح، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2008) ، ص 726.

مؤسسات جديدة معتمدة على اقتصاد المعلومات العالمي، ومنه يتم تحويل تركيز المنافسة من الموارد المادية إلى القدرة على إنشاء ومعالجة وتطبيق المعرفة بكفاءة، بحيث لا يمكننا أن نتصور تحقيق الميزة التنافسية بدون معرفة، والتي هي مزيج بين المعلومات والحدس والإبداع الشخصي الذي يساهم في خلق طرق وأساليب جديدة لتطوير الميزة التنافسية والحفاظ عليها أطول فترة ممكنة سواء بالاعتماد على إستراتيجية قيادة التكاليف أو التميز أو التركيز.

وباعتبار أن المعرفة هي أساس الميزة التنافسية، فمن يمتلكها يستطيع أن يسيطر ويتفوق، والتطبيق الفعال للمعرفة يعمل على ابتكار الحلول للمشكلات التي تواجهها المؤسسة والمجتمع في ذات الوقت وهي إحدى خصائص المؤسسات الناشئة.

كما وتساهم في تنويع استراتيجيات المتنافسين من خلال الأفكار التي تولدها والحلول التي تبتكرها، أيضا وخلق مؤسسات ناجحة من خلال إنتاج معرفة جديدة باستمرار، وخاصة عندما تتغير الأسواق وتزداد التقنيات وعدد المنافسين. وبالتالي تحقق المعرفة إمكانية البقاء والمنافسة لمواجهة المتغيرات البيئية من خلال الربط الفعال للبيانات وإمكانية معالجة المعلومات في الوقت المناسب[1].

كما ويترجم اقتصاد المعرفة انعكاساته على الأنشطة التسويقية للمؤسسة، بحيث أن المعرفة تنشئ الأسواق الجديدة من خلال الابتكار. وتزيد في حجم العوائد من خلال التميز المعرفي على المنافسين، وتعمل كذلك على تحسين أساليب وطرق العمل ومن ثم تخفيض التكاليف. بالإضافة إلى أنها تجذب الزبائن الجدد، وتحافظ على الزبائن من ذوي الولاء، حيث خبرة الزبون تحظى بعناية فائقة من قبل إدارة المعرفة، باعتبار أن معرفة الزبون أداة مهمة في يد المؤسسة من خلال رصد كل توقعاته ومحاولة الإيفاء بها وذلك بتجسيدها في سلع وخدمات في مستوى تطلعاته وتخفض من شكاويه.

المعرفة تعطي خصائص وسمات إضافية للمنتَج تنسجم وتطلعات الزبائن. كما وتبحث باستمرار عن الحاجات المتجددة للزبائن وتطويرها وابتكار الخدمات والمنتجات الجديدة وبالتالي تحقيق الربح على مدى معين[2].

وباعتبار أن الابتكار والتكنولوجيا محددين رئيسين لاقتصاد المعرفة لهما دور فعال في قيام وانجاح المؤسسات الناشئة، فالابتكار عملية شاملة بدايتها ظهور الفكرة المبدعة ونهايتها تجسيد هذه

---

[1] قورين حاج قويدر، **اقتصاد المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية**، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، قسم العلوم الاقتصادية 2018، ص. أ. https://www.univ-chlef.dz/labo/DECOPILS/?p=718 ، (2023/03/13)، على الساعة 23:00.

[2] محمود جاسم الصميدعي، أحمد شاكر العسكري، **انعكاسات اقتصاد المعرفة على الأنشطة التسويقية**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 25-27جوان2005، ص. 21.

الفكرة ميدانيا بإنتاج شيء جديد وتسويقه، فالابتكار في المؤسسات الناشئة خيار استراتيجي لا غنى عنه، فمن خلاله يتم دعم القدرات الفنية للمؤسسة الناشئة يمكن أن تضمن لنفسها مكانا في السوق، وتنمية حصة المؤسسة السوقية أو رفع مستوى أرباحها، بل قد يكون الهدف هو الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة، وخاصة إذا كانت مهددة بالزوال، او تكبيرها اكثر. ويسهلان تسيير المؤسسة المصغرة أكثر فأكثر.

تسعى المؤسسة الاقتصادية ونذكر على وجه الخصوص الناشئة والمصغرة في ممارستها لنشاطها إلى تحسين أدائها مع الأخذ بعين الاعتبار تحديات وتغيرات البيئة المحيطة بها، حيث توجه هذه الأخيرة إلى تبني ما يسمى باقتصاد المعرفة، هدفه تدريب وتأهيل رأس المال البشري فيها من أجل إحداث التغيير في جميع المستويات.، باعتباره يسمح ببناء قاعدة معرفية خاصة بكل مؤسسة، تستعمل في تنمية وتطوير عمليات التسيير فيها وذلك من خلال الانتقال بالإنتاج من الدائرة الكمية إلى النوعية بالاعتماد على التكنولوجيا لتحقيق الإبداع والابتكار[1].

وبناء على هذا يمكن استخلاص علاقة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في عدة نقاط:

1. **الابتكاروالإبداع:** تتميز المؤسسات الناشئة والمصغرة بالقدرة على التفكير الابتكاري وتطوير فكرة جديدة أو منتج مبتكر. إذ يُعتبر أحد أهم عوامل نجاح هذه المؤسسات، ويعزز قدرتها على التنافس وتحقيق ميزة تنافسية في اقتصاد المعرفة؛
2. **رأس المال الفكري:** تعتمد المؤسسات الناشئة والمصغرة على رأس المال الفكري والمعرفة كمصدر أساسي للقيمة والابتكار، حيث يتم تحويل الأفكار والمعرفة إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة، مما يعزز التحول إلى اقتصاد المعرفة والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي؛
3. **التكنولوجيا والاتصالات:** يلعب قطاع التكنولوجيا والاتصالات دورًا حاسمًا في دعم المؤسسات الناشئة والمصغرة في اقتصاد المعرفة. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر لهذه المؤسسات أدوات ومنصات للابتكار والوصول إلى الأسواق بطرق ذكية ومبتكرة؛
4. **البحث والتطوير:** تعمل المؤسسات الناشئة والمصغرة في مجالات متنوعة على تطوير المعرفة وتحسين المنتجات والخدمات من خلال البحث والتطوير. يعتبر الاستثمار في البحث والتطوير جزءًا أساسيًا في استراتيجية هذه المؤسسات للابتكار والتميز في اقتصاد المعرفة؛

[1] مريم بورويصة، "المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لبناء وتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر"، **مجلة قضايا معرفية**، م.2، ع.2 (جوان 2022)، جامعة 2 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص. 88.

5. **التعاون والشراكات** مع مؤسسات أخرى لها نفس الأهداف مثلا.

خلاصة الفصل:

وكحوصلة لهذا الفصل يمكننا القول أن اقتصاد المعرفة كمفهوم وكظاهرة اقتصادية حديثة فرضت نفسها كنتيجة لما أفرزته التطورات العلمية والعولمة، وهو بداية كتابة مرحلة جديدة من الاقتصاد وطريق آمن للتنمية المستدامة، تتجسد فيه إمكانية تحويل المعرفة إلى أرباح من خلال الاعتماد على رأس المال الفكري وبناء مجتمع المعرفة والإدارة بكفاءة وفعالية. ولأي دولة راغبة في التحول لاقتصاد المعرفة لا بد لها من تفعيل ودعم وبناء بيئة ناجحة على أصعدة أبرزها: البحث والتطوير، التعليم والتدريب، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية الأساسية للحواسيب، وزيادة الحافز الاقتصادي والمؤسساتي.

كذلك من خلال الفصل الأول تم استنتاج أن الميزة الأساسية للمؤسسات الناشئة هي التكنولوجيا المتطورة وسرعة النمو والابتكار، وأن أولى خطواتها هي التمويل برأس مال مخاطر لعدم ضمان نجاحها باعتبارها تمر بعدة مراحل ترسم حياتها ومستقبلها، أما المؤسسات المصغرة وما حققته في مختلف الدول من نجاح في الاقتصاد، فلها دور هام إلى جانب المؤسسات الناشئة من خلال توفير مناخ ملائم مساعد ومعبّد لطريق اقتصاد المعرفة كآليتين مهمتين في ترسيخ مقوماته.

وفي إطار هذا التوجه العالمي المتنامي والاهتمام المتزايد باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، تجد الجزائر نفسها من بين الدول التي ينبغي عليها اللحاق بهذا الركب لضمان استمرار تنميتها ورسم خارطة طريق هدفها التنويع الاقتصادي.

الفصل الثاني: و اقع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في الجز ائر

تمهيد:

في إطار سعي الجزائر للانتقال باقتصادها القائم على الريع إلى اقتصاد هادف لتحقيق التنمية المستدامة، تسعى إلى ترسيخ قاعدة لبناء اقتصاد المعرفة انطلاقا من تشجيع الابتكار وتوفير بيئة رقمية استثمارية ملائمة لذلك، وبما أن المؤسسات الناشئة تتطلب هي الأخرى هذا عمدت الحكومة الجزائرية إلى تبنيها كخطة لإنجاح هذا التحول التكنولوجي والتكيف مع متطلباته، وذلك لدورها الفعال في تغيير خارطة الاقتصاد الوطني الحالية بالاعتماد كذلك على المؤسسات المصغرة كآلية نشطة في اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو.

وقد عالج الفصل الثاني الواقع الجزائري في اقتصاد المعرفة انطلاقا من تحليل لبعض المؤشرات وعرض بعض الاحصائيات، ثم التطرق للإطار القانوني وأبرز التشريعات الصادرة فيما تعلق بالمؤسسات الناشئة والمصغرة، والإطار المؤسساتي لهما بعرض لمختلف الوكالات والهيئات الداعمة لهما.

المبحث الأول: توجه الجز ائر نحو اقتصاد المعرفة

أكّدت التحولات العالمية العميقة وما صاحبها من ثورات معرفية وتكنولوجية مكانة المعرفة الحيوية في تحقيق التنمية والتنمية المستدامة، لذا تتسابق دول العالم اليوم للحصول على آلياتها لتحقيق النمو والتطور، لاسيما في ظل ثورة صناعية رابعة قوامها اقتصاد المعرفة، والجزائر من بين الدول التي تسعى حديثا في خوض غمار هذه المنافسة.

المطلب الأول: الجز ائر في إطار اقتصاد المعرفة

ابتداء من 2002، شرع معهد البنك العالميWBI في تطبيق برنامجين مهمين تمثلا في الاقتصاد القائم على المعرفة والمعرفة من أجل التطوير، وعلى هذا الأساس وضعت دول شرق الأوسط وشمال افريقيا برنامج عمل من أجل تحديد الرهانات الناتجة عن اندماج هذه الدول في اقتصاد المعرفة وكذلك تحديد الاحتياجات من خلال تشخيص وضعية هذه الدول والمساهمة في وضع خطة عمل وبرنامج من أجل تطبيق اقتصاد المعرفة [1].

وبالنسبة للجزائر، فقد اتخذت قرار التوجه نحو اقتصاد المعرفة منذ 2002، ومنذ ذلك الحين عملت على توفير الإمكانات اللازمة للدخول في هذا الاقتصاد الجديد والاستفادة من مميزاته من خلال العمل على التحول من بلد مستهلك للتكنولوجيا إلى بلد منتج ومصدر لهذا المنتوج الذي لا ينضب والمتميز بقيمة مضافة عالية، وقد عملت على تحسيس كافة مكونات المجتمع وبالأخص الباحثين ومسيري المؤسسات القائمة على التكنولوجيا بأهمية اقتصاد المعرفة، من خلال تنظيم العديد من الملتقيات الوطنية والدولية كالملتقى الدولي حول "التنمية البشرية وفرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة" في 2002 بجامعة ورقلة، والملتقى الوطني حول "اقتصاد المعرفة وتنافسية المؤسسات" في 2002 بجامعة بسكرة، وكذلك الملتقى الوطني حول اقتصاد المعرفة بجامعة مستغانم الذي تم تنظيمه بالتنسيق مع شبكةMAGHTECH ، والجمعية الجزائرية من أجل التحويل التكنولوجي تحت عنوان:" الاقتصاد القائم على المعرفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة: التحديات والفرص بالنسبة للجزائر".

وهدفت هذه الملتقيات على جمع جميع الأطراف من الباحثين الجامعيين وخبراء ومسيري المؤسسات على المستوى الوطني من أجل إيجاد الحلول المناسبة للاندماج في هذا الاقتصاد وقد تميزت

[1] غويني تقي الدين، **أهمية التوجه نحو تبني اقتصاد المعرفة في خلق المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة اعمال، السنة 2020،2021)، ص.49.

هذه الملتقيات بدعم الحكومة من خلال حضورها الرسمي ممثلة في الوزير المكلف بالبحث العلمي والوزير المكلف بالتنمية المحلية[1].

[1] غويني ، **المرجع نفسه**، ص.50.

هذا الإطار النظري لم ينجح في إيصال الجزائر إلى غاية 2023 إلى أي نتيجة تُذكر في المجال، كون أنّ اقتصاد البلاد اتّكالي على مورد واحد سيطر ولازال على جميع جوانب الحياة فيها.

وبقيت الجزائر تحاول ترسيخ هذا النوع من الاقتصاد دون جدوى لغياب الإرادة الحقيقية لتجسيد هذا الانتقال على أرض الواقع. إلى غاية أهم إجراء والذي تمثل في استحداث وزارة لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة والعمل على وضع إطار قانوني ومؤسسي، حيث سيشكل نقطة تحول هامة في الاقتصاد الجزائري.

وقد سنت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات وتدابير في إطار الابتكار والابتكار المفتوح والتعليم والتطوير، وحاولت الربط بينه وبين المؤسسات الناشئة بإنشاء عدة حاضنات على مستوى الجامعات حيث بلغ عددها على المستوى جامعات الوطن إلى غاية 22 ماي 2023 94 حاضنة، بالإضافة إلى 84 دار مقاولاتية، وبلغ عدد مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار 71 مركز لنفس اليوم، وقد تم وضع استراتيجية وطنية لتطوير اقتصاد المعرفة بتكاثف جهود وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. كما تم إنشاء عدة مؤسسات ناشطة في إطار المعلوماتية والنظم والحواسيب خاصة بعد التسهيلات القانونية التي شهدها قطاع المؤسسات الناشئة وإنشاء مدارس عليا للأنظمة المستقلة والنانو تكنولوجيات وهو ما جاء على لسان وزير التعليم العالي والبحث العلمي[1].

كما أُقيمت جلسات وطنية في 29-30 مارس 2021، تهدف إلى إعداد إصلاحات قانونية وتنظيمية من شأنها بروز اقتصاد وطني يرتكز على المعرفة، وذلك بمشاركة كافة الأطراف الفاعلة في اقتصاد المعرفة، وخلال أشغال هذه الجلسات، عكف أكثر من 1300 مشارك من بينهم أكثر من 200 خبير وطني ودولي وجزائريين مقيمين بالخارج على مناقشة عدة مواضيع من بينها تشجيع البحث والتنمية في القطاع الاقتصادي وتمويل الابتكار والملكية الفكرية والتحول التكنولوجي والتكوين والتربية وتدعيم القدرات إضافة إلى التسيير الكفء.

[1] الوكالة الوطنية للأنباء، " وزير اقتصاد المعرفة: الجزائر تملك مؤهلات كبيرة لإنتاج الطائرات المسيرة"، https://youtu.be/4I6L2lVI2WQ، (2023/04/25)، على الساعة 18:05.

كما تم تسجيل إجراء قانوني جديد يخص الابتكار والابتكار المفتوح في إطار اقتصاد المعرفة حيث ذكرت المادة 11 من قانون المالية 2023:" تخصم من الدخل أو الربح في حد أقصاه 30%من مبلغ هذا الدخل أو الربح، وفي حدود سقف يساوي مائتي مليون دج النفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير داخل المؤسسة، والنفقات المصروفة في إطار برامج الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة مؤسسة ناشئة وحاضنة أعمال، وفي حالة ما إذا كانت النفقات المدفوعة تتعلق بالبحث والتطوير والابتكار المفتوح في آن واحد، لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الإجمالي للنفقات مائتي مليون دج"، على أن يتم تحديد الأنشطة المتعلقة بذلك بموجب قرار مشترك بين وزير المالية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير اقتصاد المعرفة[1].

و في إطار هذا التعاون المسجل بين الوزارتين باعتبار كل واحدة منهما مرافق دائم للأخرى، يتم السعي إلى بناء جامعة منفتحة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، خلاقة للثروة بمصادر تمويلية ذاتية، وجعل البحث العلمي مفيدا وفي خدمة المواطن، بزيادة الحركية في هذا المجال و إعطائه دفع جديد ورؤية ومقاربة جديدة، لتثمين الأعمال البحثية حتى في دور الحاضنات ودور المقاولاتية على مستوى الجامعات، واعتبار المورد البشري هو المحرك الأساسي باعتباره مصدرا للابتكار والمعرفة، وطرح تحفيزات ونصوص تنظيمية وقانونية لتحفيز الباحثين، كما سجلت استراتيجية بميكنزمات جديدة هدفها تشجيع المؤسسات الاقتصادية الراغبة في الاستثمار في البحث العلمي والابتكار والمعرفة بإصدار إعفاءات ضريبية وتمويل مباشر بنسبة معينة.

تجدر الإشارة إلى أنه يوجد صندوق خاص لتمويل البحث والتطوير تم استحداثه في 1997 وفق نمط تمويلي معين وهو تمويل بالوسائل (الإمكانات المادية والبشرية)، وقد تم غلقه ليُعاد بعثه بروح جديدة ونمط تمويل مستحدث في 2021/12/31 بتحويله إلى تمويل بالأهداف لترشيد النفقات وحسن الاستغلال والتحفيز على العمل والبحث[2].

ولتقييم أداء الجزائر في مجال هذا التوجه لابد من دراسة عدة أرقام بناء على ما تم تقديمه من مؤشرات نظرية في الفصل الأول حاولت الدراسة التطبيق والبحث على أحدث احصائيات بعض من

[1] القانون رقم 22- 24المتضمن لقانون المالية 2023، مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444الموافق لـ 25ديسمبر 2022يتضمن قانون المالية 2023، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 89، الصادرة بـ29 ديسمبر 2022، ص. 8.

[2] مقابلة مع السيدة ف.ع نائب مدير الإحصائيات وتخطيط الاستثمارات بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي " وزارة التعليم العالي والبحث العلمي"، 2023/05/23، على الساعة 11:00، بمقر المديرية.

المؤشرات الفرعية في الجزائر وتحليلها وذلك لعدم إدراج معطيات الدولة في إحصائيات مؤشر المعرفة العالمي.

جدول 05: يوضح بعض المؤشرات الفرعية الخاصة باقتصاد المعرفة في الجز ائر

المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي
البحث والتطوير	- تشمل شبكة البحث العلمي على06 وكالات،09مراكز،12 وحدة 1710مخبر بحث؛ -معدل الانفاق الحكومي على البحث العلمي: 0.68٪ من الناتج المحلي الإجمالي (2018)؛ -عدد براءات الاختراع: إلى غاية جانفي 2023 سجلت 764براءة اختراع، وإلى غاية مارس 2023 تم تسجيل 450 طلب؛ -القدرات العلمية المسجلة : 46688 باحث - جانفي 2023؛ -العدد الإجمالي للمنشورات العلمية105981 (جانفي 2023)؛
التعليم والتدريب	-معدل الانفاق الحكومي على التعليم:16 % (2021)؛ -معدل معرفة القراءة والكتابة: ذكور فوق 15 سنة 87 %والإناث 83 %، ذكور شباب بين 15-24 سنة 93 %، والإناث من نفس الفئة العمرية91%؛ -عدد المتمدرسين بلغ 11 مليون متمدرس، البالغين 6 سنوات 99 %ومن 6-16 سنة 96 %، بخصوص التعليم العالي مليون و500 ألف طالب، 55% في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية و45% في التخصصات العلمية والهدف هو (50-50%) -37 مدرسة عليا و12 مدرسة عليا للأساتذة، 07

	مدراس عليا تحت الوصاية البيداغوجية، 19 مدرسة خاصة؛ -12 مدرسة للعلوم والتكنولوجيا و05 للرياضيات والإعلام الآلي؛
البنية المعلوماتية	-الهواتف المستخدمة:47 مليون مستخدم للهاتف النقال؛ -عدد خطوط الهاتف النقال 48.53 مليون خط هاتفي؛ -اشتراكات الهاتف: اشتراك الهاتف الثابت 5,25 مليون، اشتراك الهاتف النقال 47,67 مليون، - اشتراك الانترنت الثابت4,36 مليون اشتراك الانترنت النقال42,90 مليون (2022)؛
البنية الأساسية للحاسوب	-طاقة الحاسوب لكل فرد: 50-60 % (2021)؛ -مستخدمي الانترنت: بلغ عدد مستعملي الأنترنت 32.09 مليون مستعمل بمعدل 70.9 من عدد السكان؛ -متوسط تدفق الانترنت في الجزائر 13,40 ميقابيت في الثانية للهاتف النقال و11.01 ميقابيت في الثانية للانترنت الثابت -المواقع الالكترونية: 130 موقع (2022).

من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مو اقع

https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?locations=DZ

/https://www.education.gov.dz

/https://www.ministerecommunication.gov.dz

/https://www.mesrs.dz **(2023/04/25) ، على الساعة 14:20.**

إن مؤشر المعرفة العالمي يوفّر بيانات متنوعة وموثوق بها تساعد البلدان وصناع القرار فيها على فهم التحولات والتحديات الحقيقية وسبل مواجهتها، وبالتالي استكشاف آفاق المستقبل ومساراته الممكنة، ويتركب من سبعة مؤشّرات فرعية، بينها علاقة تفاعلية تربطها ببعضها البعض من ناحية، وبالتطورات المعرفية والتنموية من ناحية أخرى. فالارتباط القوي بين نوعية رأس المال المعرفي والقدرة على بناء اقتصادات معرفة متينة، قادرة على تحقيق تنمية عادلة ومستدامة، يقتضي مزيدا من الاهتمام بأنظمة تأهيل العنصر البشري[1]. نفس الشيء بالنسبة لمؤشر المعرفة العربي لم تصنف الجزائر فيه باعتباره أساس العلاقة الحيوية بين المعرفة والتنمية الاقتصادية ويسعى لقياس مدى قابلية الدول العربية لاستخدام المعرفة كمقوم اقتصادي منذ سنة 2016، يتكون من ستة مؤشرات فرعية تتراوح قيمتها بين 0 و100 كأدنى واعلى قيمة على التوالي وهي:

- مؤشر التعليم ما قبل الجامعي؛
- مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني؛
- مؤشر التعليم العالي؛
- مؤشر البحث والتطوير والابتكار؛
- مؤشر الاقتصاد؛
- مؤشر تكنولوجيات المعلومات والاتصال[2].

كما ويشكل أداة هامة لصانعي القرار وواضعي السياسات العامة في جميع انحاء المنطقة العربية ولاسيما في سياق جدول أعمال التنمية المستدامة 2030[3].

بالنظر إلى الأرقام المتحصل عليها ومقارنتها مع مختلف الدول نجد أداء الجزائر فيما تعلق بهذه المؤشرات محتشم، وهو السبب الذي أخرها عن تبني اقتصاد المعرفة خاصة الخاصة بالبنية المعلوماتية والحاسوبية، في حين مؤشرات التدريب والتعليم والتكوين في تحسن مستمر بالخصوص جانب مدخلات الدولة كما تم تسجيل تراجع كبير في نسبة الأمية، أما ما يخص البحث والتطوير لا يزال يعاني من نقص الانفاق الحكومي مقارنة بالقطاعات والنشاطات الأخرى.

[1] https://www.knowledge4all.com/ar/gki، (2023 /05/03)، على الساعة 22:28.

[2] بوقمقوم محمد، كنيدة زليخة، "آليات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة: قراءة في مؤشر المعرفة العربي لسنة "2016، **مجلة أبحاث إدارية و اقتصادية**، جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ع. 22، (ديسمبر2017)، ص. 9.

[3] إطلاق مؤشر المعرفة العربي www.un.un.int، (2023/04/26)، على الساعة 18:47.

يمكن القول أن الجزائر ورغم الجهود المبذولة لم تستطع اللحاق بجو المنافسة في هذا المجال مع باقي الدول، وعليه لابد من المقارنة مع دول رائدة في هذا المجال للاستفادة والاستلهام من الدروس والقواعد لرسم خريطة النجاح، فكان من الأجدر اختيار دولتين إحداهما عربية وهي الإمارات العربية المتحدة حيث سجلت أداء متميز من حيث البنية التحتية المعرفية، حيث تحتل المرتبة 25 من بين 132 دولة، والأولى عربيا في مؤشر المعرفة العالمي 2022 والمرتبة 25 من أصل 60 دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة جًدا، مؤشر المعرفة العالمي لديها بلغ 58,9، والمتوسط العالمي 58,6، وهذا راجع إلى قوة:

- الاشتراكات بالإنترنت ذات النطاق العريض عبر الأجهزة المحمولة لكل 100نسمة؛
- سرعة التحميل والتنزيل للبيانات على الهاتف المحمول؛
- نسبة التحصيل التعليمي، إكمال البكالوريوس أو ما يعادلها؛
- الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت في المنزل؛
- تكلفة الاشتراك الأرضي الثابت بالإنترنت ذات النطاق العريض؛
- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

رسم توضيحي5 :يمثل المؤشرات القطاعية في مؤشر المعرفة العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة

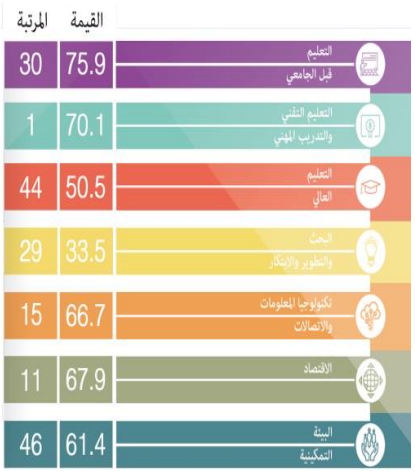

المصدر: https://www.knowledge4all.com/ar/gki، (2023/03/15)، على الساعة 14:30.

بالنظر للأرقام التي حققتها الإمارات العربية ومقارنتها بالقيم الجزائرية يتأكد ضعف وتأخر الجزائر في هذا المجال، خاصة وأن الإمارات تعتبر رائدة الدول العربية فيه.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد سجلت حسب ذات المؤشر أداء متميزا من حيث البنية التحتية المعرفية، حيث تحتل المرتبة 1 من بين 132 دولة لسنة 2022 والمرتبة 1 من بين 60 دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة جًدا وذلك ل:

- ارتفاع القدرة الإنتاجية للنقل؛
- الإنفاق على برمجيات الحاسوب من الناتج المحلي الإجمالي؛
- نمو الشركات المبتكرة؛
- جودة مؤسسات البحث؛
- حالة تنمية التجمعات الإنتاجية؛
- بلغ مؤشر المعرفة العالمي 68,4، المتوسط العالمي 68,5.

رسم توضيحي6 : يمثل المؤشرات القطاعية في مؤشر المعرفة العالمي للولايات المتحدة الأمريكية

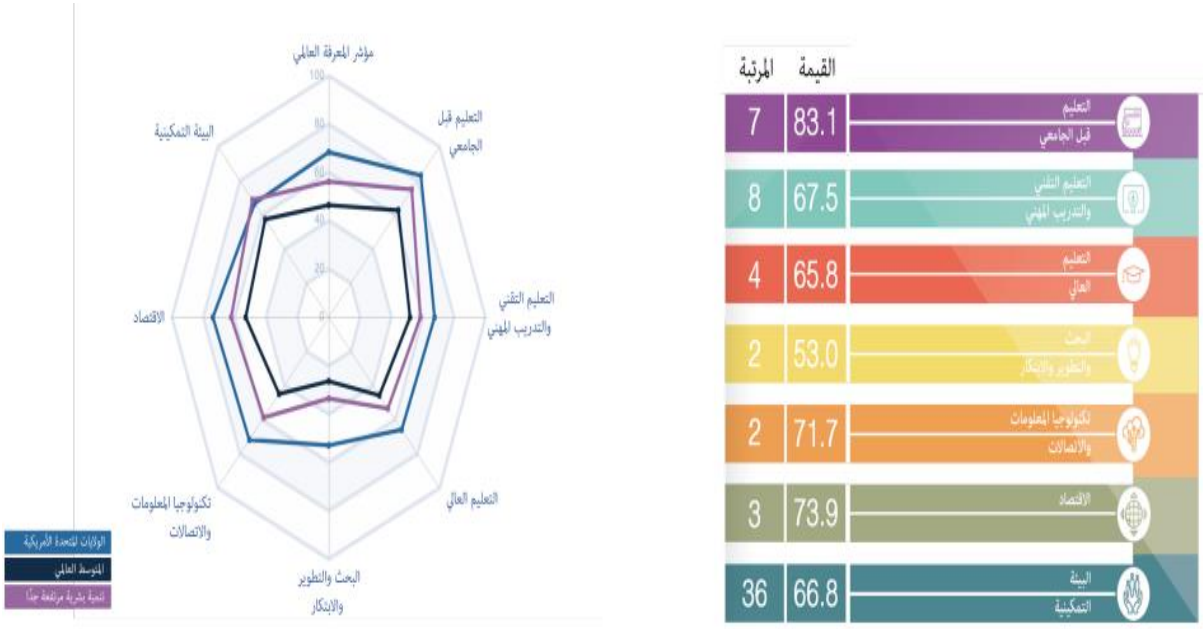

المصدر: https://www.knowledge4all.com/ar/gki، (2023 /03/15)، عل الساعة 17:30.

وعليه لابد للجزائر أولا فتح المجال لبناء بنية تحتية معرفية ناجحة بداية من إصلاح المنظومة التعليمية والاهتمام برأس المال البشري الذي يعتبر بوابة التحول إلى مجتمع المعرفة ومنه إلى اقتصاد المعرفة، زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجيات والاهتمام أكثر بالبنية المعلوماتية والحواسيب.

كما لا بد من تطوير الجامعات والمؤسسات التعليمية واستقطاب الطلبة الأجانب في مختلف التخصصات وتحديث وتطوير المناهج التعليمية وخطط البحث العلمي وفتح المجال أمام الجامعات

الأجنبية ومراكز البحوث الراغبة في فتح فروع في الجزائر بعقد اتفاقيات دولية، وهذا تأثرا بالتجربة السنغافورية التي تعتبر من أنجح الدول فيما تعلق بالمعرفة.، ومواجهة ومكافحة كل من يقف في وجه ذلك، هذا كخطوة أولى وكمحاولة للسعي والاندماج التدريجي في اقتصاد المعرفة.

كما يوصي دارسي الميدان بتحقيق تكامل عربي اقتصادي بديل عن التنافر السياسي الحاصل لإنتاج المعرفة والابتكار ودعم الدول الراغبة في تحقيق هذا التحول. وعلى كل دولة استحداث صناديق تمويل للبحث العلمي والابتكار وتطوير وتعزيز دعائم إنعاش القطاعات المساهمة في ذلك، وتكثيف عملية الانشاءات التكنولوجية، باعتبار أن التمويل أول عائق أمام أي خطوة، دون غض النظر على العوائق الأخرى.

كل هذا في إطار السعي وتجسيدا للرغبة الشديدة في الانتقال إلى اقتصاد جديد مبني على المعرفة، لكن لا بد من دراسات واستراتيجيات وخطط طويلة المدى ومكثّفة فالأمر لا يتأتّى بين ليلة وضحاها.

المطلب الثاني: معيقات اقتصاد المعرفة في الجز ائر

إن رغبة الجزائر في التوجه إلى تبني اقتصاد جديد مبني على مورد مستديم يضمن لها خلق القيمة المضافة ويعزز التنافسية ليست وليدة الأمس، فقد عملت الجزائر ومنذ سنوات على محاولة ترسيخ ذلك لكن لا تزال بعيدة حتى عن الدول العربية في مجال إدماج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في الاقتصاد ولم تنجح في إرساء قواعد هذا التحول إلى يومنا هذا-2023-، فلا يزال الريع المسيطر الأول على بناء اقتصاد البلاد، وهذا راجع إلى:

- إن التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في الجزائر هي حبيسة قطاعات قليلة وأشخاص محددين، وهذا غير كاف لاقتصاد معرفي فعال ويكرس الاعتماد على وسائل التكنولوجيا الحديثة لتدارك التخلف الاقتصادي؛
- غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالإنترنيت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية والأقمار الصناعية والهواتف النقالة؛
- ارتفاع تكلفة استخدام الأنترنيت في ظل ضعف القدرة الشرائية للمواطن في ظل السياسات المطبقة من طرف الدولة، إذ يتراوح سعر استهلاك 1 جيغابايت من الانترنت على الهاتف في الجزائر، ما بين 0.14 دولار و1.70 دولار، حسب موقع كايبل لسنة 2022؛
- انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة وتطبيقاتها بل وتبني مواقف سلبية منها في بعض الأحيان، وانصراف انشغال الحكومات المتعاقبة إلى توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم لتبقى مسائل الإنترنيت واقتصاد المعرفة في نظر الأغلب لا حاجة إليه وهو في آخر قائمة لاهتمامات؛
- غياب الإطار التشريعي الفعّال الذي ينظم المعاملات الإلكترونية في ظل انفتاح الأسواق وانتشار الانترنت؛
- تدني مستوى معيشة غالبية الجزائريين وتدهور القدرة الشرائية والرعاية الصحية ومستوى التعليم ما أدى إلى بلوغ البلاد أدنى مستويات التنمية البشرية رغم تسجيلها للمرتبة الأولى مغاربيا والسابعة عربيا حسب تقرير التنمية البشرية الصادر في 2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورغم النمو الذي حققه الاقتصاد الجزائري بنسبة 2,3% لسنة 2023، وهو ما يشكل تحديا يقلب أجندة الدولة ويصرف اهتمامها إلى محاولات تحسين مستوى المعيشة كأولوية مقدمة على غيرها من الغايات والأهداف، مما يعيق الإقلاع نحو اندماج فعلي وتدريجي في الحركية

لاقتصادية العالمية المتجهة في ظل العولمة المعلوماتية نحو التأسيس لمجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة[1]؛

- محدودية حجم السوق العربي الذي يصعب عليه اجتذاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار في المجال المعرفي والتكنولوجي؛
- تتوفر الجزائر على إمكانات اقتصادية ومالية لا بأس بها يجب أن تتوافر قصد تغطية تكاليف انشاء البنى التحتية لبناء مجتمع المعلومات، خاصة وأنّها تمر بين الفترة والأخرى انتعاش الخزينة؛
- ارتفاع نسبة الامية وانخفاض حجم التجارة الالكترونية والمواقع العربية العلمية الموثقة؛
- عدم وجود اهتمام بالبحوث والتطوير للموارد البشرية واعطائها الميزانيات والفرص الكبيرة[2]؛
- عدم وجود قيادة فعالة قادرة على توجيه الجهود نحو الاستخدام الأمثل للمعرفة والتوعية والتحفيز والتشجيع على إدارة المعرفة؛
- هجرة الباحثين والأدمغة إلى الخارج أحد أهم أسباب ضعف الثروة المعرفية بالإضافة إلى نقص الوعي بأهمية المعرفة والبحث والتكنولوجيا؛
- غياب سياسة وطنية متناسقة للبحث تكون قادرة على ان تحمل على عاتقها الانتقال الى اقتصاد المعرفة ومتطلباته؛
- اعتماد الاقتصاد الوطني على الريع البترولي يحول دون التنويع الاقتصادي والالتفاتة الحقيقية نحو اقتصاد المعرفة؛
- الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والنامية[3].

[1] مقيمح صبري، هرموش إيمان، واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر، "**مجلة الباحث الاقتصادي**"، جامعة سكيكدة، (جوان 2017)، ص 220.

[2] رميدي، **مرجع سابق**، ص ص ، 55-57.

[3] وهيبة صاحبي، فريدة نوادري، محي الدين قنفود، "دور البحث العلمي في اقتصاد المعرفة - الجزائر أنموذجا" ،**المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية**، م.4، ع.35، (ماي) ص، 287.

المبحث الثاني: تجربة الجز ائر مع المؤسسات الناشئة والمصغرة

يمكن القول أن الجزائر من الدول التي أدركت أهمية مجال المؤسسات الناشئة والمصغرة في تحقيق تنمية اقتصادية وإعطاء قيمة مضافة لاقتصادها في الآونة الأخيرة، وعليه فهي تسعى كحكومة لتوفير نظام بيئي ملائم لإنجاح هذا المشروع بالاعتماد على إطار مؤسساتي قانوني قوي الانطلاقة، ولعل أبرز سياسة تم تطبيقها هي استحداث وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، كأول هيئة رسمية داعمة لهذه السياسة القطاعية.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للمؤسسات الناشئة

إن الجزائر وحسب تقرير Ecosystemstartup 2022 لم تدخل منافسة ترتيب الدول المائة حسب المعايير المعمول بها في خلق المؤسسات الناشئة، وهذا راجع لحداثة اهتمامها بهذا المجال ونقص التهيئة لذلك، إلا أنها تستحق التقدير بعد الإنجازات التي حققتها في ظرف وجيز، خاصة ما أنجزته وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، و أدائها الجيد في هذا المجال، هذه النتائج جعلت من الحكومة ترى ضرورة ترقيتها من وزارة منتدبة إلى وزارة كاملة بموجب التعديل الحكومي الأخير يوم الخميس 08سبتمبر 2022[1]، وسيتم التطرق إلى الوزارة وعرضها بشكل من التفصيل في الفصل الأخير.

وتعمل الوزارة على مواصلة الإصلاح القانوني والتنظيمي وتشجيع البحث والتطوير، وتمويل الشركات الناشئة وتعزيز هياكل دعمها، كما عملت ومنذ تصريح الجزائر كحكومة بالاهتمام بمجال المؤسسات الناشئة على استحداث إطار قانوني خاص بها.

وبداية تم تعريف المؤسسة بشكل عام في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 03-03 المتعلق بقانون المنافسة في المادة 03: "المؤسسة هي كل شخص طبيعي أو معنوي أيا كانت طبيعته يمارس بصفة دائمة نشاط الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات "[2].

وقد تناول المشرع الجزائري المؤسسات الناشئة أو المبتكرة بطريقة غير مباشرة لأول مرة في القانون رقم 15- 21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث جاء في نص المادة 06:" تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساس أو التطبيقي أو تلك التي تقوم

[1] الجزائرية اليوم،" ترقية الوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة لوزارة كاملة" https://cutt.us/vTV2S (2023/02/28)، على الساعة 21:52.

[2] الأمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو عام 2003 والمتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد43، 2الصادرة بـ20 جويلية 2003، ص.26.

بأنشطة البحث والتطوير[1] وهنا اكتفى بالإشارة إليها فقط وحدد مجالها في البحث العلمي والتطوير والابتكار التكنولوجي وهي إحدى خصائص المؤسسات الناشئة لكن لم يتطرق إلى المصطلح بذاته.

ثم جاءت أحكام القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02، حيث ذكر بموجب المادة 21 منه آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة باعتبارها نموذج اقتصادي مبني على المعرفة والابتكار "تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة"[2]. وهو القانون المؤكد على دعم الدولة لمثل هذه المؤسسات ولهذه الانطلاقة الجديدة في طريق التنويع الاقتصادي.

تعريف المؤسسات الناشئة أو بالأحرى ذكر خصائصها بدقة تم ولأول مرة في المرسوم التنفيذي 254-25 في المواد من 1إلى 32، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، تعمل على منح العلامات الثلاثة و المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها، والمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة ودراسة الطلبات والطعون المودعة بعد رفض منح العلامات، يرأسها وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة أو ممثل عنه، وهو من يحدد أعضاءها من ممثلي الوزراء المعنيين لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، ويجب على كل عضو أن يتمتع بالتجربة المهنية الكافية في مجال الابتكار والتكنولوجيات الجديدة. تجتمع على الأقل مرتين في الشهر كما يمكن أن تجتمع في دورة غير عادية.

وجاء في هذا المرسوم تحديد خصائص المؤسسات الناشئة، حيث تمنح علامتها لكل مؤسسة لا يتجاوز عمرها ثماني 8 سنوات، وأن يكون نموذج أعمالها مبتكرا ويقدم فكرة مبتكرة، وأن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة، كما من الضروري ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل، ويتم تقديم طلب الحصول على علامة مؤسسة ناشئة عبر البوابة الالكترونية مرفقا بالوثائق التالية:

[1] القانون رقم 15- 21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر،2015، ص.11.

[2] القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 ل الموافق 10 جانفي2017 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، ص.7.

نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي، نسخة من القانون الأساسي للشركة، شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة اسمية للأجراء، شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (CASNOS)، نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية، مخطط أعمال المؤسسة مفصلا، المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة، وعند الاقتضاء، كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.

ويرد على الطلب في أجل أقصاه ثلاثون يوما، ابتداء من تاريخ إيداعه، وهناك إمكانية رفضه في حالة عدم إكمال كل الوثائق في أجل لا يتجاوز 15 يوما مع التبرير الكامل للرفض وإخبار صاحبه الكترونيا، ويمكن له بعدها تقديم طلب للجنة لإعادة النظر في القرار، ثم يتم الرد عليه في أجل لا يتجاوز الثلاثين يوما ابتداء من تاريخ إيداع طلبه. وعلى هذا الأساس تمنح علامة" مؤسسة ناشئة" للمؤسسة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة حسب الأشكال نفسها .وتنشر القرارات في البوابة الالكترونية للمؤسسات الناشئة[1] الموضوعة تحت تصرف الشباب www.startup.dz

ونفس الإجراءات تتم عند منح علامة المشروع المبتكر وحاضنة الأعمال فقط الاختلاف يكون على مستوى الوثائق المطلوبة.

ولأن الدولة الجزائرية قد أولت اهتماما بالغا بالمؤسسات الناشئة وفي إطار تشجيع الشباب على المخاطرة والإقبال على مجال المقاولاتية وخوض غمار هذه التجربة بأسلوب ابتكاري في وقت قصير وبأقل جهد وبطريقة تضمن النمو والربح السريع ومنح الاقتصاد قيمة مضافة، وضعت عدة قوانين خاصة بالإعفاءات الجبائية والضريبية، حيث جاء قانون رقم 19-14 المتضمن لقانون المالية لسنة 2020حيث ذكرت المادة 69 منه التسهيلات الجبائية والإعفاءات الضريبية التي تحظى بها المؤسسات الناشئة حيث جاء فيها :" تعفى الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعلامات التجارية" وذلك بهدف مرافقتها في مرحلتها الأولى وزيادة الإقبال عليها دون تخوف.

بالإضافة إلى المادة 131 منه حيث جاء فيها ما يلي:" ينشأ حساب التخصيص خاص في الخزينة رقمه 302-150 عنوانه صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة" startup" يقيد في هذا الحساب:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-254، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و " حاضنة أعمال"، و تحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد55، الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر2020، ص 10-11-12-13.

في باب الإيرادات:

- إعانة الدولة؛
- الناتج عن الرسوم غير الجبائية، كل المواد والمساهمات الأخرى.

في باب النفقات:

- ضمان تمويل القروض البنكية لفائدة المؤسسات الناشئة"startup .
- وضع نسب تحفيزية للقروض البنكية؛
- تمويل التكوين؛
- احتضان المؤسسات الناشئة"؛

جاء هذا في إطار دعم المؤسسات الناشئة

كما جاء قانون المالية 2021 في المادة 86 والتي تعدل أحكام المادة 33 من القانون رقم 20-7 المؤرخ في 12 شوال1441 الموافق لـ 4 جوان 2020 والمتضمن لقانون المالية التكميلي 2020، وتحرر في المادة33 منه:" تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة أربع سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد.

وتعفى من الرسم على القيمة المضافة، وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5%التجهيزات التي تقتنيها المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" وتدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية"[1]. وجاء تمديد فترة الإعفاءات من الضرائب من ثلاث إلى أربع سنوات وتمت إضافة شرط الحصول على العلامة مع إعطائها 5% من الحقوق الجمركية لمعداتها الضرورية المستعملة في العمل.

كما وأدرج قانون الوظيف العمومي قانونا جديدا يخص الموظفين الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الناشئة بحيث تتم استفادتهم من عطلة لذلك حيث يفقد حقوقه الخاصة بالوظيف العمومي أثناء هذه العطلة، ماعدا الخاصة بتغطية الضمان الاجتماعي، وبإمكانهم العودة إلى مناصبهم بعدها بقوة القانون في حالة فشل المشروع أو بطلب من الموظف، شرط أن لا يتعدى عمره ال55 سنة، وينص القانون رقم 22-

[1]قانون رقم 20-16مؤرخ في 16 جمادى الأولى 1442الموافق لـ 31ديسمبر2020، يتضمن قانون المالية 2021من قانون المالية 2021 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 83 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2020، ص. 34.

22 مؤرخ في 24 جمادي الأولى عام 1444 الموافق 18 ديسمبر سنة2022 المتمم للأمر رقم 06-03 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية على أنه "للموظف الحق في عطلة لإنشاء مؤسسة تكون غير مدفوعة الراتب و يحدد مدتها بسنة واحدة يمكن تمديدها استثناء لمدة لا تتعدى الستة أشهر"[1].

جاء كذلك في الإطار القانوني الخاص بالمؤسسات الناشئة القرار الوزاري المشترك رقم 1275 لمنح شهادة مؤسسة ناشئة وشهادة براءة اختراع مع المحافظة على نمط الشهادة الأساسية (ليسانس، ماستر، مهندس، دكتوراه..)، والذي جاء فيه الرزنامة الزمنية لتنفيذ هذا المشروع، واحتوى برنامج الزيارات الميدانية لشرق ووسط وغرب البلاد لأعضاء وخبراء اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية كونها المسؤولة على رسم خارطة طريق لتنفيذ هذا القرار تنفيذا لتعليمات السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، باعتبار الجامعة حاضنة الأفكار الشبابية ومصدر لها ولذلك وجب الالتفات لها[2].

وجاء في القانون رقم 22-09 المتضمن للقانون التجاري، أين جاء في المادة 715 مكرر المادة 133:" شركة المساهمة البسيطة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص. يمكن أن تؤسس شركة المساهمة البسيطة من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين و/أو معنويين. إذا كانت شركة المساهمة البسيطة لا تضم إلا شخصا واحدا، فإنها تسمى" شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد" [3]، وهي نوع جديد من الشركات التجارية في السوق الجزائرية وجاءت تجسيدا للإصلاحات الاقتصادية التي تسعى إليها الدولة الجزائرية لتفعيل الاستثمار في مجال الشركات الناشئة، وتعتبر من أكثر الشركات التجارية ربحا في العالم.
تنشأ شركة المساهمة البسيطة حصريا من طرف الشركات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".

ويعتبر أهم قانون هو الذي صدر في قانون المالية 2023 قانون المقاول الذاتي، عرفته المادة 2 من القانون 22-23 بأنه كل شخص طبيعي يمارس بصفة فردية نشاطا مربحا يندرج ضمن قائمة النشاطات

[1] قانون رقم 22-22 مؤرخ في 24 جمادى الأولى 1444 الموافق لـ 18 ديسمبر 2022يتمم الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جوان 2006 والمتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الرسمية العدد85، الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2022، ص. 4.

[2] القرار الوزاري المشترك رقم 1275 لمنح شهادة مؤسسة ناشئة / شهادة براءة اختراع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

[3] القانون رقم 22-09 المؤرخ في 4 شوال 1443الموافق لـ 5 ماي 2022، يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان 1395الموافق لـ 25 سبتمبر 1975والمتضمن للقانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد32، الصادرة بتاريخ 14 ماي 2022، ص. 12.

المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي ولا يتعدى رقم أعماله السنوي حدا يحدد طبقا للتشريع المعمول به. وتستثنى منها المهن والمهن الحرة والنشاطات المقننة والحرفية، وحددت المادة 3 شروط الاستفادة والتي تمثلت في بلوغ السن القانونية للعمل وامتلاك الجنسية الجزائرية أو أجانب مقيمين وفقا للتشريع الساري وعلى الراغبين تقديم طلب للتسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي والحصول على البطاقة الخاصة ويمكن له مباشرة عمله في مكان اقامته ولا يمكن حجزه بسبب أي ضرر ناجم أو في فضاءات العمل المشتركة [1]. ويهدف هذا القانون إلى تنظيم الأنشطة الاقتصادية الجديدة التي ظهرت مع بروز اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي وتحرير روح المبادرة المقاولاتية وتسهيل ولوج الشباب إلى سوق العمل وهنا نقصد " Freelancer" المستقلين الجزائريين الذين لم يكن لهم إطار قانوني خاص بهم من قبل، هناك من رحب بالفكرة من الشباب وهناك من رأى فيها أنها اجراء لفتح باب جديد للضرائب.

وبلغة الأرقام وحسب موقع startupranking.com تحصي الجزائر 133 مؤسسة ناشئة، متمركزة أغلبها في الجزائر العاصمة وذلك للحركية التي تؤمنها، تأتي في مقدمة المؤسسات، مؤسسة yassir الخاصة بالنقل ب (46,156) SR score، أما آخر مؤسسة ناشئة تم تسجيلها كان منذ أربعة أشهر وهي Herd Academyوهي منصة رقمية خاصة بالتعليم عن بعد سجلت (32,314)SR SCORE ، لكن تبقى معطيات غير مستحدثة حسب ذات الموقع [2].

يمكن مقارنة ما توصلت إليه الجزائر بخصوص المؤسسات الناشئة بدولتي تونس وإيطاليا باعتبار تونس تشترك في عديد الخصائص مع الجزائر أولها انتمائها الى نفس الدائرة الإقليمية ونفس القارة وبلد عربي، كما وتربطها بالجزائر علاقة وطيدة خاصة ما تعلق بالاقتصاد، وإيطاليا كدولة رائدة تعمل الجزائر على توقيع الاتفاقيات معها في هذا المجال للاستفادة من تجربتها.

وعليه، رغم أن مؤشر الاقتصاد في الجزائر أحسن منه في تونس إلا أنها كانت السباقة في هذا المجال بحيث أولت الاهتمام به منذ 2018، وقد تمكنت من دخول آخر تصنيف لتقرير startup ecosystem 2022، وبالرغم من أنها حققت المراتب الأخيرة 100/83 دولة، إلا أنه إنجاز يحتسب لها.

حيث أدرجت برنامجها الخاص بالمؤسسات الناشئة ضمن المخطط الوطني الإستراتيجي -تونس الرقمية 2020-Tunisie Digitale – وهو برنامج متواصل حتى ضمن الإستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي 2021-

[1] المؤرخ في 24 جمادى الأولى 1444 الموافق لـ 18 ديسمبر 2022 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد85، **المرجع نفسه**، ص 5.

[2] https://www.startupranking.com/ ، (2023/04/15) ، على الساعة 18:05.

2025 هدفه خلق مواطن شغل ذات قيمة مضافة عالية ومنه خلق الثروة والاستفادة من شباب البلد، وتطوير مساهمة التجديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي وخصوصا في الناتج الداخلي الخام. كما يسمح هذا البرنامج بإعادة تشجيع الاستثمار الأجنبي في تونس، وذلك عن طريق إنشاء 1000 مؤسسة ناشئة بمعدّل 200 مؤسسة ناشئة كل سنة وتمكينها من النجاح على المستوى الإقليمي والعالمي[1].

أما بالنسبة للتجربة الإيطالية فتعتبر المؤسسات الناشئة فيها نموذجا ناجحا متميزا، بحيث عملت على عدم اعتبار الشركات الصغيرة والمصغرة ككيان مستقل بل كمساعد لانطلاقتها، إذ شكلت مجموعة مترابطة من الشركات ذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض ووجود درجة من التعاون والتناسق بينها، كما أن السياسات التي انتهجتها الدولة تميزت بالمرونة والديناميكية مع التركيز على التمركز الجغرافي والمتخصص قطاعيا. وقد شكلت المؤسسات الناشئة في إيطاليا حسب تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ما يقارب 99،99% من الشركات العاملة، وتوظف 59 % من اليد العاملة بمساهمة تقدر 49،5% من الناتج المحلي الإجمالي، وصادرات تقارب 47% وذلك لسنة 2014، علما أن أغلب الشركات كانت تنشط في الصناعات التحويلية. كان للجانب التشريعي الإيطالي الدور الكبير في إنجاح هذا المناخ إضافة إلى تكاثف الجهود مع أغلب الدوائر الوزارية الأخرى خاصة وزارة الصناعة، وزارة الجامعات والبحث التكنولوجي، وزارة الخارجية (تأشيرة إيطاليا للمؤسسات الناشئة كمثال)، ومن بين أهم المؤسسات الناشئة الناشطة في مجال الأعمال المالية والتطوير التكنولوجي كما يلي: NTP nano projects, validactor,airgloss ... وغيرها[2]، كما تشهد تأسيس جمعيات مكلفة بتنشيط النظام البيئي الاقتصادي للمؤسسات الناشئة

وتعمل وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة بالجزائر على مواصلة الإصلاح القانوني والتنظيمي والمؤسساتي وتشجيع البحث والتطوير، وتمويل الشركات الناشئة وتعزيز هياكل دعمها من خلال:

1. **استحداث اللجنة الوطنية** لمنح علامة مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر، حاضنة أعمال والذي جاء بها المرسوم التنفيذي 254-25 والتي تعتبر كآلية قانونية داعمة
2. **الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ASF:** يعتبر من أهم دعائم تمويل المؤسسات الناشئة الحاصلة على العلامة، تم الاطلاق الرسمي للصندوق بتاريخ 3أكتوبر 2020 في المؤتمر الوطني الأول

[1] "تونس الرقمية، برنامج المؤسسات الناشئة"، https://www.ticad8.tn/content/13?locale=a، (2023/05/04)، على الساعة 10:27.

[2] بن موسى حسان، "تجارب دولية رائدة للمؤسسات الناشئة وأهميتها للجزائر"، **مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، م.02، ع.02، (2022)، ص 118،119.

للمؤسسات الناشئة بالمركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة، والذي حضره العديد من الفاعلين السياسيين والخبراء وممثلي مراكز البحث وغيرهم وتم الإعلان في المؤتمر الثاني الوطني للمؤسسات الناشئة "ألجيريا ديسرابت" Algeria disrupt 2022 عن تمويل 390 حامل مشروع مبتكر منذ انشائه يعمل هذا الصندوق عن طريق الاستثمار في رأس مال المخاطر، مع تقاسم الأرباح والخسائر دون المطالبة بتقديم ضمانات، إذ تم استحداثه لمواجهة المخاطر التي تبقى محتملة، ولهذا الصندوق أهمية كبرى بالنسبة للمؤسسات الناشئة تمثلت في:

- الوقوف مع الشباب لتجسيد فكرة تبقى احتمالات فشلها مرتفعة جدا، وعليه ها النوع من المخاطرة خاصة إذا تعلق بالتمويل ضروري جدا لأي مشروع؛
- اعتباره وسيلة تتمتع بالمرونة تجنب الشباب من اللجوء الى البنوك والطرق البيروقراطية التقليدية؛
- يعتبر ركن أساسي كان لا بد منه لتحمل المخاطر في سلسلة الاستثمار؛
- يستقطب الجالية الجزائرية بالمهجر ذات الخبرة في هذا المجال وهو ما يشكل قيمة مضافة بالنسبة للجزائر؛
- يجسد ويعبر عن الإرادة الفعلية للدولة في دعم الشباب في مجال المقاولاتية.

3. **الحاضنات:** تعتبر الحاضنات من أهم الآليات التي ترافق نمو المشاريع والمؤسسات الجديدة، ظهرت لأول مرة في الو.م.أ عند إقامة أول مشروع في مركز تصنيع باسم باطافيا سنة 1959 بعد توقف احدى العائلات عن العمل لأسباب معينة وتحويل مقرها الى مركز اعمال وتم تأجيره للمهتمين بإقامة المشاريع مع تزويدهم بالنصائح والاستشارات اللازمة[1].

والتعريف الخاص بالحاضنات في القانون الجزائري ذكره المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، حيث ورد في نص المادة 02 أن " مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتدعى في صلب النص "المشاتل"، وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية :المحضنة أنها هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات." أي أن الحاضنة أو المحضنة نوع من أنواع المشاتل، وما يلاحظ على التعريف الوارد في المادة أعلاه، أنه حدد مجال إختصاص الحاضنات في قطاع

[1] زوبيدة بن الصديق، الوسائل القانونية لتنفيذ استراتيجية لتطوير المؤسسات الناشئة، الملتقى الوطني: المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، 10 مارس 2022، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، ص 29.

الخدمات فقط، على خلاف ما هو معمول به في الدول المتقدمة، حيث يشمل مجالها جميع أنواع القطاعات دون استثناء، وتختص بشكل أكبر بمجال البحث والتطوير التكنولوجي.

عرفت أيضا بموجب المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المحدد لمهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيريها وقد جاء فيها:" الحاضنة هيكل الاستقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث، تساعد صاحب المشروع على تحقيق فكرته واثبات إمكانية تطبيقها في المدى البعيد وتقدم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة".

عرفتها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكيةNBIA بأنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة والناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات إلى ان تصبح قادرة على العمل والاستقلالية [1]، وتتمثل مهامها حسب ما جاء في المرسوم السابق المانح للعلامة:

- مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها خلال فترة الحضانة؛
- توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة في إنجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل؛
- توفير تكوين نوعي، خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية؛
- وضع الوسائل اللوجيستية تحت تصرف حاملي المشاريع؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة لإنجاز النماذج؛
- مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق.

يكون مؤهلا للحصول على علامة "حاضنة أعمال"، كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بينهما، هدفها دعم المؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء

[1] شيماء أحمد حنفي، "حاضنات الأعمال كآلية فعالة لدعم رواد الأعمال في مصر"، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، م 04، ع02، (ديسمبر 2020)، ص3.

والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل، وتمنح العلامة لصاحب الطلب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويتم الطلب وتقديم الطعون الكترونيا بنفس طريقة الحصول على علامة مؤسسة ناشئة وذكر المرسوم كذلك الوثائق اللازمة للحصول على العلامة أين تختلف بين الحاضنة في القطاع العام وفي القطاع الخاص[1].

وارتفع عدد الحاضنات في الجزائر من 14 حاضنة سنة 2020 إلى أكثر من 60 حاضنة مصنفة وحاصلة على العلامة سنة 2023 ومن بين الحاضنات الموجودة في الجزائر نجد: سلابس syllabS، ركز تنمية التكنولوجيا المتطورةTech Fikra " ، "معهد حبةHABA INSTITUT " ،"المركز الجزائري لريادة العمال الاجتماعية "ACSE"، الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجيا وتطويرها " NATP".

وحسب المادة 87 من قانون المالية 2021 تعفى الشركات التي تحمل علامة "الحاضنة" من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "الحاضنة". كما تعفى من الرسم على القيمة المضافة المعدات المقتناة من طرف الشركات الحاملة لعلامة "الحاضنة" والتي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية[2].

5. **المسرعات:** هو برنامج يمنح الشركات الناشئة الإرشاد وإمكانية الوصول إلى الفرص الاستثمارية ووسائل الدعم الأخرى وهو ما يساعد بدوره رجال الأعمال في الحفاظ على استقرار مشاريعهم التجارية واكتفائها ذاتيا، والشركات الناشئة التي تلجأ للمسرعات هي شركات تجاوزت المراحل الأولى للتأسيس، كما تمنحها إمكانية الوصول إلى المصادر التقنية واللوجستية[3].في الجزائر يقوم المسرع العمومي للمؤسسات الناشئة "ألجيريا فانتور" في الفترة الحالية بمرافقة أكثر من 800 مؤسسة ناشئة على المستوى الوطني منذ إنشائه سنة 2021، حسب ما صرحت به هذه الهيئة الداعمة والمرافقة للمؤسسات الناشئة، نظم العديد من الدورات التدريبية حول الأعمال الريادية في الجزائر في إطار تنفيذ القرار الوزاري المشترك 1257 وقعت مسرعة الأعمال العمومية الجزائرية (A-Venture) اتفاقية تعاون مع صندوق الاستثمار الجزائري (AIF) بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي، بهدف دعم الشركات الناشئة والأعمال الصغيرة والمتوسطة في مراحل نموها المختلفة والمساهمة في تطويرها. وتأسس

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-254 لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "حاضنة أعمال"، "مشروع مبتكر"، **مرجع سابق**، ص. 12.

[2] قانون رقم 20-16 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 31ديسمبر 2020، يضمن قانون المالية 2021، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد83، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2020، ص. 34.

[3] https://www.meemapps.com/term/business-accelerator، (2023/05/03) ، على الساعة 23:26.

صندوق الاستثمار الجزائري (AIF) عام 2021 عن طريق اتفاقية تعاون بين البنك الوطني الجزائري (BNA) وبنك الجزائر الخارجي (BEA)، ويبلغ رأس الصندوق 11 مليار دينار جزائري (75 مليون دولار أمريكي) والعديد من الاتفاقيات الأخرى التي تخدم الهدف أبرزها كذلك اتفاقية شراكة مع قوقل للمؤسسات الناشئة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

6. **شركات الرأس مال الاستثماري:** عرفها المشرع الجزائري في القانون 06-11المؤرخ في 24 جوان 2006" "تلك الشركات التي تهدف إلى تبني أسلوب المشاركة في رأس المال الشركة، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة"، جاء في قانون المالية التكميلي في المادة 46 منه التي تعدل وتمم أحكام المادة 18 من القانون السالف الذكر، كما يسمح للشركات ذات الرأس مال الاستثماري بحيازة حصص في الشركات الناشئة بشرط ألا تتجاوز حصتها 49 %[1].

[1] قانون رقم 20-7 مؤرخ في 12 شوال 1441الموافق لـ 4جوان 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، الصادرة بتاريخ 4جوان 2020، ص. 14.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والمؤسساتي للمؤسسات المصغرة:

في إطار الإصلاحات والتحولات التي مست الاقتصاد العالمي شهدت الدولة الجزائرية تحولات مهمة تجسدت في الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث أولت الجزائر اهتمامها بالمؤسسات الاقتصادية كآلية لترسيخ وإنجاح هذا التحول، وكانت المؤسسات المصغرة حلا لمشكل اقتصادي اجتماعي كان بارزا آنذاك، بحيث تلعب دورا هاما في النهوض بالاقتصاد الوطني، فهي تساهم في إحداث التنمية والتوازن الجهوي وامتصاص البطالة واستقطاب الاستثمارات وخاصة الأجنبية، مما يساهم في نقل وتوطين التقنيات الحديثة. وتشكل المؤسسات المصغرة إحدى التوجهات الجديدة في مسار الاقتصاد الوطني لتنمية التشغيل الذاتي نتيجة لتراجع دور الدولة في توفير مناصب الشغل كونها تساهم في إنتاج السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك من جهة وتنمية روح الابداع والمبادرة لدى الشباب المستثمر من جهة أخرى، وبذلك يمكن توفير مناصب شغل جديدة[1].

واعتنت الدولة بهذه السياسة من خلال إنشاء وزارات أو هيئات عليا تعمل على نمو واستمرار هذا النوع من المؤسسات، كما أنشأت وكالات مختصة في تمويلها ومساعدتها على الدخول إلى السوق، ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقا "الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية حاليا ANADE"، والتي عرفت كحجر أساس للانطلاقة الفعلية للمؤسسات المصغرة، كما قد تم استحداث وزارة منتدبة للمؤسسات المصغرة في الحكومة الجزائرية وقبل إلحاقها بوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة كانت قد عرضت حي عمل مدته عامين خلال الطبعة الأولى من "منتدى المؤسسات المصغرة" حصيلة إنجازات قطاعه خلال العامين الماضيين، حيث تم إحصاء 20 اتفاقية شراكة وتعاون مع قطاعات وزارية، هيئات عمومية ومجمعات اقتصادية عمومية وخاصة، وكذا عقد 5 مذكرات تفاهم دولية، مع كل من موريتانيا، تونس، مصر، تركيا وإيطاليا[2].

وفي إطار المخطط الوطني لمكافحة البطالة وتشجيع الشباب على العمل وتفعيل المعالجة الاقتصادية والاجتماعية، نجد من بين الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة مع الانفتاح على اقتصاد

---

[1] ناصر داودي عدون، العايب عبد الرحمان، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجز ائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،(2003-2004)، ص، 295.

[2] عامين منذ استحداثها.. هذا ما أنجزته الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات المصغرة، https://cutt.us/gaDyn، (2023/05/01)، على الساعة 15:53.

السوق آلية ترقية تشغيل الشباب 1988، برنامج تشغيل الشباب 1989، الإدماج المهني 1990-1995 والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 1996 والتي لم تفعل أشغالها إلا في السداسي الثاني من1997 [1].

عرفت المادة العاشرة من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات المصغرة والمتوسطة المؤسسة المصغرة جدا بأنها:" مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري ومجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري"

جدول 6تصنيف المؤسسات في القانون الجز ائري

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوية (د ج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
المصغرة	من 01-09	20	10
الصغيرة	من 10-49	200	100
المتوسطة	من 50-250	من 200-2000	من 100-500

المصدر: القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة

جاءت حصيلة تقييم نشاطات هذه المؤسسات خلال شهر جوان 2022كالتالي:

- ساهمت المؤسسات المصغرة بـ 97,58٪ من إجمالي نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومثلت المؤسسات الصغيرة 2.15٪، والمؤسسات المتوسطة بنسبة 0.27٪؛
- تركزت غالبية المشاريع الاستثمارية في الشركات الصغيرة (من 10 إلى 49موظفًا) ب852 مشروع، بينما سجلت المؤسسات المصغرة 788 مشروعا أي 41,98% من إجمالي المشاريع واحتلت المركز الثالث لحجم الاستثمار وعدد الوظائف أي 62 377 مليون دج و 3567 على التوالي بعد كل من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهذا حسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثماراتANDI ؛
- في نهاية عام 2021، تم تسجيل 90.10٪ من الاعتمادات الممنوحة لتمويل المؤسسات المصغرة خصصت لشراء مواد أولية (328،862 مشروع) بعدد 112،254،1 عرض عمل؛
- المؤسسات المصغرة والخدمات والحرف والزراعة هي القطاعات التي استفادت من غالبية القروض الممنوحة بنحو 91٪ من إجمالي القروض [2].

[1] هواري معراج، طعيبة محمد سمير، "إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، **Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale** n°4/ 2008، ص، 27.

[2] Bulletin d'information statistique de la PME. N°40. Edition Mars 2022.donées de l'année de 2021. Ministère de l'industrie.

آليات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة:

في إطار التوسيع في نسيج المؤسسات المصغرة فإن الجزائر أحدثت مجموعة من الهياكل الداعمة والممولة لهذا النوع من المؤسسات لما لها من دور مهم في النشاط الاقتصادي للمؤسسات وتتمثل وظيفته الأساسية في تحويل الأموال من مناطق الفائض (مستثمرين، مساهمين، دائنين) إلى مناطق العجز بهدف تسهيل العمليات التجارية وتختلف عمليات التمويل من حيث التكلفة والمخاطر، ويعتبر من العوائق والمشاكل التي تواجه المؤسسات المصغرة[1]، ومن الهياكل الداعمة للمؤسسات المصغرة يوجد:

1. **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:**

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حاليا "دعم وتشغيل الشباب اونساج سابقا" بمقتضى المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وحدد قانونها الأساسي، إذ تقدم الوكالة الدعم و التمويل للمؤسسات المصغرة في شكل صيغتين، صيغة تمويل ثنائي بين الوكالة والمستفيد، وصيغة تمويل ثلاثي بين الوكالة والمستفيد والبنك حيث أن تمويل البنك يكون بلا فائدة، بالإضافة إلى التمويل الذاتي، كما تعمل على توفير فرص تشغيل لبعض الشباب ومنه محاولة التخفيض من نسب البطالة.

تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وخلق ميكانيزمات جديدة لتدعيم الشباب بصفة فردية أو جماعية والتي تتمثل في المؤسسات المصغرة، ونظرا للعجز الذي حققته الوكالة في السنوات السابقة بحيث تم تسجيل فشل أداء أغلب المشاريع وتهرب الشباب من الديون وخلق وظائف قصيرة العمر، تعمل وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة باعتبارها الهيئة الرسمية الموكل إليها تسيير هذه الوكالة على تحديث سياستها بداية بتغيير التسمية إذ حملت اسم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حسبما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها. وفضلا عن مهامها المحددة في قانونها الأساسي، فإن الوكالة مكلفة أيضا بتشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني، والسهر على عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها، إلى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة. وتعمل أيضا على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير

[1] مغنية زناتي وزينة عرباش، "آليات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر-دراسة مقارنة بين ANSEJ و CNAC وANGEM ، للفترة من 2015-2016، **مجلة التنظيم والعمل**، م.11، ع،2، 2022، ص . 79.

الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة، وتشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة، كما تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة[1]. ومن أجل تأدية مهامها، تتوفر الوكالة على هياكل مركزية (مديريات مركزية ومفتشية عامة) وهياكل محلية (وكالات ولائية وفروع محلية يحدد اختصاصها الإقليمي بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة) 61 فرع و163 ملحقة.

وتعتبر هيئة عمومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة هدفها مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال انتاج السلع والخدمات قصد خلق الثروة ومناصب العمل، كما وتسعى الى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي.

شروط الاستفادة من دعمها:

- أن يكون سن حامل المشروع يتراوح بين 18 و55 سنة؛
- أن يكون حامل المشروع يحمل شهادة أو تأهيل مهني او له مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو باي وثيقة مهنية؛
- أن يقدم حامل المشروع مساهمة شخصية لاحد صيغ التمويل المختارة؛
- ألا يكون حامل المشروع قد استفاد من اعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم.

مراحل المر افقة:

فكرة المشروع – التسجيل عبر الموقع -استقبال وتوجيه-محادثات فردية-اعداد المشروع -تكوين صاحب المشروع-المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع-موافقة البنك- الانشاء القانوني للمؤسسة-تمويل المشروع -الانطلاق في النشاط-متابعة النشاط.

هيكل التمويل:

[1] https://www.aps.dz/ar/economie/97526-2020-12-08-18-27-10 "وكالة "أنساج" تصبح رسميا "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"،(2023/04/17)، على الساعة 23:05

جدول 07: يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي في وكالة ANADE

	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة(الوكالة)	البنك
	البطالين والطلبة	كافة المناطق	% 05	% 25	%70
	كافة البطالين	مناطق الجنوب	10%	% 20	%70
حتى 10.000.000 دج		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	% 12	% 18	%70
		بقية المناطق	% 15	% 15	%70

جدول 08: يوضح الهيكل المالي للتمويل الثنائي في وكالة ANADE

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة(الوكالة)
10.000.000 دج	% 50	% 50

جدول09: يوضح الهيكل المالي للتمويل الذاتي في وكالة ANADE

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية نقدا أو عينا
10.000.000 دج	% 100

كما تمنح الوكالة قرض غير مكافئ لحاملي المشاريع بنسبة تتراوح بين 15 بالمئة الى 50 بالمئة حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.

تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100 بالمئة.

جدول10: يوضح مدة تسديد قروض وكالة ANADE

المدة / أنواع التمويل	مدة التأجيل او الارجاء لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير المكافئ
التمويل الثلاثي	18 شهرا	05 سنوات	05 سنوات بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي
التمويل الثنائي	06 أشهر		05 سنوات

كما يمكن منحهم قرض إضافي غير مكافئ لكراء المحل تصل قيمته إلى 500.000 دج، وقرض إضافي غير مكافئ للاستغلال تصل قيمته إلى 100.000دج، وفي حالة الضرورة يمكن لحاملي المشاريع المتعثرة مؤسساتهم من الاستفادة مرة أخرى من التمويل وفق الصيغة الثلاثية، كما يستفيد حاملي المشاريع دون مقابل بمرافقة وتكوين الوكالة، كما يستفيد أصحاب المشاريع من الإعفاءات الجبائية في مرحلتي الانشاء والتوسعة وفي حالة عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي الى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها كل هذا في إطار اصلاح الجهاز وفق مقاربة اقتصادية[1]

2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية وتنمية روح المقاولة وتقوم هذه الأخيرة بعدة مهام أبرزها:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- منح سلف بدون فوائد؛
- تقديم الدعم، النصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.

[1] https://promoteur.anade.dz/،تاريخ الإطلاع: (2023/03/23)، على الساعة 21:23.

وهي الأخرى تعمل وفق صيغتين للتمويل صيغة ثنائية بينها وبين المستفيد، وصيغة ثلاثية بينها وبين المستفيد والبنك، ومن الجدير بالذكر أنه من أجل تمويل المشاريع في إطار التمويل الثلاثي أمضت الوكالة اتفاقيات مع البنوك التالية: البنك الوطني الجزائريBNA ؛ بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR ؛ بنك التنمية المحليةBDL ؛ البنك الجزائري الخارجيBEA ؛ القرض الشعبي الجزائريCPA .

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في برنامج تمويلها بتسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد (قرض حسن)، تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000دج، وقد تصل إلى 250.000دج على مستوى ولايات الجنوب، حيث تكون مساهمتها بنسبة 100 %لكلا الحالتين السابقتين حسب أحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 11 -134 المؤرخ في 22 مارس 2011، إلى جانب منح قروض معتبرة لا تتجاوز 1 مليون دج، والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك[1].

شروط الحصول على القرض المصغر:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق والقدرة على ممارسة النشاط؛
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر بـ1 % من الكلفة الإجمالية للنشاط؛
- تسديد الاشتراكات في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي[2].

وقد بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة 20221412769منصب، 256700 كان العدد الإجمالي للمقاولين المكونين إلى غاية 30 نوفمبر 2022،966234 عدد القروض الممنوحة، العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية399293[3].

[1] سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، "تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر"، **مجلة التنمية الاقتصادية**، ع.05، جوان 2018، ص، 106.

[2] بعزيز، مخلوفي، **المرجع نفسه**، ص، 107.

[3] www.angem.com ، (2023/02/24) ، على الساعة 19:09.

3. **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:**

منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عّدة مراحل مخصصّة للتكفل بالمهام الجديدة المخوّلة من طرف السلطات العمومية، كما يعتبر جهاز لدعم وترقية الشغل.

وفي إطار محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي، أُنيط بالصندوق سنة 2004 مسؤولية تسيير جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين وخمسين سنة بهدف تحقيق مخطط دعم التنمية الاقتصادية، وفي سنة 2010 اتخذت السلطات إجراءات جديدة ترمي إلى تطوير وتحويل ثقافة المقاولة بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز بتخفيض مدة التسجيل ورفع مستوى الاستثمار وتخفيض سن الالتحاق بالجهاز، ويعمل الصندوق وفق صيغة التمويل الثلاثي، المساهمة الشخصية بين 1-2 %، تمويل الصندوق بين 28-29 %على شكل هبة تمويل البنك 70%بفوائد مخفضة، مع الاعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية وكذا التدريب والتكوين في كيفية تسيير المؤسسات هدفه تقييم وتحسين الخبرة المهنية لأصحاب المشاريع مستقبلا الذين لا يملكون اثبات الكفاءة[1].

وبداية من شهر جانفي 2022 أسند تسيير الجهاز للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية "ANADE " التابعة لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، و عليه يواصل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتحصيل القروض الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و 55 سنة و ذلك طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 22-45 مؤرخ في 16 جمادي الثانية عام 1443 الموافق 19 جانفي سنة 2022 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 جويلية سنة 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

[1] محمد قرينات، صبرينة طكوش، المؤسسات المصغرة كأداة لتحقيق التنمية المحلية، **مجلة المستقبل الاقتصادي**، مخبر مستقبل الاقتصادي الجزائري خارج المحروقات، ع.06، ص، 118.

من سنة 2004 وإلى غاية نهاية سنة 2021، أكثر من160000 مشروع تم تمويلهم من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إطار تمويل وخلق المؤسسات المصغرة التي وفرت 340500 منصب عمل عند انطلاق النشاط[1].

ونجد كذلك من بين آليات التمويل وفي إطار دعم القروض الحسنة للمؤسسات المصغرة نجد إعانات البنوك الإسلامية وصندوق الزكاة الجزائري، الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمارAPSI.

[1] https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx، (2023/03/12)، على الساعة 14:02.

خلاصة الفصل:

تعتبر الجزائر خزانا للموارد البشرية القادرة على استحداث مناخ أعمال بإمكانه إحداث طفرة إيجابية في النظام الاقتصادي للبلاد.

فمن خلال ما جاء في الفصل الثاني يمكن القول أن أداء الجزائر في مجال اقتصاد المعرفة محدود جدًّا ومتباينٌ. رغم وجود بعض الجهود والمبادرات التي اتخذتها الحكومة لتعزيزه، إلا أنّ هناك عدة تحديات تعترض طريقها، لكن ما يُستحسن قوله أن الدولة الجزائرية تعمل على تحسين مناخ البحث والتطوير والبنية المعلوماتية، فتعداد القدرات العلمية وبراءات الاختراع في تزايد بشكل ملفت للانتباه.

ولأنه لا وجود لاقتصاد مهما كان نوعه دون مؤسسات اقتصادية، تظهر رغبة وإرادة الجزائر في وضع إطار قانوني ومؤسساتي مساعد على ظهور اقتصاد المعرفة، ولعل أول مقصود هي المؤسسات الناشئة لاعتمادها على التكنولوجيات العالية والابتكار، بمساعدة المؤسسات المصغرة كآلية محلية تساعد في وقوف هذه الأخيرة بتشاركهما آليات الدعم، لتسهيل الطريق أمام الشباب الطامح للعمل وخلق فرص شغل لنفسه دون انتظار الدولة.

ومن بين أهم الإجراءات وأولها المقدمة للنهوض بالاقتصاد والتأكيد على الرغبة في بناء اقتصاد أكثر قوة هو استحداث وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة.

الفصل الثالث: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في الحكومة الجزائرية-دراسة تحليلية-

تمهيد:

قبل أن تكون وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، كانت وزارتين منتدبتين منفصلتين، وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات المصغرة ووزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، لكن بعد التعديل الحكومي الأخير تم دمجهما وترقيتهما إلى وزارة واحدة كاملة، حيث برر خبراء هذا الدمج بهدف تقليص النفقات والمصاريف وتسهيل تنقل ودراسة الملفات بين أعضاء الطاقم الحكومي وإضفاء مزيد من التناسق والمرونة عليه، باعتبار أنهما كانتا تشتركان في عدة صلاحيات خاصة ما تعلق بآليات الدعم والتمويل، وتشاركهما في بعض المزايا كوزارتين مسؤولتين على مؤسسات اقتصادية وهدفهما اقتصادي بالدرجة الأولى، بعد هذا الدمج ظهر هيكل تنظيمي وأدوار جديدة وأهداف متعددة ومتشعبة، كما أن قطاع المؤسسات الناشئة حقق نجاحا باهرا في الآونة الأخيرة مقارنة بقطاع المؤسسات المصغرة، لكن هذا لا ينفي الدور الذي قامت به هذه الأخيرة طيلة سنتين من العمل. وهو ما سيتم عرضه في الفصل الثالث.

حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة: هيكلها التنظيمي وأدوارها، وفي المحث الثاني دراسة تحليلية لمضمون مخططي عمل الحكومة 2020-2021، وأهم ما أنجزته الوزارة.

المبحث الأول: لمحة عن وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة

بأتي على رأس وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة السيد الوزير، ويعمل رفقة الطاقم الوزاري على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الحكومة، بحيث تم تسجيل عدة نشاطات هامة في المجال تُحسب للسيد الوزير وطاقمه.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للوزارة:

وككل مؤسسة رسمية لابد لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة من هيكل تنظيمي باعتباره البناء أو الإطار الرسمي الذي يحدد إدارة أي منظمة أو مؤسسة وأقسامها وأجزائها الداخلية باعتبارها هياكل مساعدة، ويبين التقسيمات والوحدات الإدارية التي تقوم بالأعمال والنشاطات التي يتطلبها تحقيق الأهداف، وعلى هذا الأساس جاء المرسوم التنفيذي رقم 20-55يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للوزارة، وبمقتضاه تشتمل هذه الأخيرة تحت سلطة الوزير على ما يلي:

1. **الأمين العام:** ويساعده مديري دراسات، ويلحق به مكتب البريد والمكتب الوزاري للأمن الداخلي للوزارة.
2. **رئيس الديوان:** ويساعده ثمانية مكلفين بالدراسات والتلخيص، تتمثل مهامهم في:

- ✓ تحضير وتنظيم مشاركة الوزير في النشاطات الحكومية والنشاطات المرتبطة بالعلاقات مع البرلمان وفي مجال العلاقات الدولية والعلاقات العامة، وكذا تنظيم علاقاته مع وسائل الإعلام، ومختلف الهيئات والحركات الجمعوية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين؛
- ✓ متابعة نقل التكنولوجيا والنظام البيئي المبتكر، وبرامج التنمية الرئيسية في القطاع، وكذا الملفات المتعلقة بالتطور الرقمي؛
- ✓ تحليل الوضع العام للقطاع وتوحيد تقارير النشاط.

3. **المفتشية العامة:** يحدد تنظيمها وسيرها وفق مرسوم تنفيذي.

4. **الهياكل التالية:**[1]

مديرية المؤسسات الصغيرة والنظم البيئية: ومن مهامها :

- ✓ إعداد واقتراح عناصر السياسة والاستراتيجية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة، وتنفيذها وضمان متابعتها؛
- ✓ السهر على وضع جهاز وإطار تشريعي وتنظيمي يتعلق بمرافقة تطوير المؤسسات الصغيرة؛
- ✓ تشجيع إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة لا سيما المبتكرة منها، وتحسين بيئتها وتيسير تكيفها مع الابتكار والتكنولوجيات الجديدة؛
- ✓ إعداد سياسة دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة وتحسين تنافسيتها ودعم تطويرها وديمومتها؛
- ✓ تشجيع التآزر بين الفاعلين والأطراف المعنية في تنمية المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة؛
- ✓ السهر على جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة واستغلالها ونشرها من أجل إعداد خريطة النشاط؛

وتتكون من مديريتين فرعيتين هما:

المديرية الفرعية للمؤسسات الصغيرة، ومن مهامها:

- ✓ اقتراح تدابير وأجهزة دعم وتعزيز المؤسسات الصغيرة، وكل إجراء يعزز بروز المؤسسات الصغيرة المبتكرة والتنسيق مع الهيئات والقطاعات المعنية بدعم سياسة الابتكار ودمج التكنولوجيات الجديدة فيها، وكذلك ما يسهل وصولها إلى الصفقات العمومية؛
- ✓ السهر على وضع آليات تمويل تتماشى مع تطور المؤسسات الصغيرة، وخاصة في مرحلة الانطلاق، وتسهيل الوصول إليها.

المديرية الفرعية للنظم البيئية، ومن مهامها:

- ✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة على تنظيم نفسها في شبكات تعاونية من خلال نظم الإنتاج المتكاملة؛

[1] مرسوم تنفيذي رقم 20-55مؤرخ في أول رجب 1441الموافق لـ25 فيفري 2020يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة بـ26فيفري2020، المادة 01، ص، 09.

- ✓ اقتراح مع الفاعلين والأطراف المعنية، تطوير النظم البيئية لتشجيع تآزر المؤسسات الصغيرة، وتطويرها بما يسمح نقل الابتكار من أجل إنشاء المؤسسات الصغيرة ذات القيمة العالية، واقتراح آليات تمويل مخصصة لذلك.

ب. مديرية المؤسسات الناشئة،[1] ومن مهامها:

- ✓ إعداد واقتراح عناصر السياسة والاستراتيجية لترقية وتطوير المؤسسات الناشئة، وتنفيذها وضمان متابعتها؛
- ✓ اقتراح الإطار التشريعي والتنظيمي الخاص بها وإعداد تدابير دعم الابتكار والبحث والتطوير في مبدان المؤسسات الناشئة والتحفيز على استحداثها وتطويرها وتسهيل الاجراءات لذلك والعمل على تحسين تنافسيتها، وتضم مديريتين فرعيتين هما:

المديرية الفرعية لتطوير المؤسسات الناشئة، ومهامها تتمثل في:

- ✓ تنفيذ سياسة واستراتيجية ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة وضمان متابعتها؛
- ✓ اقتراح هياكل دعم لحاملي مشاريع المؤسسات الناشئة، وكل إجراء وتدبير يشجع على إنشاء مؤسسات ناشئة وترقيتها وتطويرها؛
- ✓ إعداد بطاقية وطنية للمؤسسات الناشئة وضمان تحيينها
  - وتشترك مع المديرية الرئيسية في بعض المهام

المديرية الفرعية للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة، وتكلف ب:

- ✓ اقتراح برامج تطوير النظم البيئية المخصصة للمؤسسات الناشئة، وأطر للتعاون قصد إنشاء هذه الأخيرة وتطويرها داخل نظم بيئية تساعد على الابتكار ونقل التكنولوجيا؛
- ✓ اقتراح آليات تمويل لتطوير النظم البيئية المخصصة للمؤسسات الناشئة.

ج. مديرية اقتصاد المعرفة: ومن مهامها:

- ✓ اقتراح عناصر السياسة والاستراتيجية الوطنية لاقتصاد المعرفة وتنفيذها وضمان متابعتها؛
- ✓ إعداد واقتراح عناصر السياسة والاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي؛
- ✓ المشاركة في تنفيذ خطة عمل الحكومة في مجال الانتقال الرقمي؛

[1] الجريدة الرسمية، العدد12، **المرجع نفسه**، المادة 02-03، ص.2.3.

- ✓ المشاركة في تحضير وإعداد خطط وبرامج ومشاريع وتنفيذ الأعمال التي تساهم في الشراكة الاستراتيجية لتنمية اقتصاد المعرفة، لا سيما الاقتصاد الرقمي، وضمان انسجامها؛

وتتكون من ثلاث مديريات فرعية:

المديرية الفرعية للابتكار:[1] وتكلف ب:

- ✓ تنفيذ السياسة والاستراتيجية الوطنية لترقية وتطوير الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وضمان متابعتها، وكل اجراء يشجع على ذلك في مختلف القطاعات واقتراح آليات تمويلها؛
- ✓ السهر على إنشاء نظم بيئية تشجع تطوير وتحويل الابتكار والتكنولوجيات الجديدة إلى مختلف قطاعات النشاط، لا سيما من خلال مراكز الابتكار وتحويل التكنولوجيا وأقطاب الابتكار وأقطاب التنافسية والحظائر السيبيريانية والأقطاب والحظائر التكنولوجية؛
- ✓ المشاركة في تثمين منتجات البحث والابتكار الناتجة عن المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والحاضنات؛
- ✓ تشجيع برامج الابتكار المستعرضة لتطوير التآزر بين مختلف قطاعات النشاط؛
- ✓ تشجيع بروز شركات الخبراء التي تعمل على الاستفادة من المهن والخبرات والمهارات؛
- ✓ إعداد خريطة الابتكار.

المديرية الفرعية للاقتصاد الرقمي: وتكلف ب:

- ✓ تنفيذ السياسة والاستراتيجية الوطنية في مجال الاقتصاد الرقمي؛
- ✓ إعداد الأجهزة والإطار التشريعي والتنظيمي بهدف تنمية الاقتصاد الرقمي؛
- ✓ المشاركة في تحضير وإعداد المخططات والبرامج والمشاريع في مجال الاقتصاد الرقمي، والسهر على انسجامها؛
- ✓ السهر على وضع أنظمة بيئية لتنمية الاقتصاد الرقمي، وترقية الشراكة في ميدانه؛
- ✓ دعم الانتشار الإقليمي والدولي للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين الناشطين في مجال الاقتصاد الرقمي؛
- ✓ إعداد خريطة الاقتصاد الرقمي؛

[1] الجريدة الرسمية، **المرجع نفسه**، المادة04، ص. 11.

المديرية الفرعية لليقظة والدراسات والاستشراف:

- ✓ ضمان اليقظة في مجال الابتكار والتكنولوجيات الجديدة، لا سيما التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- ✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والحاضنات على تطوير القدرات فيما يتعلق باليقظة التكنولوجية والاستراتيجية والذكاء الاقتصادي من خلال ترقية منصات المعلومات؛
- ✓ إنجاز كل دراسة تتعلق بالقطاع، لا سيما فيما يخص نماذج تطوير وترقية الابتكار والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والحاضنات والنظم البيئية؛
- ✓ إنجاز كل دراسة استشرافية متعلقة بتنمية اقتصاد المعرفة، لا سيما الاقتصاد الرقمي

د. مديرية المشاتل والحاضنات والمسرعات:[1]

- ✓ إعداد واقتراح عناصر سياسة واستراتيجية ترقية المسرعات وتطوير المشاتل والحاضنات؛ والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة، وتنفيذها وضمان متابعتها؛
- ✓ المشاركة في تعريف علامات مشتلة وحاضنة والمسرعة؛
- ✓ اقتراح الأجهزة والإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بمشاتل وحاضنات ومسرعات المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة؛
- ✓ تشجيع وتطوير المشاتل والحاضنات والمسرعات الموجهة لأصحاب المشاريع المبتكرة ومنشئي المؤسسات الناشئة؛
- ✓ ضمان التنسيق مع هيئات مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة؛
- ✓ اقتراح كل تدبير لتنظيم وتطوير مشاتل وحاضنات ومسرعات المؤسسات المصغرة والصغيرة والمؤسسات الناشئة؛
- ✓ وضع منصات تقاسم المعلومات والتعاون بين المشاتل والحاضنات والمسرعات لدى صناديق الاستثمار لتوحيد أنشطتها وتوضيح الرؤية؛

[1] الجريدة الرسمية، العدد 12، **المرجع نفسه**، المادة 05، ص.11.

- ✓ تشجيع تطوير المشاتل والحاضنات والمسرعات في مراكز الابتكار وتحويل التكنولوجيا والحظائر السيبريانية والأقطاب والحظائر التكنولوجية لتعزيز ذلك؛

وتضم مديريتين فرعيتين:

المديرية الفرعية للمقاولاتية والمشاتل، وتكلف بما يأتي:

- ✓ تنفيذ سياسة واستراتيجية تطوير هياكل دعم المقاولاتية، ومشاتل المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة، وضمان متابعتها، واقتراح الإطار التشريعي والتنظيمي لذلك وكل إجراء أو

تدبير تحفيزي لتطوير هياكل الدعم مع اقتراح آليات دعم وتمويل مناسبة تضمن تطوير هذا المجال؛

- ✓ ترقية الابتكار والتكنولوجيات الجديدة لا سيما التكنولوجيات الرقمية في هياكل دعم المقاولاتية ومشاتل المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة؛
- ✓ ضمان التنسيق مع هيئات المساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة.

المديرية الفرعية للحاضنات والمسرعات[1]، وتكلف على الخصوص، بما يأتي:

- ✓ تنفيذ سياسة واستراتيجية تطوير حاضنات ومسرعات المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة وضمان متابعتها، واقتراح الإطار التنظيمي والتشريعي الخاص بها، وبرامج تطويرها وتنفيذها ومتابعتها وتنظيمها؛
- ✓ تشجيع تطوير الحاضنات والمسرعات لاسيما داخل الحظائر التكنولوجية والسيبريانية المبتكرة والمخابر القائمة على مفهوم المدينة التكنولوجية،
- ✓ ترقية دور الحاضنات والمسرعات ضمن الأنظمة البيئية المدمجة.

هـ. مديرية أنظمة المعلومات، وتكلف على الخصوص بما يأتي:

- ✓ السهر على وضع وتطوير أنظمة المعلومات للوزارة؛
- ✓ وضع وتطوير وإدارة الأنظمة والشبكات المعلوماتية والبريد الإلكتروني؛
- ✓ السهر على أمن الأجهزة ونظم المعلوماتية.

وتضم مديريتين فرعيتين:

المديرية الفرعية لتطوير أنظمة المعلومات، وتكلف بما يأتي:

[1] الجريدة الرسمية، العدد12، **المرجع نفسه**، ص. 12.

- ✓ الإشراف على تطوير وإدارة قواعد بيانات الوزارة؛
- ✓ تنفيذ أنظمة المعلومات، بالتشاور مع هياكل الوزارة، التي تسمح بتطوير أدوات تحليل سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والحاضنات؛
- ✓ تطوير أنظمة معلومات مدمجة مخصصة لمتابعة السياسة الوطنية للابتكار والاقتصاد الرقمي؛
- ✓ تطوير أنظمة معلومات للتعاون في نشر وتبادل المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والناشئة والحاضنات؛

- ✓ المشاركة في نشر المعرفة والابتكار والمهارات من خلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال المبتكرة.

المديرية الفرعية للشبكات وأنظمة الإعلام الآلي[1]، مهامها ممثلة في:

- ✓ إدارة الشبكة المعلوماتية في الوزارة وضمان أمنها؛
- ✓ الإبقاء على تجهيزات وبرمجيات المعلوماتية في حالة التشغيل؛
- ✓ تحديد وتحيين احتياجات الوزارة من تجهيزات وبرمجيات المعلوماتية؛
- ✓ ضمان التشارك والاستخدام الرشيد للموارد المعلوماتية؛
- ✓ إدارة البريد الإلكتروني والتطبيقات المعلوماتية للتسيير الإلكتروني للوثائق؛
- ✓ ضمان تكوين المستخدمين على أجهزة وبرامج المعلوماتية؛
- ✓ ضمان خدمة مساعدة معلوماتية.

و. مديرية التعاون وتكلف على الخصوص بما يأتي:

- ✓ تحديد محاور التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف التي تهم القطاع؛
- ✓ ترقية وتطوير التعاون في مجالي الاستثمار والشراكة في مجال المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛
- ✓ متابعة تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية التي تهم القطاع؛
- ✓ تحديد كل مصادر التمويل الخارجي اللازمة لتنفيذ المشاريع المؤهلة للتعاون؛
- ✓ تجميع تقارير المهام في الخارج واستغلالها؛
- ✓ ترقية وتنظيم المشاركة في التظاهرات التي تهم القطاع، بالاتصال مع القطاعات المعنية.

[1] الجريدة الرسمية، العدد12، **المرجع نفسه**، المادة 06، ص. 12.

وتضم مديريتين فرعيتين:

المديرية الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف، وتكلف على الخصوص، بما يأتي:

- ✓ تحديد محاور التعاون المتعدد الأطراف ومتابعة وتقييم أنشطته وبرامجه ومشاريعه في المجالات المتعلقة بالقطاع؛
- ✓ المشاركة في إعداد المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف في مجالات أنشطة القطاع، وضمان متابعتها؛
- ✓ تحضير مشاركة القطاع في اللقاءات المتعددة الأطراف في المجالات التي تهمه؛
- ✓ تحديد فرص التمويل الخارجي للمشاريع والبرامج التي تخص القطاع.

المديرية الفرعية للتعاون الثنائي، وتكلف ب:

- ✓ تحديد محاور التعاون الثنائي في مجالات نشاط القطاع؛
- ✓ متابعة تنفيذ الاتفاقيات والبرامج التي تدخل في إطار العلاقات الثنائية أو عمل اللجان المشتركة؛
- ✓ العمل من أجل إقامة شراكات ثنائية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في المجالات التي تهم القطاع؛
- ✓ تحضير الملفات التقنية المرتبطة بالعلاقات الثنائية.

ز. مديرية التنظيم والدراسات القانونية[1] وتكلف ب:

- ✓ إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطة القطاع، وضمان متابعتها بالاتصال مع الهياكل المعنية؛
- ✓ تنسيق أشغال الهياكل في المسائل القانونية؛
- ✓ معالجة الشؤون القانونية والمنازعات المرتبطة بنشاطات القطاع ومتابعتها؛
- ✓ صياغة الآراء حول مشاريع الاتفاقيات والعقود التي تهم القطاع؛
- ✓ صياغة الآراء والملاحظات بشأن مشاريع النصوص التي تبادر بها القطاعات الأخرى؛
- ✓ تطوير وإدارة الرصيد الوثائقي للقطاع وضمان الحفاظ على أرشيف الوزارة.

وتضم مديريتين فرعيتين:

المديرية الفرعية للتنظيم، مكلفة ب:

[1] الجريدة الرسمية، العدد12، **المرجع نفسه**، المادة 07-08، ص. 13.

- ✓ إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية للقطاع والسهر على نشرها وتفسيرها وضمان متابعة الإجراءات حتى الانتهاء منها؛
- ✓ دراسة وتحليل مشاريع النصوص المبادر بها من طرف القطاعات الأخرى قصد صياغة رأي الوزارة؛
- ✓ دراسة مشاريع الاتفاقيات والعقود التي تهم القطاع.

المديرية الفرعية للدراسات القانونية والوثائق والمحفوظات، تكلف ب:

- ✓ إجراء كل دراسة قانونية ترتبط بنشاطات القطاع؛
- ✓ معالجة المنازعات المتعلقة بالقطاع وضمان متابعتها؛
- ✓ اقتراح كل تدبير من شأنه المساهمة في الوقاية وتسوية المنازعات؛

- ✓ تشجيع أنشطة التوثيق الاقتصادي والعلمي والقانوني في القطاع وتطوير الرصيد الوثائقي للوزارة؛
- ✓ ضمان معالجة محفوظات الوزارة واستغلالها وحفظها؛
- ✓ إعداد وتوزيع النشرة الرسمية للوزارة.

ح. مديرية الإدارة العامةومن مهامها:

- ✓ إعداد سياسة تنمية الموارد البشرية المتعلقة بالقطاع وتنفيذها؛
- ✓ تحديد سياسة القطاع في مجال التكوين وتنفيذها؛
- ✓ تسيير المسار المهني لمستخدمي القطاع؛
- ✓ تحضير وتنفيذ ميزانيتي التسيير والتجهيز للوزارة؛
- ✓ تلبية احتياجات الوزارة من الوسائل الضرورية لسيرها؛
- ✓ السهر على التسيير الجيد للممتلكات المنقولة وغير المنقولة للوزارة والمحافظة عليها.

وتضم ثلاث مديريات فرعية:

المديرية الفرعية للموارد البشرية، مهمتها:

- ✓ إعداد وتنفيذ مخططات تسيير الموارد البشرية والتكوين؛
- ✓ تنفيذ إجراءات اختيار وتوظيف الموظفين؛
- ✓ تسيير المسار المهني لموظفي الوزارة؛

- ✓ السهر على تكوين مستخدمي الوزارة وتحسين مستواهم وتجديد معارفهم؛
- ✓ المشاركة في إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالموظفين ومتابعة تطبيقها وتطورها.

المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة، مهمتها:

- ✓ إعداد ميزانيتي التسيير والتجهيز للوزارة، وضمان تنفيذهما بالاتصال مع الهياكل المعنية؛
- ✓ متابعة الالتزام بالنفقات ومسك المحاسبة؛[1]
- ✓ متابعة تنفيذ حسابات التخصيص الخاصة القطاعية طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

المديرية الفرعية للوسائل العامة، مهمتها:

- ✓ تحديد احتياج الإدارة المركزية من الوسائل والتجهيزات والأدوات الضرورية لسيرها وضمان اقتنائها؛
- ✓ ضمان سير حظيرة السيارات الخاصة بالإدارة المركزية؛
- ✓ ضمان التنظيم المادي للتظاهرات والزيارات والتنقلات؛
- ✓ الحفاظ على الأملاك العقارية للوزارة والسهر على صيانة المكاتب والأثاث؛
- ✓ الحفاظ على تجهيزات الوزارة في حالة تشغيل، والسهر على صيانتها وتأمينها؛
- ✓ إعداد ومتابعة جرد الممتلكات المنقولة وغير المنقولة للوزارة؛
- ✓ ضمان أمانة اللجنة القطاعية للصفقات العمومية[2].

ذكرت المادتين 10-12 من المرسوم التنفيذي رقم 20-55 ان تنظيم الإدارة المركزية للوزارة يتم بموجب قرار مشترك بين الوزير المسؤول عنها، ووزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية بين مكتبين إلى أربع في كل مديرية، وتمارس كل منها المهام المكلفة بها في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمة المعمول بها.

تم إجراء تربص ميداني في الفترة الممتدة من 12 فيفري الى 24 فيفري 2023، في وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، وقد تم تحصيل معلومات قيمة ومفيدة في هذا المجال، حيث تم التعرف على الوزارة عن قرب وعن هيكلتها الحقيقية، تجدر الإشارة أن الوزارة تعيش مرحلة انتقالية وإعادة هيكلة بعد أن تم ترقيتها في سبتمبر 2022 من وزارة منتدبة إلى وزارة كاملة بموجب

[1] الجريدة الرسمية، العدد12، **المرجع نفسه**، المادة 09، ص.14.

[2] الجريدة الرسمية، العدد12، **المرجع نفسه**، ص 14.

تعديل حكومي، إذ أن الهيكل التنظيمي الذي تعتمده الوزارة يختلف عن ذلك المذكور في الجريدة الرسمية والمذكور سابقا، خاصة من حيث الموارد البشرية، كون أن أمر الانتقال صعب وليس باليسير ويتطلب وقتا طويلا. كما أنه يمكن القول أن دور هذه الأخيرة ونشاطاتها لم تستدعِ بعد استحداث كل هذه الهياكل، كون أن المرسوم جاء سابقا لترقيتها.

رسم توضيحي06: يمثل التنظيمي لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة

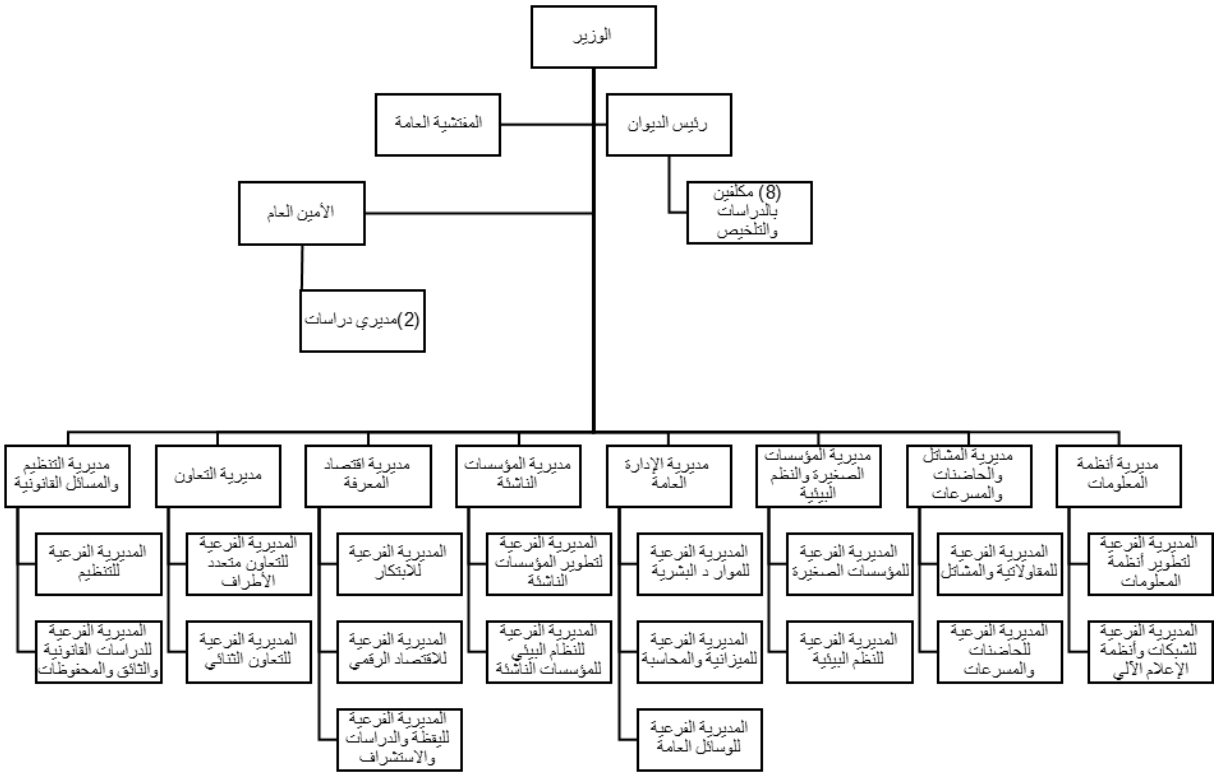

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجريدة الرسمية العدد 12، المرسوم التنفيذي رقم 20-55 المحدد للإدارة المركزية لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة

المطلب الثاني: صلاحيات وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة

في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها، يقترح وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة ممثلا عن الوزارة المعنية عناصر السياسة الوطنية في هذا المجال. ويسهر على تنفيذها وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها ويعرض نتائج نشاطاته على الوزير الأول وفي اجتماعات الحكومة ومجلس الوزراء حسب الأشكال والآجال المقررة، ويمارس صلاحياته على جميع النشاطات المتصلة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والحاضنات واقتصاد المعرفة، وعلى هذا الأساس:

1. **يمارس وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة صلاحياته على جميع النشاطات المتصلة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والحاضنات و اقتصاد المعرفة**، وبهذه الصفة يكّلف بالتشاور مع الدوائر الوزارية والمؤسسات والهيئات والحركة الجمعوية المعنية بما يلي:

- ✓ تنفيذ السياسة والاستراتيجية الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والحاضنات واقتصاد المعرفة، لاسيما الاقتصاد الرقمي؛
- ✓ ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة والصغيرة؛
- ✓ ترقية وتطوير الحضائر السيبرانية والأقطاب التكنولوجية وأقطاب الابتكار والأقطاب التنافسية؛
- ✓ ترقية نقل التكنولوجيا وتثمين منتجات البحث.

2. **يكّلف وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة، في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة**، بما يأتي:

- ✓ إعداد واقتراح السياسة والاستراتيجية الخاصة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة وتنفيذها وضمان متابعتها، بالتشاور مع القطاعات المعنية؛
- ✓ السهر مع القطاعات المعنية على وضع الجهاز والإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بمرافقة وتطوير المؤسسات الصغيرة؛

- ✓ المبادرة بكل تدبير وعمل يسمح بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة وتسهيل تكيفها وتحسين محيطها مع التكنولوجيات الجديدة[1]؛
- ✓ إعداد سياسة دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة، بالتشاور مع القطاعات المعنية؛
- ✓ اقتراح كل تدبير يهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة ودعم تطورها وديمومتها؛
- ✓ المبادرة بالتدابير وأجهزة الدعم والمساندة للمؤسسات الصغيرة، بالتشاور مع القطاعات المعنية؛
- ✓ السهر على وضع آليات التمويل الملائمة للمؤسسات الصغيرة، لا سيما في مرحلة الانطلاق وتسهيل الوصول إليها، بالتشاور مع القطاعات المعنية؛
- ✓ تشجيع التشاور بين الفاعلين والأطراف المعنية في تطوير المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة؛
- ✓ تشجيع تنظيم المؤسسات الصغيرة ضمن شبكات تعاونية من خلال نظم إنتاج مدمجة؛
- ✓ السهر على جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة واستغلالها ونشرها لإعداد خرائط النشاطات؛

3. **يكلف وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة، في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة**، بما يأتي:

- ✓ إعداد واقتراح سياسة واستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وتنفيذها وضمان متابعتها؛
- ✓ اقتراح الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالمؤسسات الناشئة؛
- ✓ اقتراح كل عمل وتدبير من شأنه تحفيز إنشاء المؤسسات الناشئة وترقيتها وتطويرها وتسهيل الإجراءات المتعلقة بذلك؛
- ✓ اقتراح كل تدبير من شأنه دعم تنافسية وديمومة المؤسسات الناشئة؛
- ✓ إعداد سياسة دعم الابتكار والبحث والتطوير في المؤسسات الناشئة، بالتشاور مع القطاعات المعنية؛
- ✓ وضع هياكل الدعم التي تتكفل بحاملي المشاريع؛

[1] مرسوم تنفيذي رقم 20-306مؤرخ في 27 صفر 1442الموافق لـ15 أكتوبر 2020، يحدد صلاحيات الوزير المنتدب المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 28أكتوبر 2020، ص 3.

- ✓ وضع آليات التمويل الملائمة للمؤسسات الناشئة وتسهيل الوصول إليها؛
- ✓ اقتراح كل عمل أو تدبير في إطار التكوين لفائدة المؤسسات الناشئة.

4. **يكلف وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة، في مجال ترقية وتطوير المشاتل والحاضنات والمسرعات**، بمايلي:

- ✓ إعداد واقتراح سياسة واستراتيجية ترقية وتطوير المشاتل والحاضنات والمسرعات للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة، وتنفيذها وضمان متابعتها؛
- ✓ اقتراح الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالمشاتل والحاضنات والمسرعات بالتشاور مع القطاعات المعنية؛
- ✓ تشجيع واقتراح كل عمل وتدبير، بالتشاور مع القطاعات المعنية، من أجل: وضع مشاتل وحاضنات ومسرعات، المبادرة بآليات لوضع علامة المشاتل والحاضنات والمسرعات؛
- ✓ إعداد برامج لتطوير المشاتل والحاضنات والمسرعات، وضمان تنفيذها ومتابعتها؛
- ✓ اقتراح كل تدبير من شأنه تنظيم وتطوير المشاتل والحاضنات والمسرعات؛
- ✓ اقتراح كل عمل أو تدبير، بالتشاور مع القطاعات المعنية، من شأنه تشجيع التعاون بين المشاتل والحاضنات والمسرعات خدمة لحاملي الأفكار المبتكرة والمؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة؛
- ✓ تجميع نشاطات المشاتل والحاضنات والمسرعات وتحسين التآزر بين القطاعات قصد توضيح الرؤية لدى صناديق الاستثمار؛
- ✓ وضع منشآت ومخابر بحث تقوم على مفهوم فكرة المدينة التكنولوجية وذلك من أجل دعم المشاتل والحاضنات والمسرعات؛

5. **يقترح وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة، في مجال اقتصاد المعرفة، وبالتشاور مع القطاعات المعنية، كل عمل يساهم في ترقية الابتكار والبحث والتطوير في تكنولوجيات الرقمنة ويشارك في ترقية تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وإدماجها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد** ويكلف بهذه الصفة، بما يأتي:

- ✓ إعداد واقتراح، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، السياسة والاستراتيجية الوطنية لاقتصاد المعرفة التي تضع ترقية وتطوير المعرفة والابتكار والتكنولوجيات الجديدة، لا سيما منها تكنولوجيات الرقمنة فيصلب شروط التنمية وتنفيذها وضمان متابعتها؛ لمشاركة في تحضير وإعداد المخططات والبرامج والمشاريع في ميدان الاقتصاد الرقمي والسهر على تجانسها؛
- ✓ ترقية الابتكار والتكنولوجيات الجديدة في جميع قطاعات النشاط، لا سيما قطاع التعليم والتكوين؛
- ✓ وضع آليات التمويل المخصصة لتطوير الابتكار والتكنولوجيات الجديدة والاقتصاد الرقمي، بالتنسيق مع القطاعات المعنية؛
- ✓ السهر على إنشاء نظم بيئية تشجع تطوير ونقل الابتكار ونتائج البحث إلى الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية لاسيما مؤسسات التعليم والتكوين والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والحاضنات لتحسين قدرتها التنافسية؛
- ✓ السهر، بالاتصال مع القطاعات المعنية، على إنشاء أقطاب الابتكار والأقطاب التنافسية، ولا سيما الحظائر السيبيريانية والأقطاب التكنولوجية والحظائر التكنولوجية؛
- ✓ تنسيق العمل وتحسين أوجه التآزر بين الهياكل المكلفة بترقية الابتكار داخل المؤسسات ومؤسسات التكوين والبحث العلمي؛
- ✓ تشجيع برامج الابتكار المستعرضة لتطوير أوجه التآزر بين مختلف قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي؛
- ✓ السهر، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، على إنشاء أنظمة بيئية لتنمية الاقتصاد الرقمي ومضاعفة الفاعلين في هذا القطاع، لا سيما مع ترقية الحظائر التكنولوجية والمؤسسات الناشئة المخصصة للتكنولوجيات الرقمية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- ✓ تشجيع وتنفيذ أعمال التعاون التي تساهم في الشراكة الاستراتيجية في ميدان اقتصاد المعرفة، لا سيما الاقتصاد الرقمي؛

- ✓ دعم الانتشار الإقليمي والدولي للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين الناشطين في ميدان الاقتصاد الرقمي؛

- ✓ تشجيع بروز مجتمعات الخبراء، والعمل على الاستفادة من المهن والخبرات والمهارات؛
- ✓ إعداد خريطة الابتكار والاقتصاد الرقمي، بالتشاور مع القطاعات المعنية؛

6. يسهر وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة، في إطار المهام المسندة إليه على ترقية وتنظيم التظاهرات العلمية والتقنية في الميادين ذات الأهمية؛

7. يبادر وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة، في إطار صلاحياته، بكل نص ذي طابع تشريعي وتنظيمي؛

8. **يقترح وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة، لضمان تنفيذ مهامه وتحقيق الأهداف المنوطة به، تنظيم الإدارة المركزية والمؤسسات الموضوعة تحت إشرافه ويسهر على حسن سيرها في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها؛**

9. يقترح وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة، إنشاء أي مؤسسة للتشاور و/ أو بالمهام التنسيق بين الوزارات وكل جهاز من شأنه التكفل الجيد المسندة إليه؛

10. يقوم وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة بإنشاء علاقات تعاون في مجالات اختصاصه على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفقا للقواعد والإجراءات ذات الصلة؛

11. يعمل وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة على وضع منظومة المعلومات والتقييم والرقابة المتعلقة بالنشاطات التي تدخل في مجال اختصاصه[1].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، **المرجع نفسه**، ص 4.

المبحث الثاني: أهم إنجازات الوزارة: دراسة تقييمية من 2019-ماي 2023

كان ولازال هدف الحكومة من انشاء وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة هو تدارك التأخر الذي سجلته الجزائر واللحاق بركب البلدان الافريقية على الأقل التي شهدت تقدما ملحوظا في المجال باعتبار ان المعرفة والابتكار والشركات الناشئة محرك الاقتصاديات والمشارك العصري في زيادة الناتج الخام للدول.

المطلب الأول: قراءة في مخططي عمل الحكومة 2020-2021

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى مختلف الإجراءات والتدابير المسطرة والمتعلقة بإنجاح مناخ أعمال المؤسسات الناشئة والمصغرة واقتصاد المعرفة التي جاء بها كل من مخطط عمل الحكومة 2020-2021، تنفيذا لبرنامج رئيس الجمهورية والذي يرمي إلى استجابة مطالب المواطنين.

وبداية بمخطط عمل الحكومة 2020 والذي تضمن خمسة فصول:

- ✓ بناء جمهورية جديدة نابعة من عمق التطلعات الشعبية: بنمط جديد للحكم يتسم بالصرامة والشفافية والممارسة الكاملة للحقوق والواجبات؛
- ✓ الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي: بمراجعة الأنظمة المالية والبنكية والجبائية وتحقيق الانتقال الطاقوي وتطوير منشآت لدعم تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبناء اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي السريع، ضمن مقاربة اقتصادية لمكافحة البطالة وترقية التشغيل؛
- ✓ التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية؛
- ✓ من أجل سياسة خارجية نشطة وسابقة التأثير؛
- ✓ تعزيز الامن والدفاع الوطنيين[1].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة**: من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 04 فيفري 2020.

صدر مخطط عمل الحكومة 2020 في 04 فيفري 2020آتضمن 76 صفحة مع الواجهة بخمسة فصول لخصت مخطط عمل أول حكومة تمخضت عن الحراك الشعبي 22 فيفري 2019، وشملت كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

استغرق في تحضير هذا المخطط قرابة 40يوم، وطرح للمناقشة على البرلمان لمدة يومين فقط وهذا ما سبب توترا داخل قبة البرلمان حيث أنه لا يمكن دراسة وثيقة رسمية جاءت بإصلاح شامل وكامل للجزائر في هذه المدة القصيرة [1]، لذلك كان لا بد من إعطاء وقت كاف للمناقشة لأجل معرفة مكامن النقص ومواطن الضعف في مختلف التفاصيل. وتجدر الإشارة أنه لابد أن يخرج مخطط عمل الحكومة من كونه مجرد نص قانوني، إنما يستلزم التعبير عن وجود إرادة سياسية لأجل المساهمة في بناء جزائر جديدة.

أعرب أعضاء مجلس الامة عن ارتياحهم التام لمضمون المخطط الرامي إلى الاستعجال لاعتماد مراجعة عميقة لأنماط الحكامة واستنباط قواعد جديدة لإنجاح سياسات التنمية وخلق ديناميكية تفاعلية وهو ما يتضح جليا في عناوين فصول المخطط والذي تناول مقاربة اقتصادية جديدة مبنية على ما اصطلح عليه بالثالوث الاقتصادي:" الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي، التحول الرقمي"، وعلى إثر ذلك نال التصويت الإيجابي من طرف الأعضاء.

جاء كذلك مخطط عمل الحكومة مراهنا على الاستثمار في الرأس مال البشري وترقية التنمية البشرية وتحسين وتطوير المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والتعليم المهنيين والتعليم العالي وتثمين البحث العلمي والابتكار والتميز إيمانا بإنجاح أولى خطوات اقتصاد المعرفة. كذلك ركز المخطط على عصرنة النظام البنكي والمالي وتعميم وسائل الدفع الالكتروني على عملاء البنوك بهدف التخفيف من المعاملات النقدية وانشاء بنوك متخصصة وصناديق استثمار متخصصة للسكن والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة وتعزيز قطار تطويرها باعتبارها مورد اقتصادي هام للبلاد دون تمييز بين المؤسسات

[1] أميرة بثينة مزيان، **مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة (2020-2022)، دراسة حالة الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات المصغرة**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص سياسات عامة ونظم مقارنة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جوان 2022، ص 49-50.

العمومية والخاصة ووضع جهاز ملائم لدعمها والعمل على التحسين الجوهري لمناخ الاعمال لتحسين القدرة التنافسية وتجديد الإطار القانوني لتشجيع مختلف الاستثمارات[1].

إن عرض مخطط عمل الحكومة بشكل وجوبي على مجلس الأمة يتم التطرق فيه إلى المحاور الكبرى فقط عكس عرض المجلس الشعبي الوطني والذي يكون العرض بشكل من التفصيل لمحاولة الإقناع

والخضوع للنقاش في ادق التفاصيل لقياس مدى ثقة الأغلبية البرلمانية في الحكومة من خلال طلب تزكية مخطط العمل الذي ترغب في تطبيقه طوال تواجدها في السلطة.

من الملاحظ أن مخطط عمل الحكومة تطرق نظريا إلى أهم الجوانب التي من شأنها تحقيق إصلاح شامل في مختلف المجالات خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها، على أمل أن تكون خطة ملموسة في انتظار ما ستسفر عنه الممارسة الواقعية للإجراءات.

مخطط عمل الحكومة 2021:

جاء مخطط عمل الحكومة سبتمبر 2021 من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ذكر الوزير الأول أن هذا المخطط هو بمثابة الخط التوجيهي لعمل الحكومة ويتضمن الأولويات الواجب إنجازها كما أنه ذو طابع عملي مبني على تشخيص دقيق للواقع بنظرة استشرافية مع الأخذ في الحسبان ضرورة تحقيق الانتعاش الاقتصادي وصولا إلى الاكتفاء الذاتي مرورا بالتحولات السريعة التي يعرفها العالم.

تضمن فهرس هذا المخطط خمسة فصول تمثلت في:

1. تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة، من خلال: عصرنة العدالة وتعزيز الحريات، حوكمة متجددة من اجل مزيد من الأداء والشفافية، ترسيخ وتعزيز وحماية مقومات الهوية الوطنية؛
2. من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين، من خلال: تعزيز دعائم الإنعاش، تطوير القطاعات المساهمة في التنمية والنمو الاقتصاديين، سياسات تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات، ترقية التشغيل ومكافحة البطالة، تطوير منشآت الدعم الأساسية؛
3. من أجل تنمية بشرية وسياسية واجتماعية مدعمة، من خلال: تعزيز الرأسمال البشري، تحسين الإطار المعيشي للمواطنين، سياسة اجتماعية فعالة وعادلة؛
4. من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية؛

[1] بيان حول مناقشة مخطط عمل الحكومة، http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-10-05-06-52-20/4058-2021-09-21-17-32-28(2023/04/13)، على الساعة 15:40.

5. تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين.

إذا فقد جاء هذا المخطط كتكملة وتوسيع لما جاء في مخطط 2020 خاصة ما تعلق بالجانب الاقتصادي، أين تم التركيز على الإصلاح المالي والبنكي، واقتصاد المعرفة والبحث العلمي والتنمية والابتكار، وتطوير المؤسسات الناشئة كآلية للإسراع في تحقيق التحول الرقمي ودعم وتطوير المؤسسات المصغرة لدعم وترقية تشغيل الشباب و مكافحة البطالة وتسريع النمو الاقتصادي، لبناء اقتصاد قوي أساسه الشباب والكفاءات المحلية ومنه التعبير عن قوة الدولة في الساحة الدولية بعيدا عن مجال الطاقة الغير مستديمة والتي أصبحت تشكل رهان وتهديد، وعليه لا بد من التخلي تدريجيا عليها والاتجاه إلى مورد دائم

لا ينضب ألا وهو المعرفة والأعمال الريادية والمقاولاتية والهدف الأول لذلك تحقيق التنويع الاقتصادي دون المساس بأمن وسيادة الدولة والشعب.

ذكرت مقدمة مخطط عمل الحكومة 2021 أن هذا الأخير جاء في ظرف استثنائي سببه الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19، ما شكل تحديا كبيرا أمام إنجاح الإنعاش الاقتصادي.

وتحسبا لمعالجة الهشاشة الهيكلية في البلاد التي تمس قطاع الاقتصاد على وجه الخصوص والتي جاءت نتيجة التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، ذكر المخطط أن الحكومة ستعمل في إطار رؤية استراتيجية ترمي إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، بداية بعصرنة المنظومة المالية والمصرفية باعتبارها حجر الزاوية لكل نجاح اقتصادي، والعمل كذلك على تحسين مناخ الاستثمار بشكل أوسع من خلال التسهيلات لإنشاء مؤسسات وتيسير الحصول على القروض وكل ما يساهم في ذلك، العمل كذلك على عصرنة الغدارة بعيدا عن البيروقراطية وتوسيع وتنويع مصادر التمويل خاصة مع القطاع الخاص، وإصلاح التجارة والتجارة الخارجية ومواصلة الإصلاحات الجبائية، كما تم ذكر في آخر المقدمة أن هذا المخطط قد استند على جملة من التوصيات وليدة التظاهرات الكبرى الرامية إلى ترقية دعائم الاقتصاد، ومن بين هذه التظاهرات : الجلسات الوطنية حول اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة التي أفضت

نتائجها بتوصيات تشجع البحث والتنمية ووضع آليات لتمويل الابتكار وحماية الملكية الفكرية واللجوء إلى نقل التكنولوجيا وترقية الاقتصاد الرقمي[1].

المطلب الثاني: حصيلة نشاطات وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة

لقد عرض بيان السياسة العامة 2022 أهم ما توصلت إليه الحكومة، في إطار المقاولاتية والبحث والتطوير واقتصاد المعرفة في هذه المدة والتي يصفها بالناجحة، تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين مخطط عمل الحكومة وبيان السياسة العامة يكمن في أن هذه الأخيرة تأتي بعد سنة في شكل تقييمي بعد اتباع مجموعة من البرامج المتضمنة في مخطط عمل الحكومة أي عرض النتيجة المحققة في الميدان وهل هناك نجاح أو فجوة لتدارك أي نقائص في قادم الأيام[2].

وقد جاء في بيان السياسة العامة، أنه وفي إطار ترقية المقاولاتية تم إدراج العطلة الخاصة لإنشاء المؤسسات ووضع ترسانة من النصوص التنظيمية سمحت بإعادة تنظيم أجهزة إنشاء المؤسسات المصغرة وتسيير القرض المصغر وكذا إدراج العديد من الأحكام تتضمن تحفيزات جبائية لترقية المقاولاتية ضمن قوانين المالية في السنتين السابقتين .وفي نفس السياق، تم إيداع قانون المقاول الذاتي، بحيث يهدف هذا القانون إلى تأطير مختلف الأنشطة الغير مؤطرة بقانون خاص بغية إدراجهم ضمن قنوات العمل الرسمية .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة**: من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية"، 22 سبتمبر2021.

[2] الفرق بين مخطط عمل الحكومة وبيان السياسة العامة، https://www.youtube.com/watch?v=ORvzbhqDRjU (2023/05/01)، على الساعة 17:00.

وفي مجال تطوير العقار الاقتصادي وضمان الاستغلال الأمثل له، وإدراكا منها بأن تحسين العرض العقاري يعد شرطا أساسيا من أجل نجاح مسار ترقية الاستثمار وبالتالي إنعاش الاقتصاد، واصلت الحكومة عمليات تطهير العقار الصناعي مما سمح باسترجاع 3519 قطعة، بمساحة 1553 هكتار، كما تعمل الحكومة على إنجاز 6 مناطق صناعية، 3 منها ستوضع حيز الاستغلال قبل نهاية هذه السنة .

وفي مجال تعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتنمية والابتكار، بادرت الحكومة بإنشاء جهاز إيداع براءات الاختراع لفائدة حاملي المشاريع، حيث خصصت له غالف مالي أولي ب 500 مليون دينار، حيث تم تسجيل 170 براءة إختراع (نوفمبر 2022).

فضلا عن ذلك فقد تم وضع ترسانة من النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة والمحفزة للمؤسسات الناشئة ونشاطات البحث والتطوير قصد اقتراح حلول مبتكرة والحد من التبعية التكنولوجية

وكذا التعجيل بوتيرة التحول الرقمي، كالتجارة الإلكترونية، شركة الأسهم المبسطة، وغيرها من الإجراءات التي سمحت ببروز مناخ محفز لخلق المؤسسات الناشئة وتطويرها[1].

عرض السيد الوزير الأول بيان السياسة العامة للحكومة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني الاثنين 03 أكتوبر2022، واستكمالا لهذه النشاطات المحفزة على التنويع الاقتصادي في الجزائر، تعمل وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة جاهدة لإنجاح مختلف الخطط والبرامج المسطرة في هذا الإطار، فبعد النجاح الذي حققته كوزارة منتدبة تمت ترقيتها إلى وزارة كاملة بموجب التعديل الحكومي الأخير في 08 سبتمبر 2022 بأمر من رئيس الجمهورية وإلحاق حقيبة المؤسسات المصغرة بها.

وإضافة على ما جاء في بيان السياسة العامة، وعلى ما تم عرضه في الفصل الثاني، فقد سجلت الوزارة عدة نشاطات أخرى لتعزيز التحول الاقتصادي بعقد عدة اتفاقيات مع قطاعات أخرى وزيارات لعدة ولايات لتدشين حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة واستقبال لخبراء وعلماء وإقامة عدة مسابقات في المجال لمناسبات مختلفة، وفيما يلي عرض لأهم ما قامت به الوزارة منذ استحداثها كوزارة منتدبة إلى غاية ترقيتها إلى وزارة كاملة:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **بيان السياسة العامة 2022**، 03أكتوبر 2022.

- ✓ عملت الهيئة كوزارة منتدبة على هامش مشاركتها في المنتدى العربي للاقتصاد الرقمي الذي نظمته دبي في 13 فيفري2022 على برمجة لقاء ثنائي مع وزير الصناعة والتجارة الروسي دينيس حيث تم البحث في إمكانيات التعاون الجزائري الروسي في مجال المؤسسات الناشئة والابتكار، ولقاء أصحاب المشاريع والمؤسسات الناشئة الجزائريين المقيمين بالإمارات مؤكدين على دعم الحكومة لهم لمحاولة نقل خبراتهم إلى ارض الوطن؛
- ✓ المشاركة كوزارة منتدبة في فعاليات المؤتمر العالمي لريادة الأعمالGEC ، المُقام بمدينة الرياض (المملكة العربية السعودية) من 27 إلى 30 مارس 2022، ممثلة عبر مدير المؤسسات الناشئة على مستوى الوزارة، ومدير مسرع المؤسسات الناشئة ألجيريا فانتور، هدف هذا المؤتمر العالمي إلى جمع رواد الأعمال، والخبراء وصناع السياسات لوضع خارطة طريق لريادة الأعمال العالمية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد 19[1]؛

- ✓ أعلنت كوزارة منتدبة لدى الوزير الأول المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة عن إطلاق أول برنامج تلفزيوني في الجزائر خاص بالابتكار، هذا وتقوم فكرة البرنامج على عرض مشاريع المؤسسات الناشئة على كبريات الشركات في الجزائر والمستثمرين الملاك (Business Angels) من أجل إقناعهم للاستثمار في مؤسساتهم من خلال تنظيم جولات تمويلية وعروض تقديمية يُشرف عليها أصحاب المؤسسات الناشئة والمشاريع المُبتكرة. وبغرض استقطاب المُهتمين بالبرنامج، أطلقت الوزارة أرضية رقمية للاستقبال طلبات المشاركة، حيث يمكن التسجيل من خلال الرابطwww.ibtikar.tv
- ✓ أصدرت مجلة فوربس العالمية في نسختها الإفريقية تصنيفاً لأكثر الشخصيات تأثيراً في القارة لعام 2022، لمن هم دون الثلاثين سنة؛ حيث تم تصنيف السيد ياسين المهدي وليد في المرتبة التاسعة، بناءً على السياسات العامة التي قادها الوزير لصالح النظام البيئي للمؤسسات الناشئة و الإبتكار في الجزائر، حسب ما ورد في العدد الأخير للمجلة؛
- ✓ تم استقبال المنسق المقيم للأمم المتحدة بالجزائر السفير أليخاندرو ألفاريز ومديرة مكتب منظمة العمل الوطنية لبحث فرص التعاون في المؤسسات الناشئة في 2022/11/27؛

[1] Ministry of Knowledge Economy and Startups, https://web.facebook.com/startupdzair (2023/04/27)، على الساعة 18:00.

- ✓ تم لقاء سفير جمهورية سنغافورة بالجزائر في 2022/11/22 لإنشاء قنوات اتصال بين البلدين وتبادل الخبرات في مجال الابتكار؛
- ✓ تم استقبال وزير الصناعة والتجارة بجمهورية التشيك وسفيرة الدولة بالجزائر في 2022/11/22 لتقريب وجهات النظر والتعاون في مجال المؤسسات الناشئة؛
- ✓ المشاركة في الطبعة الثامنة للحوار المتوسطي المنعقد بروما بإيطاليا في 2022/12/03، وتم تقديم محاضرة من طرف السيد وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة معنونة بالاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتأكيد على أهمية المنطقة في المجال وعرض مختلف القوانين الجديدة في الجزائر المتعلقة بالاستثمار؛ كما تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين مؤسسة ترقية و تسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة -ALGERIA VENTURE- و كل من الصندوق الإيطالي للإبتكارCDP ، و الشبكة الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطةINSME ، لترقية النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر.
- ✓ افتتاح المؤتمر الافريقي للمؤسسات الناشئة بمشاركة 30 وفد افريقي وهذا يومي 05-06ديسمبر تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية الجزائرية وبتنظيم من الوزارة، لتبني أول خارطة طريق

افريقية بخصوص دعم النظام البيئي الافريقي للشركات الناشئة، لاستحداث آليات تؤسس لأول تعاون افريقي في المجال كأولوية اقتصادية في إطار البرامج الحكومية والتنموية للدول الافريقية، وقد جاء في مخرجات الملتقى: إنشاء نقاط اتصال وطنية وتشكيل أمانة دائمة للمؤتمر الافريقي للمؤسسات الناشئة لمتابعة وتفعيل خارطة الطريق، تبني فكرة انشاء مجلس وزاري افريقي مكلف بالمؤسسات الناشئة بالاتحاد الافريقي، تعيين حاضنة أو مسرعة لتكون نقطة[1] اتصال للنظام البيئي كنقطة ربط بين مختلف الأنظمة البيئية الافريقية، دراسة جدوى انشاء صناديق تمويل افريقية مشتركة للمؤسسات الناشئة وتسهيل تنقلها وتبادلها بين الدول، وذلك باعتبار افريقيا أولى بكفاءاتها ولمحاربة هجرة الادمغة ونخبها الابتكارية؛

[1] https://web.facebook.com/startupdzair،**المرجع نفسه**.

- ✓ حصدت الجزائر المرتبة الأولى عالميا في تصنيف ترتيب الشبكة العالمية لريادة الاعمال وذلك بتاريخ 2022/12/21، بناء على النشاطات والأحداث المنظمة في المجال، خاصة بأسبوع المقاولاتية في شهر نوفمبر من نفس السنة بمعدل 2187 نشاط؛
- ✓ تنظيم محاضرات من 27-29 ديسمبر 2022 برعاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة ووزارة الثقافة والفنون والمسرعة الجزائرية ألجيريا فانتور بحضور عدة علماء جزائريين قادمين من مختلف دول العالم؛
- ✓ تم تكريم الشركة الناشئة Farm AI الفائزة بالمرتبة الثانية في المسابقة العالميةTech 4 good ، وتم الإعلان على أن سنة 2023 سنة للذكاء الاصطناعي، كما تمت الإشادة كذلك بأبطال العالم في تصميم الروبوت في المسابقة العالمية « غلوبال روبوكو » في طبعتها الأولى المُقامة ما بين 1 نوفمبر و 18 ديسمبر 2021؛
- ✓ في بيان إعلامي نشر بتاريخ 2023/01/16 ذُكر أنه تم استحداث لجنة وزارية للبحث في مستقبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قبل أسبوع من تاريخ البيان؛
- ✓ وكما جاء في بين السياسة العامة تم اصدار إعفاءات ضريبية وجبائية في ميدان البحث والتطوير والابتكار المفتوح، والاستثمار في الشركات الناشئة وأهم اجراء ما تعلق بقانون المقاول الذاتي؛

- ✓ تم في 27 جانفي 2023 الإعلان عن مشروع صندوق جديد لرأس مال المخاطر يحمل اسم SEAF Algerian innovationبقيمة 80 مليون دولار، بعد أن وقع المدير العام للمسرعة العمومية للمؤسسات الناشئة Algeria venture اتفاقية مع مدير الاستثمارات على مستوى الصندوق الاستثماري الدولي SEAF وهو صندوق أمريكي لتمويل المؤسسات الناشئة؛
- ✓ وفي 2023/02/07 تمت مناقشة مشروع النقد والقرض مع لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني بحضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، والتأكيد على أهمية المشروع والذي سيدفع لبروز شركات ناشئة في العديد من المجالات وخاصة أنه سيدرج ولأول مرة وسطاء الدفع الالكتروني Payment service providerالتي من شأنها تطوير التعاملات النقدية في بلادنا وتأسيس البنوك الرقمية واستحداث الدينار الرقمي؛

- ✓ تمت زيارة العديد من الولايات والجامعات من طرف وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة برفقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي فقد تمت زيارة تلمسان في 2023/01/28، وولاية المدية لتدشين حاضنات لشركات ناشئة بالجامعة في 02/11 من نفس العام، وزيارة ولاية قسنطينة وتدشين 400 فضاء مخصص للشركات الناشئة والحاضنات، ومركز لنقل التكنولوجيا والنمذجة وحاضنة مخصصة للبيوتكنولوجيا وأخرى للذكاء الاصطناعي في مساحة تقدر ب 178 هكتار، وهو ما يترجم حجم الكفاءات التي تزخر بها الولاية، وفي برنامج الزيارات تمت زيارة كذلك ولاية الطارف للوقوف على معرض للشركات الناشئة وتدشين حاضنة أعمال للمشاريع المبتكرة في 2023/03/24، وزيارة معرض آخر للمشاريع المبتكرة بولاية عنابة في 2023/03/22 فيها مجمع المؤسسات الناشئة أين تم تدشين 40 مقر وزيارة مركز الابتكار هناك، وتم تدشين فضاءات للمؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة.
- ✓ إقامة ندوة حول تصدير منتوجات الصناعات التقليدية المنظم من طرف قطاعي المؤسسات المصغرة والسياحة بقصر المعارض بالعاصمة، مع التركيز على دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وبمشاركة شركات ناشئة مطورة لمنصات تجارة الكترونية تعمل على مساعدة الشركات[1]

المصغرة في تسويق منتوجاتهم على مختلف المستويات، ومنه تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر،وهو ما جاء في البيان الإعلامي المنشور في 2023/02/26؛

- ✓ تمت رعاية صالون التشغيل في 26 فيفري 2023 المنظم من طرف Algeria Emploitic.com أين تم فيه عرض عروض التوظيف من طرف الشركات الناشئة أين مثلت 30 % من الشركات المشاركة تم فيه التصريح انه تم استحداث في سنة 2022 14 ألف وظيفة من طرفها؛
- ✓ باقتراح من الجزائر ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة على الاتحاد الافريقي في 2023/03/02 في بيان إعلامي بإمكانية تبني قرار حول إعلان الجزائر لتنمية المؤسسات الناشئة في دورته الـ42 بأديس أبابا، وهو الاقتراح الصادر عن المؤتمر الافريقي للمؤسسات الناشئة المنظم

[1] https://web.facebook.com/startupdzair، المرجع نفسه.

بالجزائر يومي 05-06 ديسمبر 2022 وهذا في إطار برنامج التعاون الدولي الخاص بالوزارة، بهدف تعزيز النظام البيئي المحلي بربطه مع مختلف الأنظمة البيئية الجهوية والقارية بما يخدم المصلحة المشتركة؛

- ✓ تنظيم الملتقى الوطني الأول في مجال المؤسسات الناشئة في مجال الفضاء بوهران، وذلك في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للفضاء آفاق 2040 بالتعاون مع الوكالة الفضائية الجزائرية ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية يوم 2023/03/09في مركز تطوير الأقمار الصناعية، وتم إصدار الدعوة لهذا الملتقى يوم 2023/02/20؛
- ✓ إقامة يوم دراسي حول الطائرات المسيرة بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي وعدة إطارات ومدراء مؤسسات عمومية في 2023/04/13 بمقر مؤسسة ألجيريا فانتور في سياق ديناميكية التغير التكنولوجي؛
- ✓ حضور احتفالية يوم 16 أفريل 2023 بمناسبة يوم العلم المقامة في مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة المتواجدة في بابا حسن في العاصمة، بزيارة عدة شركات ناشئة رائدة في مختلف الاختصاصات والمشاريع المبتكرة وتكريم حاضنات أعمال وتقديم محاضرة في مجال الاتصالات والذكاء الاصطناعي؛
- ✓ المشاركة في القمة السادسة لتحول افريقيا Transform Africa sumitالمنعقدة في فكتوريا فالس في زيمبابوي 25-2023/04/26 بمبادرة من طرف Smart Africa allianceبالتعاون مع دولة زيمبابوي، تهدف إلى مناقشة العديد من النقاط المتعلقة بالتحديات التي تواجه القارة الافريقية في مجال

الابتكار والمجال الرقمي والاتصال، شعار القمة كان " الاتصال والابتكار والتحول" لإرساء ديناميكية لتسريع الثورة الرقمية الجارية في افريقيا ب2023/04/24[1].

يمكن القول كذلك أن المؤسسات الناشئة مست جميع المجالات، بحيث أن العامل الذي يشكل طبيعة المؤسسة هو الإشكالية والفئة المستهدفة، وبالتالي يتم تحديد طبيعة المؤسسة وسياستها وفي هذا الإطار، فعلامة المؤسسة الناشئة، والمشروع المبتكر وحاضنة أعمال التي تُمنح لها فائدتين، أولها أن

[1] https://web.facebook.com/startupdzair، المرجع نفسه.

المؤسسة الناشئة تستفيد من الإعفاء الضريبي وثانيا خلق كيان أساسي لها، علامة المشروع المبتكر تساعد في التسهيل للحصول على التمويل، وحاضنة الاعمال تساهم في رسم خارطة وطنية تدعم هذه المؤسسات، ومنه إمكانية الولوج إلى صندوق التمويل ASF برأس مال مخاطر لا يتعدى 30 % لأن العلامة وحدها غير كافية للحصول على التمويل أي لابد من دراسة أخرى، تجدر الاشارة إلى أن طريقة التمويل تتماشى والشريعة الإسلامية، كما تمنح الوزارة للمؤسسات تسهيلات جمركية في استيراد المواد.

تم إحصاء إلى آخر سنة 2022 5000 طلب منذ انطلاق الموقع للحصول على العلامة، 1200 منها تحصلوا عليها بين مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر ومن 1200 تسعون مؤسسة فقط حصلوا على التمويل، القطاع الحاصل على أكبر حصة هو قطاع الفلاحة بحيث تستقطب الكثير من المشاريع، نجد حتى في قطاع الموضة مؤسستين ناشطتين تحت اسم الجوالي وأخرى لإعادة بيع الملابس بسعر مناسب لماركات عالمية، الاثنتين مقرهما بجاية.

فيما يخص آليات المساعدة، تمت ملاحظة أنه من بين المشاريع المبتكرة عدد قليل من براءات الاختراع، وعليه تعمل وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة على برنامجين للدعم الأول تحت اسم Patent programللدعم والمراقبة للحصول على براءات اختراع وطنية أو دولية يمول عن طريق حساب التخصيص عبارة عن هبة أو مساعدة، الثاني KIK program لتمويل أصحاب النماذج بمبلغ 100 مليون لطرح النموذج الاولي للمشروع أو المؤسسة.

وكذلك بعض الآليات التي ترجمت في شكل قوانين تم عرض أغلبها في الفصل الثاني، حيث شاركت الوزارة في التفكير في قانون عطلة لمدة سنة للموظفين من أجل انشاء مؤسسة، وبالتالي القدرة في تحصيل الفرصة الاقتصادية للمشروع من خلال دراسة سيكولوجية الموظف.

بخصوص اتفاقيات الوزارة لتفعيل هذا النظام الجديد على المستوى الوطني تم تقريبا الابرام مع جميع القطاعات وعلى رأسها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي باعتبار الجامعة منجم الأفكار، ثم يليها قطاع الفلاحة. أمّا دوليا تم ابرام اتفاقية مع إيطاليا وتونس وهي اتفاقية مهمة جدا كون أن تونس سبقتنا

في هذا المجال بحيث لديها نوعية لا يستهان بها من المؤسسات الناشئة لكنهم يعانون من مشكلة التمويل وبالتالي هنا تتدخل الجزائر لاستقطابهم ومنحهم العلامة ثم التمويل ومباشرة العمل كمؤسسات جزائرية، كذلك هنالك اتفاقية مع ألمانيا في إطار مشروع دولي "الوكالة الوطنية لدعم التنمية الاتحاد الأوربي لدعم نظم بيئية للمؤسسات الناشئة"، ومع نيجيريا وجنوب افريقيا عن قريب[1].

خلاصة الفصل:

تعكف وزراه اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة على إحداث إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي للشركات الناشئة، من خلال وضع خارطة طريق لدعم وتمويل هذا النوع من المؤسسات وتمكينها من لعب دور هام في الاقتصاد الوطني، والنهوض باقتصاد المعرفة كمحاولة للحاق بالركب العالمي في هذا المجال.

[1] مقابلة مع السيدة ن.أ مكلفة بالدراسات التلخيص على مستوى وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، **مرجع سابق.**

ويتم حاليا العمل على تعزيز هذا الإطار بمختلف التشريعات والتنظيمات، وكذلك محاولة العمل على تفعيل استراتيجية جديدة لإعادة هيكلة قطاع المؤسسات المصغرة لتدارك الخسائر التي سجلها في الماضي، وبخصوص اقتصاد المعرفة وحسب ما تم تحصيله يتم العمل على وضع قانون أساسي خاص به، ما يحتاج لخبراء متمكنين ووقت طويل.

ما حققته وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في هذا الوقت القصير، يعكس مدى فاعلية سياستها في تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، ومدى جدية الأمر والرغبة في الانتقال إلى اقتصاد يلبي معايير أنجع الاقتصاديات في العالم. كما تعمل على خلق نظام بيئي فعّال في المجال، وانشاء مؤسسات ناشئة تعدت قيمتها المليار دولار، وبالرجوع إلى مخطط عمل الحكومة والنقاط التي تم التعهد بتنفيذها خاصة 7 و8، نخلص إلى أنها نُفِّذت كلها تقريبا ماعدا القانون الأساسي لاقتصاد المعرفة كما سبق ذكره.

الخاتمة

الخاتمة:

واعتبارا من مختلف العناصر التي تم التطرق إليها والبحث فيها في مختلف محطات الدراسة، تبيّن أن وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة كهيئة رسمية، تعكس جهود الدولة الجزائرية في تبنّي نموذج اقتصادي جديد، إذ قامت بمجهودات ونشاطات قيّمة على مختلف الأصعدة والمستويات، رغم مختلف نقائص وتحديات الواقع الجزائري، وعليه فالبحث في مختلف سياقات المتغيرات الثلاث المكونة لاسم الوزارة واقعها في الجزائر وصولا إلى دراسة قانونيَّةُ ومؤسساتيَّةُ الوزارة، مكّننا من معرفة واستنتاج أنّ العالم اليوم مقبل على عصر أصبحت فيه المعرفة المورد الوحيد القادر على خلق ميزة تنافسية وقيمة مضافة للأفراد والمؤسسات والأمم باعتبارها طريقا للتنمية المستدامة، بدلا من الأرض والملموسات والماديات في اقتصاد أضحى يعرف في أيامنا هذه بالاقتصاد التّقليدي. واعتبارا من هذا ظهر اقتصاد المعرفة كحقيقة تفرض نفسها على جميع دول العالم باعتبار هذه الأخيرة أساس العمليّة الاقتصاديّة، قائمة على الاستمراريّة والربح فيها أمر لا شك فيه.

وكإحدى مبادرات التوجه لتبني اقتصاد المعرفة تُذكر المؤسسات الناشئة كآلية وكهدف في آن واحد، ولأن النهوض باقتصاديات الدول هدف مشترك للمؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها، تشكل هذه الأخيرة مع المؤسسات المصغرة والناشئة كأعمال ريادّية نسيجا من نشاط اقتصادي، له دور فعال في خلق التنمية الاقتصادية المستدامة، التي أكدت نظرياتها الحديثة على اقتصاد ومجتمعات المعرفة، وكما هو متعارف عليه روح المبادرة الميزة الأساسية للمقاولاتية، أضحت اليوم آلية يتم من خلالها توليد معارف يتم نقلها إلى السوق والولوج فيه بطريقة ذكية باعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى مؤخرا للانتقال إلى اقتصاد أكثر قوة من خلال تطوير القطاعات المساهمة في التنمية الاقتصادية خارجا لكن غير بعيد عن عائدات المحروقات، وتعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي، من خلال ترقية إطار تطوير المؤسسات والمقاولاتية والإسراع في تحقيق الانتقال الرقمي وتطوير المؤسسات الناشئة وتعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتنمية والابتكار، وعلى هذا الأساس استحدثت الحكومة الجزائرية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، والتي تعمل حاليا على تنفيذ ما جاء في مختلف البرامج والمخططات الصادرة، وفق خطط مدروسة هدفها خلق إطار قانوني ومؤسساتي مرن، ومناخ ملائم للأعمال الريادية المبتكرة وغيرها لتشجيع ودعم المؤسسات الاقتصادية الناشئة والمصغرة. وعلى هذا الأساس قادتنا الدراسة إلى عدّة نتائج أبرزها تمثلت في:

1. العالم نحو نمط اقتصادي جديد يغير وسيغير كل آليات التفكير والإبداع على اعتبار أن الاقتصاد كان ومازال محور الحياة ومحركها الدافع؛
2. النتائج الجيدة المسجلة في مختلف مؤشرات اقتصاد المعرفة تنمّ عن نجاح الدولة في الاندماج في هذا الأخير؛
3. تشكل المعرفة، إدارة المعرفة، مجتمع المعرفة، رأس المال الفكري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العناصر الممهدة للطريق نحو اقتصاد المعرفة؛
4. المؤسسات المصغرة تتسم بسهولة التسيير وتساهم في حل جزء من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية؛
5. التكنولوجيا المتطورة ضرورية لنجاح المؤسسات الناشئة والمصغرة لاعتمادها على والابداع والابتكار لخلق الميزة التنافسية؛
6. تواجه الدول العربية في سعيها نحو اقتصاد المعرفة عدم كفاءة أفرادها في استخدام هذه المعرفة كمفتاح للنمو الاقتصادي؛
7. الجزائر على غرار الدول العربية بعيدة كل البعد على اقتصاد المعرفة لوجود مجموعة من التحديات الاقتصادية والتنموية التي تختلف من بلد إلى آخر وتتفاوت كمّا ونوعاً؛
8. الدول العربية لاتزال موقع المتلقي لا المنتج فثقافة التغير والتأقلم مع متطلبات التطور المعرفي لم تصلنا بعد؛
9. ارتفاع أسعار النفط في الجزائر ساهم في إنعاش الخزينة العمومية، مما ساهم في تبني خطط جديدة لتجسيد خطط التنويع الاقتصادي من بينها دعم المؤسسات الناشئة والمصغرة؛
10. تعمل الجزائر على تهيئة البيئة التشريعية القانونية والمؤسساتية بالعمل على حماية الملكية الفكرية وتشجيع براءات الاختراع وتبسيط مختلف الإجراءات لاستقطاب الشباب لهذا المجال؛
11. آليات الدعم التي استحدثتها الحكومة الجزائرية للمؤسسات الناشئة تترجم جهود الدولة المتكاثفة وإرادتها في تبنيها فعليًّا كنمط للتنويع الاقتصادي؛
12. تبنت الجزائر المؤسسات المصغرة كنموذج اقتصادي منذ 1995 وساهم في دعم نجاحها عدة هيئات عمومية لكنها كتجربة باءت بالفشل لفشل سياسة التسيير؛

13. للأهمية الكبرى التي تلعبها المؤسسات المصغرة في الاقتصاد من الضروري إصلاح ما أفسدته السياسة الجزائرية المنتهجة سابقا وضرورة تبني أخرى جديدة أكثر نجاحا؛
14. وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة المستحدثة في الحكومة الجزائرية تعمل على بناء وتجسيد وتنفيذ ما تم تحديده في مخطط عمل الحكومة 2020-2021؛
15. رغم قلة الموارد البشرية المسيرة لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة إلا أن نشاطها في تزايد ملحوظ؛
16. تحضى الوزارة بالاهتمام الرسمي وحتى اهتمام المواطنين ما يبشر باطلاعهم واهتمامهم بريادة الأعمال.

وبناء على هذه النتائج المتوصل إليها، لابدّ للجزائر كدولة قويّة بمواردها المادية والبشرية إصلاح وتغيير جذري تعاضدي بين جميع القطاعات، وإعادة تكييفها بناءً على أولوياتها، و لتحقيق نجاح في اقتصاد المعرفة وتعزيز نشاط المؤسسات الناشئة والمصغرة، يمكن اعتماد عدة إجراءات وسياسات لعلّ أولها يتمثّل في تعزيز التعليم والتدريب، فعلى الدولة الجزائرية الاستثمار في التعليم والتدريب على المهارات اللازمة لاقتصاد المعرفة، مثل التكنولوجيا والبرمجة وإدارة المشاريع، كما يمكن توفير برامج تعليمية وتدريبية تستهدف أصحاب المؤسسات الناشئة والمصغرة والمبتكرين لتطوير مهاراتهم وزيادة إدراكهم للمفاهيم الريادية، ما يساعدهم على اكتساب المهارات اللازمة لإدارة أعمالهم بفعالية، مثل المهارات الإدارية والتسويقية والمالية.. والتكيف مع التحولات السريعة في السوق، والعمل بجد واجتهاد لتحقيق أهدافه، وتشجيع البحث والابتكار بدعم الأبحاث العلمية والتكنولوجية وتوفير التمويل للمشاريع الابتكارية والأفكار الواعدة، وإنشاء مراكز بحثية ومساحات للابتكار توفر الدعم والموارد للمبتكرين والمشاريع الناشئة.

كما ينبغي تيسير الوصول إلى التمويل، إذ يعد من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة والمصغرة من خلال إنشاء صناديق استثمارية، وتشجيع القطاع المصرفي والمستثمرين المختصين بدعم المشاريع الواعدة. والمساعدة في التصدير، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية.

من الأجدر كذلك توفير بيئة تشريعية وقوانين ملائمة مشجِّعة على نمو المؤسسات الناشئة وحماية حقوق الملكية الفكرية، داعمة للمؤسسات المصغرة وتبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف القيود التنظيمية وتقليل البيروقراطية، لتشجيع الابتكار والاستثمار. بالإضافة إلى تعزيز التواصل والتعاون المحلي والدولي. كما لابد من الانخراط في شبكات اجتماعية ومنصات تعزز تبادل الخبرات والفرص التجارية، ما يسمح بفهم سلوك المستهلكين والسوق المحلي وتحديد الفرص التجارية المستدامة.

المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أ. القوانين:

1. القانون رقم 22-24، المتضمن لقانون المالية 2023، مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444الموافق لـ 2ديسمبر2022يتضمن قانون المالية 2023، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 89، الصادرة بـ29ديسمبر 2022.
2. القانون رقم 15- 21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر،2015.
3. القانون رقم 22-09 المؤرخ في 4 شوال 1443الموافق لـ 5 ماي 2022، يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان 1395الموافق لـ 25 سبتمبر 1975والمتضمن للقانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد32 الصادرة 14 ماي 2022.
4. القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 ل الموافق 10 جانفي2017 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.
5. القانون رقم 20-16مؤرخ في 16 جمادى الأولى 1442الموافق لـ 31ديسمبر2020، يتضمن قانون المالية 2021من قانون المالية 2021 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 83 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2020.
6. القانون رقم 22-22 مؤرخ في 24 جمادى الأولى 1444 الموافق لـ 18 ديسمبر 2022يتمم الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جوان 2006 والمتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الرسمية العدد85، الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2022.

ب. الأوامر:

7. الأمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو عام 2003 والمتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد43، 2الصادرة ب 20 جويلية 2003.

ت. المراسيم التنفيذية:

8. المرسوم التنفيذي رقم 20-254، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و " حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد55، الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر2020.
9. مرسوم تنفيذي رقم 20-55مؤرخ في أول رجب 1441الموافق لـ25 فيفري 2020يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة بـ 26فيفري2020.
10. المرسوم تنفيذي رقم 20-306مؤرخ في 27 صفر 1442الموافق لـ أكتوبر 2020، يحدد صلاحيات الوزير المنتدب المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 28أكتوبر 2020.

ث. القرارات

11. القرار الوزاري المشترك رقم 1275 لمنح شهادة مؤسسة ناشئة / شهادة براءة اختراع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ج. مخططات عمل الحكومة وبيان السياسة العامة

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة: من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 04 فيفري 2020
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة: من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية"، 22 سبتمبر2021
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة 2022، 03أكتوبر 2022

ح. <u>الكتب:</u>

15. أبو شعشع السيد، **الاقتصاد الرقمي**، (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2018).
16. بوحنية قوي، **إدارة مؤسسات التعليم العالي في ظل الاقتصاد المعرفي مقاربات معاصرة، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، ط1، 2009).
17. حتحوت نور الدين، **منهجية البحث في العلوم السياسية**، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2018)

18. سالمي جمال، **الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة: من كينز إلى فوراي 150 سؤال**، (دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة).
19. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر.
20. الطائي مصطفى حميد كاظم، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط2، 2020).
21. محمد عبد الله شاهين محمد، **الاقتصاد المعرفي و أثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية**، (القاهرة، دار حميثرا للنشر والتوزيع، ط1، 2018).

خ. <u>المذكرات:</u>

22. شوشان رقية، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بناء اقتصاد المعرفة**، مذكرة مقدمة في إطار استكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص شؤون اقتصادية ودولية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، 2014/2013).
23. ناصر داودي عدون، العايب عبد الرحمان، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004،2003).
24. لعموري وهيبة، **المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لونساج فرع ولاية البويرة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، (جامعة الجزائر: تخصص علم الاجتماع التغير الاجتماعي، قسم علم الاجتماع دائرة ما بعد التدرج، السنة 2008-2009).
25. مزيان أميرة بثينة، **مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة (2020-2022)، دراسة حالة الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات المصغرة**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص سياسات عامة ونظم مقارنة، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جوان 2022).
26. مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة، دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية**

تبسة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، (جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة 2008-2011).

27. نعام يوسف، بوحنيك محمود، **دور المقاولاتية في تحقيق أداء المنظمة دراسة حالة: مؤسسة صناعة الغرف الصحراوية بتقرت**، (مذكرة ماجستير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي: كلية العلوم السياسية، 2019/2018).

د. **المقالات:**

28. أحمد حنفي شيماء، "حاضنات الأعمال كآلية فعالة لدعم رواد الأعمال في مصر"، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، م 04، ع02، (ديسمبر 2020)

29. بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، "واقع وافاق المؤسسات الناشئة في الجزائر The reality and prospects of émergent entreprises in Algeria"، **حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية**، م 07، ع، 03(2020) .

30. بن موسى حسان،" تجارب دولية رائدة للمؤسسات الناشئة وأهميتها للجزائر"،**مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، م.02، ع.02، (2022)،

31. بوخاري أم هاني، "اقتصاد المعرفة في الجزائر: دراسة للمؤشرات على ضوء مجموعة من متغيرات منهجية تقييم المعرفة KMA"، **المجلة الدولية للأداء الاقتصادي**، م.4، ع.3.

32. بورنان مصطفى، "حاضنات الاعمال بين الدعم والتأهيل للمؤسسات المصغرة"، الكلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الاغواط، **دراسات العدد الاقتصادي**، م. 5، ع. 2، (جوان 2014).

33. بورويصة مريم،" المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لبناء وتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر"، **مجلة قضايا معرفية**، م.2، ع.2 (جوان 2022)، جامعة 2 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

34. بوقمقوم محمد، كنيدة زليخة،" آليات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة: قراءة في مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016"، **مجلة أبحاث إدارية و اقتصادية**، جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ع. 22، (ديسمبر2017)، ص. 9.

35. رميدي عبد الوهاب،" اقتصاد المعرفة، الفجوة الرقمية...تحدي المنطقة العربية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، ع (43_ 44) (صيف خريف 2008)، السنة 15، ص 48.

36. زناتي مغنية، عرباش وزينة، "آليات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر-دراسة مقارنة بين ANSEJو CNACوANGEM، للفترة من 2015-"2016، **مجلة التنظيم والعمل**، م.11، ع،2، 2022

37. سحنين الميلود، داني لكبير أمعاشو، "دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة"، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**، ع. 09 (جانفي 2017).

38. سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، "تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر"، **مجلة التنمية الاقتصادية**، ع.05، جوان 2018،

39. صاحبي وهيبة وآخرون، "دور البحث العلمي في اقتصاد المعرفة - الجزائر أنموذجا "، **المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية**، م.4، ع.35، (ماي)

40. طيبي بومدين، لعمري خديجة، "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها: التمويل برأس مال المخاطر كنموذج) دراسة حالة شركةASICOM&SOFINANCE "، **حوليات جامعة بشارفي العلوم الاقتصادية**، م. 07، ع. 03، (2020)،

41. عامر ناصر، "استثمار الحكومات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورة في انتاج اقتصاد المعرفة"، **مجلة الناقد للدراسات الأساسية**، م. 06، ع.01 (2022).

42. عماري سمير، "الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة "رؤية تشخيصية"، **مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية**، ع. 2 /2017، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة الجزائر.

43. قرينات محمد، طكوش صبرين، "المؤسسات المصغرة كأداة لتحقيق التنمية المحلية Micro-entreprises as a Tool for local développement"، **مجلة المستقبل الاقتصادي**، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، ع. 6.

44. معراج هواري، طعيبة محمد سمير، "إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، **Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale** n°4/ 2008.

45. مقيمح صبري، هرموش إيمان،" واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر"، **مجلة الباحث الاقتصادي**، جامعة سكيكدة، (جوان 2017)، م.04، ع.03.

46. نزيه عبد الرحمان، "دور البحث العلمي الجامعي في الولوج الى اقتصاد المعرفة في الجامعات المغربية: دراسة حالة الجامعة محمد الخامس السويسي،2016"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، م.9، ع. 24،

47. نوى محمد الأمين، دهان محمد، "نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة"، **Revue des Reforms Economies et Integration End Economies Mondiale**, Vol. 14, No. 03, (Année 2020)

48. وبعون يحياوي نصيرة، "جباية المؤسسة دروس تمارين دراسة حالات"، **مجلة التسيير page blues**، (البليدة: متيجة للطباعة، 2011).

ذ. <u>الملتقيات:</u>

49. بن الصديق زوبيدة، الوسائل القانونية لتنفيذ استراتيجية لتطوير المؤسسات الناشئة، الملتقى الوطني: المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، 10 مارس 2022، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق.

50. بن ضميان العنزي علي، مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال: الاعلام والاقتصاد تكامل الأدوار في خدمة التنمية، جامعة الملك سعود قسم الاعلام.

51. الصميدعي محمود جاسم، العسكري أحمد شاكر، انعكاسات اقتصاد المعرفة على الأنشطة التسويقية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 25-27جوان2005.

52. علة مراد، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة -دراسة نظرية تحليلية-، المؤتمر الدولي في الاقتصاد والتمويل الاسلامي، إسطنبول: تركيا، 9-10 سبتمبر 2013مقال، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجلفة الجزائر.

53. قديري سعد، سالم أحمد، عياشي عبد الله، دور اقتصاد المعرفة في نمو الشركات الصغيرة والمتوسطةThe rôle of the knowledge economy in the growth of SMEs ، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 02،03 ديسمبر2019.

ر. <u>المعاجم والموسوعات:</u>

54. سميح مسعود عبد الفتاح، الموسوعة الاقتصادية، الجزء الثاني، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2008.

55. شهاب الخالدي إبراهيم بدر، موسوعة إدارة شاملة لمصطلحات الإدارة العامة وإدارة الأعمال، معجم الإدارة، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع الاردن عمان، 2010) "مادة الإدارة"، ص ص 54،55 .

56. طشطوش هايل عبد المولى، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع)،

ز. المراجع باللغة الأجنبية:

باللغة الفرنسية:

57. Bulletin d'information statistique de la PME. N° 40. Edition Mars 2022.données de l'année de 2021. Ministère de l'industrie.

الكتب:

58. Fayoll Alain, Le métier de créateur d'entreprise Motivations - parcours - facteurs clés de succès (Paris : édition d'organisation,2003).
59. Foray Dominique, L'économie de la connaissance, Casbah édition, Alger 2004.
60. Peyre Klara (LA Boussole), Lionel Aré (BCG) , et al.,Qu'est-ce qu'une startup à succès ? La réussite des startups, au-delà de la valorisation financière (Mai 2021).

القواميس:

61. Le petit la Rousse 2010 ; Edition Anniversaire de la semeuse ¬1890-2010.

باللغة الإنجليزية:

الكتب:

62. Joint book preview of: "How to Start a Startup: The Silicon Valley Playbook for Entrepreneurs, (San Francisco: Published by PlatoWorks Inc, First Edition, Paperback, 2015.

المقالات:

63. D Sikalieh, SO Mokaya, M Namusonge,"The concept of entrepreneurship; in pursuit of a universally acceptable definition, "International Journal of Arts and Commerce", Vol.1, No.6 (November2012).

64. Derek H.C.Chen, Carl J. Dahlmlan, THE KNOWLEDGE ECONOMY, THE KAM METHODOLOGY AND WORLD BANK OPERATIONS , The international Bank for reconstruction and development,World Bank Institute Washington, D.C.
65. Ikujiro Nonaka, Noboro Konno, "the concept of “Ba”: Building a foundation for knowledge creation", California management review, vol. 40, No. 3,(spring. 1998)

س. المواقع الالكترونية:

66. https://www.mewa.gov.sa/ar/Ministry/initiatives/SustainableDevelopment/Pages/default.aspx، التنمية المستدامة، (2023/05/04).
67. https://cutt.us/Ix3sp " Graham Paul, "the growth، (2023/02/19)
68. https://www.startupranking.com،، (2023/04/ 26)
69. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%B9%، (2023/03/24)
70. قورين حاج قويدر، اقتصاد المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، قسم العلوم الاقتصادية 2018، https://cutt.us/jxEzi،(2023/03/13).
71. الوكالة الوطنية للأنباء، " وزير اقتصاد المعرفة: الجزائر تملك مؤهلات كبيرة لإنتاج الطائرات المسيرة"، https://youtu.be/4I6L2lVI2WQ، (25/04/2023)
72. https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?locations=DZ، (2023/04/25)
73. https://www.education.gov.dz، (2023/04/25)
74. https://www.ministerecommunication.gov.dz، (2023/04/25)
75. https://www.mesrs.dz، (2023/04/25)
76. https://www.knowledge4all.com/ar/gki، (2023 /05/03)

77. إطلاق مؤشر المعرفة العربي www.un.un.int، (2023/04/26)

78. https://www.knowledge4all.com/ar/gki، (2023/03/15)

79. الجزائرية اليوم،" ترقية الوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة لوزارة كاملة" https://cutt.us/vTV2S، (2023/02/28)

80. https://www.startupranking.com، (2023/04/15)

81. "تونس الرقمية، برنامج المؤسسات الناشئة"، https://www.ticad8.tn/content/13?locale=، (2023/05/04)

82. https://www.meemapps.com/term/business-accelerator، (2023/05/03)

83. عامين منذ استحداثها... هذا ما أنجزته الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات المصغرة، https://cutt.us/gaDyn، (2023/05/01)

84. https://www.aps.dz/ar/economie/97526-2020-12-08-18-27-10

85. "وكالة "أنساج" تصبح رسميا "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"،(2023/04/17)،

86. https://promoteur.anade.dz، (2023/03/23)،

87. www.angem.com، (2023/02/24)

88. https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx،، (2023/03/12)

89. بيان حول مناقشة مخطط عمل الحكومة، http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-10-05-06-52-20/4058-2021-09-21-17-32-28، (2023/04/13).

90. الفرق بين مخطط عمل الحكومة وبيان السياسة العامة، (2023/05/01)، https://www.youtube.com/watch?v=ORvzbhqDRjU

Ministry of Knowledge Economy and Startups, .91

(2023/04/27)https://web.facebook.com/startupdzair

الملاحق

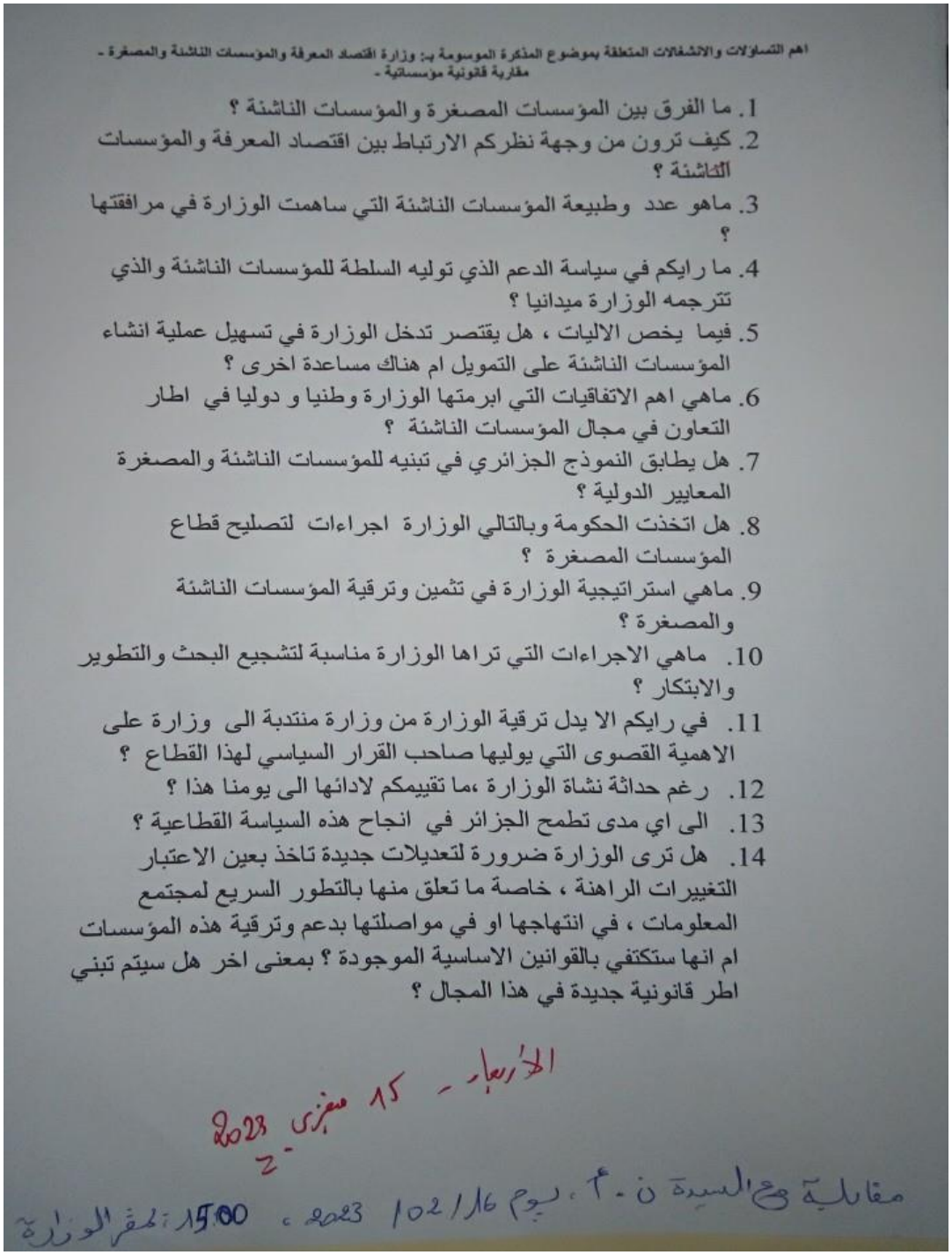

اهم التساؤلات والانشغالات المتعلقة بموضوع المذكرة الموسومة بـ: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة - مقاربة قانونية مؤسساتية -

1. ما الفرق بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة ؟
2. كيف ترون من وجهة نظركم الارتباط بين اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ؟
3. ماهو عدد وطبيعة المؤسسات الناشئة التي ساهمت الوزارة في مرافقتها ؟
4. ما رايكم في سياسة الدعم الذي توليه السلطة للمؤسسات الناشئة والذي تترجمه الوزارة ميدانيا ؟
5. فيما يخص الاليات ، هل يقتصر تدخل الوزارة في تسهيل عملية انشاء المؤسسات الناشئة على التمويل ام هناك مساعدة اخرى ؟
6. ماهي اهم الاتفاقيات التي ابرمتها الوزارة وطنيا و دوليا في اطار التعاون في مجال المؤسسات الناشئة ؟
7. هل يطابق النموذج الجزائري في تبنيه للمؤسسات الناشئة والمصغرة المعايير الدولية ؟
8. هل اتخذت الحكومة وبالتالي الوزارة اجراءات لتصليح قطاع المؤسسات المصغرة ؟
9. ماهي استراتيجية الوزارة في تثمين وترقية المؤسسات الناشئة والمصغرة ؟
10. ماهي الاجراءات التي تراها الوزارة مناسبة لتشجيع البحث والتطوير والابتكار ؟
11. في رايكم الا يدل ترقية الوزارة من وزارة منتدبة الى وزارة على الاهمية القصوى التي يوليها صاحب القرار السياسي لهذا القطاع ؟
12. رغم حداثة نشاة الوزارة ،ما تقييمكم لادائها الى يومنا هذا ؟
13. الى اي مدى تطمح الجزائر في انجاح هذه السياسة القطاعية ؟
14. هل ترى الوزارة ضرورة لتعديلات جديدة تاخذ بعين الاعتبار التغييرات الراهنة ، خاصة ما تعلق منها بالتطور السريع لمجتمع المعلومات ، في انتهاجها او في مواصلتها بدعم وترقية هذه المؤسسات ام انها ستكتفي بالقوانين الاساسية الموجودة ؟ بمعنى اخر هل سيتم تبني اطر قانونية جديدة في هذا المجال ؟

الأربعاء - 15 فيفري 2023

مقابلة مع السيدة ن . أ ، يوم 16/02/2023 ، 15:00 بمقر الوزارة

الملحق رقم01: أسئلة المقابلة مع السيدة المكلفة بالدراسات والتلخيص على مستوى وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة

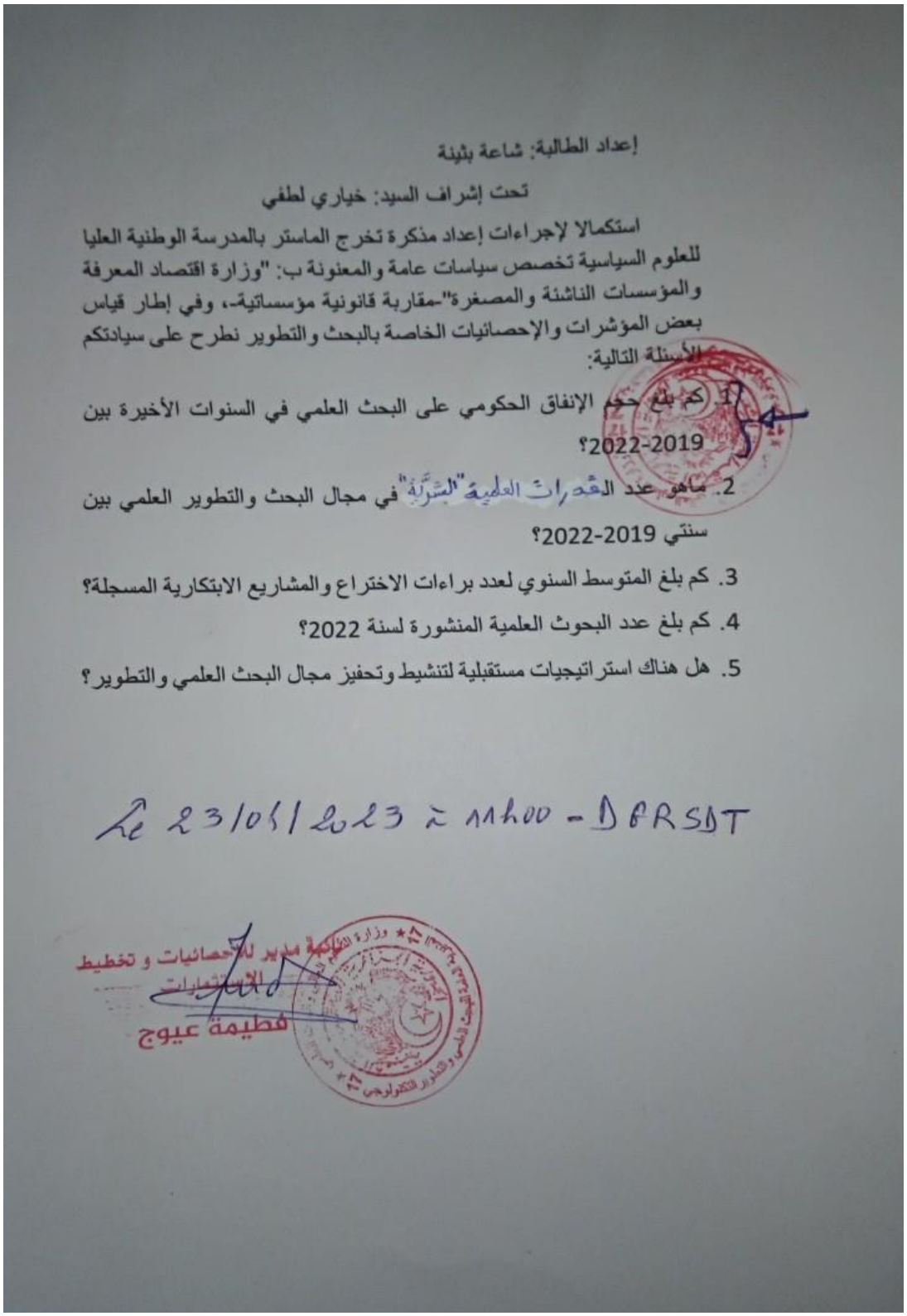

إعداد الطالبة: شاعة بثينة

تحت إشراف السيد: خياري لطفي

استكمالا لإجراءات إعداد مذكرة تخرج الماستر بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية تخصص سياسات عامة والمعنونة ب: "وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة"-مقاربة قانونية مؤسساتية-، وفي إطار قياس بعض المؤشرات والإحصائيات الخاصة بالبحث والتطوير نطرح على سيادتكم الأسئلة التالية:

1. كم بلغ حجم الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في السنوات الأخيرة بين 2019-2022؟
2. ماهو عدد القدرات العلمية "البشرية" في مجال البحث والتطوير العلمي بين سنتي 2019-2022؟
3. كم بلغ المتوسط السنوي لعدد براءات الاختراع والمشاريع الابتكارية المسجلة؟
4. كم بلغ عدد البحوث العلمية المنشورة لسنة 2022؟
5. هل هناك استراتيجيات مستقبلية لتنشيط وتحفيز مجال البحث العلمي والتطوير؟

le 23/01/2023 à 11h00 - DGRSDT

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مدير للإحصائيات و تخطيط الاستثمارات
فطيمة عيوج

الملحق رقم02: أسئلة المقابلة مع السدة نائب مدير للإحصائيات وتخطيط الاستثمارات بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قائمة الأشكال والجداول والخرائط

قائمة الجداول:

جدول 1:خصائص عصر المعرفة مقارنة بالعصور السابقة..... 18
جدول 2:الفرق بين الاقتصاد الجديد والاقتصاد التقليدي 21
جدول 3:الفرق بين سمات اقتصاد المعرفة والاقتصاد المادي..... 22
جدول 4: مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة..... 26
جدول 5:بعض المؤشرات الفرعية الخاصة باقتصاد المعرفة في الجزائر..... 50
جدول 6:تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري..... 70
جدول 7:الهيكل المالي للتمويل الثلاثي في وكالة ANADE 73
جدول 8:الهيكل المالي للتمويل الثنائي في وكالة ANADE 73
جدول 9:الهيكل المالي للتمويل الذاتي في وكالة ANADE..... 73
جدول 10:مدة تسديد قروض وكالة ANADE..... 74

قائمة الخرائط:

خريطة توضيحية لوادي السيليكون غرب الولايات المتحدة الأمريكية..... 31
خريطة توضيحية لانتشار الموسسات الناشئة في مختلف دول العالم 36

قائمة الأشكال والرسوم التوضيحية:

رسم توضيحي 1: يمثل أهم المصطلحات المرتبطة باقتصاد المعرفة..... 18
رسم توضيحي2 : يمثل معايير ومؤشرات قياس نجاح المؤسسات الناشئة..... 34
رسم توضيحي3 : يمثل دورة حياة المؤسسات الناشئة..... 35
رسم توضيحي4 :يمثل المؤشرات القطاعية في مؤشر المعرفة العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة 53
رسم توضيحي5 : يمثل المؤشرات القطاعية في مؤشر المعرفة العالمي للولايات المتحدة الأمريكية 54
رسم توضيحي6: يمثل التنظيمي لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة..... 90

الفهرس

الفهرسة

إهداء:.....

شكروعرفان: .....

الملخص .....

مقدمة:.....**1**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة: (اقتصاد المعرفة، المؤسسات الناشئة والمصغرة) **8**

تمهيد: 11

المبحث الأول: ماهية اقتصاد المعرفة.....12

المطلب 01: مفهوم اقتصاد المعرفة 12

المطلب 02: مقومات اقتصاد المعرفة 19

المطلب 03: مؤشرات اقتصاد المعرفة.....23

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الناشئة والمصغرة 28

المطلب 01: مفهوم المؤسسات الناشئة 28

المطلب 02: مفهوم المؤسسات المصغرة: 37

المطلب 03: العلاقة بين اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة:.....42

خلاصة الفصل:.....45

الفصل الثاني: و اقع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في الجز ائر **46**

تمهيد: 45

المبحث الأول: توجه الجز ائر نحو اقتصاد المعرفة.....46

المطلب 01: الجز ائر في إطار اقتصاد المعرفة.....46

المطلب 02: معيقات اقتصاد المعرفة في الجز ائر 56

المبحث الثاني: تجربة الجز ائر مع المؤسسات الناشئة والمصغرة 58

المطلب 01: الإطار القانوني والمؤسساتي للمؤسسات الناشئة 58

المطلب 02: الإطار القانوني والمؤسساتي للمؤسسات المصغرة: 69

خلاصة الفصل:.....78

الفصل الثالث: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في الحكومة الجزائرية-دراسة تحليلية-.....79

تمهيد: 80

المبحث الأول: لمحة عن وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة 81

المطلب 01: الهيكل التنظيمي للوزارة: 81

المطلب 02: صلاحيات وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة 92

المبحث الثاني: أهم إنجازات الوزارة: دراسة تقييمية من 2019-ماي 2023.....98

المطلب 01: قراءة في مخططي عمل الحكومة 2020-2021.....98

المطلب 02: حصيلة نشاطات وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة 102

خلاصة الفصل:..... 110

الخاتمة:.....113

قائمة المراجع والمصادر:.....118

الملاحق.....119

قائمة الأشكال والجداول والخرائط.....119